

کتابخانه
شورای
ملی



२४ - २५

هو
شاه واری
تھیک لا نظرت الی سواک
بہین سوئے حق اراک
جیسے بس نقطے سواک
ولا فی رضا الی رضا
عن

و لا یبطل
صبری علی اذیتہ قد عذبتنی
و اکتفت عاشقاً فی الزمان
و لا یبطل

والصالحين والبرين
والقانتين

فَاِذَا نَطَقْتَ فَلَا تَقُلْ
مَا لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِيكَ

ما انك
و القدر
طوبى
خيا

وكانت حدتيك لم يزل
فكرتك في فمي الى الان

[illegible][illegible]

	=	=		
--	---	---	--	--

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه آستان قدس
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

موضوع

۱۷۳۰	خطی، فهرست شده	۱۷۳۰
------	----------------	------

185.

ماهر

الحاج محمد باقر پاشا



بازرسی شد

۲۶ - ۲۷

۲۴۴

محمد باقر پاشا

هو
تاریخ و مکان
تحریر
بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

صبر و عزيمة
و ايمان و تقوى
و اهل بیت علیهم السلام

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام
و اهل بیت علیهم السلام

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه آیت الله العظمی بروجردی
بازرسی شد
۱۳۸۱
موزان
موزان
شماره دفتر
۲۷۷۵۱



تکلیف فرست شد
۱۷۳۰



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۲۴۴

هو
تاریخ و کتب
تکلیف و نظارت
ببین مودت
جیب آیس
ولا یغیر رضا الارضا

صبرت عطا دتیر قدتین
وامتک عاتقا خه ارکا

الحکومتی و الکسکوت سولانه
تا دانطقت فلا یکن

ما ان تظقت علی سولانه
ولقد ندرت علی الکلام

عبدی و کورن
رید احاطی که لا یکن

و کذا حدیثک لم یکن
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

و ای رضی حلتک کت
و ای رضی حلتک کت

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: حاشیه نادره بر تفسیر
بازدید شد
۱۳۸۱
مؤلف: مودت
شماره دفتر: ۲۷۷۸۱
۱۷۳۰



کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت شده: ۱۷۳۰

من سيد العابدين
 ما فات مضى واسياتك فابن
 قسم فاعظم الغصة بين العبد
 قد ذاب من الغرق لحمي ودي
 وزداد من الشوق اليك لمي
 كما كنت قبضت يد يدي
 كما صبر اليك وجودي
 يقولون ان الموت صعب واما
 مفارقة الاحباب والله اصعب
 شيخ عبد الله بن محمد
 يا راحة مهجتي ولو لم يدر
 استيقظ قلبك وقت السحر

والقلب بين حجرين
 العبد بينة البكاء جرح
 يا قوم على الغريب نوح نوح
 آه من العشق وحالاته
 احرق قلبي حراره
 فانظر العين الا غيركم
 افسد باسه وآياته
 ثاقده باطلبات الفاع
 ليلاي مكن ام ليلاي مكن
 يارب لا تسكنني حيا ابدا
 ويحرم الله عبدك قال امينا

لا ادرى
 يا جيت ضم خاخي يا قري
 اني انافك انت في نظري
 لا ادرى
 حال شوقه الى حاكم
 اتبها الغائبون عن نظري
 روضه من خيالها است
 فاسئلوا عن خيال خبري
 لا ادرى
 فيوم لا اريك الشهور
 وشهر لا اريك الف عام
 لا ادرى
 سنة اليه سنة
 وسنة الوصل سنة

شده انا قمر فزدي من راحته
 خضر زهره من الالبصار

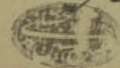
بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين



مكتبة المرحوم عبد الله



مكتبة المرحوم عبد الله



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 في هذا الكتاب كتبت عن بعض
 من فضائله صلى الله عليه
 وآله وسلم في بعض الفصول
 من هذا الكتاب كتبت عن بعض
 من فضائله صلى الله عليه
 وآله وسلم في بعض الفصول



بسم الله الرحمن الرحيم
 الهيكس ادعوك واننا انك وكيف لا ادعوك وانت انت: صل على
 افضل ريتك محمد وال الذين عرفهم حكماء هرت في كتابك وما اعلمت
 و بعد فيقول المستكين المواب العلم اليقيني العبد المذنب رضي الله عنه
 القويته غلبته الله تعالى الاعتقاد الحق اليقيني ان كاشية الشهادة للمعاد
 انخرى على شريح الهيات بغير الكلام كتبت بمرغوب مشار اليه بالحق و
 التحقيق بين الانام وقد اقبل على شرح حقيقة جمع من غير الزمان وتعرف
 توضيح ترفيعات طائفة محمد بن ابيهم بالبيان فقد سوا تبا في آرائهم
 دائرة القيل والقال وكبروا انجالت الهوانهم المصدرات باقول ولا يلقوا
 لا غرو ان جنة الانصاف صارت غرزة: وعارضة التعصب والاعتصاف
 كادت ان تهرغ غرزة: فلم تنفك لها الم الآلة تعلية جامعة لشروط التعرض
 والامعان ولا اشارة قاضية على المقام من تنقيح المطالب وتهذيب
 البيان: فعلقت عليها بتوفيق الرب سبحانه هذه الدرر المستخرجة بنوع
 النظر الثاقب من صراف الانصاف: وجعلتها وسيلة لعرض تلك الغرر
 المصونة عن ابدال الانظار على من احب الحق وجانب الاعتصاف

فصل

قصدي وبهتة في انك تلك العوائد ان لا استعير لها بدون ضرورة شعاع
 بين ولا تدار عبارة: وعهد في خيانتها ان لا اشوبها بالتلفظ الغير
 الابداعي او اشارة: احبها غيبة اذا طالعها لا ذكيا: عن تعداد
 ما اخرج في ما من مناجي حوز المطالب ومكسبية في الكلام: واربعها
 مستغنية اذا توجه اليها الفضلاء عن ترشيح ما اشتملت عليه من الرقة و
 اللطافة والاتق والانتظام: اراها حقيقيا بان تسمى كل الابهة
 ونورا لا نظار: واظهارها اهل الان يفتن بها عن غيرها اهل صونا لا بكار
 الافكار: اسأل الله ان يجعل ما ينتفع به اهل الدنيا من ارباب التحصيل
 واجل عليه في جميع اموري وهو صريح ونعم الوكيل **قال** المقام قدس
 سره المقصد الثالث في اثبات الصانع اعلم ان اصنى بالنظر و
 الاستدلال من الفلاسفة والمفكرين بعد اتفاقهم على وجود موجود
 يستد اليه جميع ما سواه بواسطة او بغير واسطة اختلفوا في عنوانه
 الذي يناسب ان يثبت به ومنه اختلاف مقاصدهم النظرية اذا
 كان المبحث عنه في صناعة الفلاسفة احوال الموجودات مطلقة وتتم
 الموجودات انما عقليا الى الواجب والممكن: فاسمهم من اثبات
 وجوده في عنوان الواجب كما اشتهوا وجود اوزاد لعنوان الممكن بصورة
 المستلزمة يكون عندهم الواجب موجودا وبعض الموجود واجب او
 ما يشبهها من العبارات واما المتكلمون فلما كان موضوع فهم مقيد بعبارة
 في تعلق عقائد الدينية به او في تعلق بقرآنهم لا ينافيهم اشارة تقا
 بهذا العنوان اذا لا يتعلق به من حيث هو اثبات في غير العقائد الدينية

المقام الثالث في اثبات الصانع ومصادره اثباته في المقام
 الفصل الرابع في وجود الموجودات ان كان واجبا فوجوده بالذات
 لا يحتاج الى دور والتمس مدق

فواذا ان شئتوه تم بعنوان الصانع اي مدبر النظام المشا من في العلم اذ هو
ما يتوقف ثبوت الشرايع والاديان فالسنة يكون عندهم الصانع موجود
او ما يشبهه فذلك عنوان المقصود هذه المسئلة هي صانعا باينا سبب طريقة
المتكلمين اذ كتاب هذا موضوع في تحرير المسائل الكلامية في بعد بتر العنوان
طريقة المتكلمين سلك في الاستدلال سلك الفلاسفة فاستدلوا على ما
من اثبات الصانع ما يدل على ثبوت الواجب وانما على ما لا يمكن ان لا
يكون مقوم المتكلمين والفلاسفة ولا ينبغي بل يميزه اصلا في العالم كما
قصد ارجاع دليله الى اثبات الصانع لينطبق على المدعى قوله في قوله
على الشرح بقوله الموجود في الخارج اما واجب او ممكن فان كان واجبا
لا بد ان يستدل اليه ممكن هو الصانع ويحصل المظهر وان كان ممكنا يستدل
اليه لا محالة لا سيما في الدور والتشكيك في ثبوت الصانع السبق وذلك
لوجود الاول عدم صحة شرطية الاول في قوله ان كان واجبا لا بد ان يستدل
اليه ممكن اذ لا يجوز في تلك المرتبة عن التزام واجب لا يستدل اليه ممكن وهو
انما عدم صحة ما فرغ على هذه الشرطية بقوله هو الصانع اذ لا يتصور استناد
ممكن اليه لا يجب ان يكون صانعا فان الصانع ليس مطلق الفاعل
والمؤثر بل يختص عن براعة افعاله مقتضى التدبير ولكن يميز هذا المظهر
في اكثر تصاريه كما يظهر من تنبيه استعمالات اهل الفقه اياها والمراد به
ههنا في عرف المتكلمين هو المدبر للنظام المشا من في العالم وغاية ما في
من يستدل به على تاييده فينه وانه التاثير من التدبير الثالث عدم صحة قوله
ويحصل المظهر اذ على تقدير التدبير في ممكن لا لا يجب ان يكون مدبر للنظام

المدبر هو الذي لا يتصور في ذاته وجوده
مؤثر في غيره

المشاهد

المشاهد من السموات والارضين وما بينهما وهو المظهر ههنا كما عرفت
الارجح عدم صحة شرطية الثانية او ما فرغ على لانه ان وجه الضمير الموجود
في قوله وان كان ممكنا يستدل اليه الصانع لقوله منه في قوله المشا من في العالم
اذ لا يستدل كونه ممكنا استنادا الى الصانع بل لا يلزم بل لا يلزم بل لا يستدل
المؤثر واجب وان وجه الى الواجب فيكون على سابق نظره
في الشرطية الاولى فينبغي الصانع ما فرغ عليها وهو قوله في ثبوت
الصانع اذ يجوز في تلك المرتبة التزام ان يكون واجبا ولا يكون
صانعا كما عرفت فتدبر وبالحكمة ما يستدل به على وجود الواجب لا يدل على
ثبوت الصانع بل لم يتقدم اليه دليل حدوث العالم وطوره ما يدل على
كون افعاله تدبره على وفق التدبير المعبر في مفهوم الصانع المعبر وهو صانعا
وهو الباعث على ان المتكلمين يميزون في دلائلهم في هذا المقام بضرورة
العالم كما استقت عليه وما يستعمل حجج من الفلاسفة من لفظ الصانع
ههنا ممكن الواجب حين على الغفلة عما هو المعبر في معناه او على نحو
مدبر الخلق والعلم وقصدوا به نوعا من الحياء والتبليس على ما ذكره العلامة
في نهج الفلاسفة فن اعترض عليه فيما قال بعد ذكر ان الفلاسفة
مع قولهم مقدم العالم انبثوا الى صانعا ان هذا يوضع متناقض
لا يحتاج الى ابطال بانهم لم يريدوا بالصانع ما وجد بعد العلم بوجوبه
بل من علمهم التناقض بل ارادهم به العلة مطلقا اعترض عن مقصوده اذ
من البين ان قصد تبييضهم عن ظاهر ادعائهم اثبات فذلك المعلوم على
حقيقة المعبرة والكشف عما يلزم عليهم من التناقض على تقديره والافضل له

المدبر هو الذي لا يتصور في ذاته وجوده
مؤثر في غيره

انهم لم يدعوا به الا انه المتكلمون على ما صرح به في مواضع كثيرة في بعض
 عن حقيقة الحال لا يمكن المضائق معهم في استعمال ذلك المصطلح في معنى آخر
 واستعملوا في داب المحصلين في ما لا يخفى انه يمكن الاعتذار عما فعله المصنف
 من الاستدلال على وجود الواجب بعد جعل العنوان اثبات الصانع في
 وجهين الاول انه اراد ان يشير الى الحد الذي لا يتغير عن هذه اثبات
 الواجب بعد ما مهد به بتأخير حدوث العالم ونحوه في معنى اثبات
 الصانع المبرر للعالم الثاني انه يتوقع على ثبوت وجود الواجب ثبوت
 كونه من الصفات كما سيظهر اليه بل كما يظهر من عبارة القائل في ثبوت
 حيث قال ولا تعرف حقيقة الاول بل ما تعرف منه انه كمال الوجود
 وهذا لازم من لوازمه ويعرف بدلالة هذا اللازم لو انهم اذ في كمال الوجود
 وسائر الصفات انتفى فلا بد اولاً من اثبات هذا العنوان في
 تيسر التوجه المذكور في اثباته هذه كفاية عن اثبات العنوان الآخر
 كما عرفت ولا عكس فاختاره عليه للاختصار قال المصنف لا تتكلم
 الدور والتسلسل المستحيل المبرور وهو ان يكون المعلول علته
 بواسطة او بغير واسطة قائماً بالضرورة كما ذهب اليه الخوازمي
 بالنظر والبرهان على استلزام تقدم الشيء على نفسه او افتقاره اليها
 وكل منهما مظهر البطالة والجهل لا يمكن استحيائه احد من العقلاء
 واما استحالة التسلسل فهو ترتيب امور غير متناهية في البراهين المشهورة
 من التطبيق والتفاضل وامثالها وهو ما اتفق المتكلمون على
 استحالة مطلقاً سواء كانت احاداً بجمعة او متعاقبة واما القائل

الذي قد ثبت في كتابه ان كل دليلين متعاقبين في البرهان
 على وجود الواجب في العالم لا يمكن الاستدلال على الاول من الثاني
 والاول من الثاني فيكون الاستدلال على وجود الواجب في العالم
 مستحيلاً فيكون الاستدلال على وجود الواجب في العالم مستحيلاً
 وما تضمنه من الاول من الاستدلال على وجود الواجب في العالم
 فمفهوم من كتابه ان الاستدلال على وجود الواجب في العالم
 مستحيل فيكون الاستدلال على وجود الواجب في العالم مستحيلاً
 وان لم يتم شيئا من ذلك فليس من عادتنا ان نقول به

فانهم

فانهم

فانهم وان وافقوا في معنى استحقاق الصورة الثانية وانما هو بان التطبيق
 منها فاعتدوا عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في هذه الصورة غير
 موجودة لعدم اجتماع احادها فلا يجوز التطبيق فيها وتارة بان التطبيق
 انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية وهو غير موجود في هذه
 لعدم اجتماع الاحاد وحال الاول منع جريان الدليل فيها وحاصل الثاني منع
 تخلف المدعى والواجب عن الاول في التطبيق الحق لا يتوقف على اجتماع
 الاقوال وانما مظهر الحال لا مظهرها كالمفروض المستعمل في الرياضيات
 فلا يفرض ان كان المفروض محالاً ومع الثاني ان الدليل يدل على ان
 تلك السلسلة مطلقاً لا على وجودها بجمعة فقط فان وجودها على
 التساقب يستلزم ان يكون موضوع الاختلاف عدداً الحقيقي في نفس الامر
 وما يجرى له فان العدد سواء اجتمعت آحاده او تعاقبت ياتي
 عن قبولها وانه جازم فان كون الكمال اعظم من اجزائه وانما البرهان
 وبهذا القدر من حكاية الخلاف وتصوير الزعم يستظهر المصنف وتفصيل
 الكلام من الطرفين مقام آخر يمدح به ما هو المشهور بين المتقدمين و
 المتأخرين من ائمة الفلاسفة في المتعاقبة على الفلاسفة والزامهم ذلك
 فيجيب القواعد الفلسفية وقد اعترف به ابن سينا في مواضع عديدة
 من الشفا منها في طي تحقيق الكلام في العلل العالية من الالهيات حيث
 قال اذا قضيت في ما يتصل بكلامنا بان العلل متناهية فانما يشير الى هذه
 العلل ولا يمنع ان يكون عللاً معينة ومعددة بل انما يمتنع بعضها قبل بعض
 بل ذلك واجب ضرورة انتفى غير ان بعضها من الاعلام لا يستلزم حكم

في بيان ما هو المشهور بين المتقدمين والمتأخرين من ائمة الفلاسفة في المتعاقبة على الفلاسفة والزامهم ذلك فيجيب القواعد الفلسفية وقد اعترف به ابن سينا في مواضع عديدة من الشفا منها في طي تحقيق الكلام في العلل العالية من الالهيات حيث قال اذا قضيت في ما يتصل بكلامنا بان العلل متناهية فانما يشير الى هذه العلل ولا يمنع ان يكون عللاً معينة ومعددة بل انما يمتنع بعضها قبل بعض بل ذلك واجب ضرورة انتفى غير ان بعضها من الاعلام لا يستلزم حكم

جاءهم

الفرق بين النسب في الجملة والمقابلة لتمام البراهين القاطعة على انما
 مطلقا ان ذلك الحرف والالتزام فكر تصحيحا لهم ان نسبة التزام ذلك النسب
 اليهم اقرا، واداد تصحيح طريقتهم على وجه لا يلزم عليهم ذلك فقال ولا يلزم ان
 يكون عند الحكماء امور غير مشابهة بلوا يستند الى الحوادث لبعض
 الحوادث التي اشتبهت مثلا بعض معين من تلك الحوادث يحصل استعداده فقول
 حادث في المادة ويتم الاستعداد في ان انهاء، هذا البعض فيحدث
 ان الحادث في هذا الان وهذا البعض ليس له او انه في نفس الامر
 بل بعض من امر واحد فيها فلا يلزم وجود امور غير مشابهة في نفس الامر
 يكون هناك تسلسل بل غاية ما لم يزد ذلك ان هناك امورا واحدة
 اقرا غير مشابهة فخصية وجوده غير متكررة ولا يلزم ما فيه اما اولها فلا
 وجود الامور الغير المشابهة فندم لا يخفى في بعض الحوادث او وضعها في
 لوسلما انه لا تعدد فيها يندفع منهم شناعة القول بذلك النسب بل انهم
 ذلك في انشاء اخر منها الصور الحسية والنوعية في العنصرات فان
 رسم اسطوار ومن تابعه كالقاربه وابن سينا وان ذنبوا القوم
 مواد العنصرات وصورها الحسية بالنوع والنوعية به او بالكلية
 اعترفوا بالحق بحدوث اشخاص تلك الصور بل انواع النوعية التي قد
 يلزم عليهم ان يكون قبل كل شخص من الحسية شخص آخر وقبل كل شخص
 نوع من النوعية شخص او نوع آخر الغير النهائية فلا يلزمهم ما احوالهم انما كان
 المادة عن الصور العنصرية وذلك هو النسب في الامور المتعاقبة لان
 تلك الصور على التصوير المذكور مع كونها غير متناهية مرتبة بحسب الزمان بل

الزيادة على ما ذكره المحقق في القاربه
 يقول انما هو في النوعية فثبت ان
 خصوصية انما هي الحسية فيكون قدرة والحق
 من كلامهم قدرا بانواعها التي هي من ذلك

في الطبيعة

بحسب الطبع ايضا مما هو عليه سبب اختصاصه بالاجرام بصورة ما النسب
 ان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة
 اخرى لا يمكنها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما ثانيا فلان وجود
 امر واحد اجزا غير مشابهة كما في الاجزاء الفرعية المتعاقبة المتشابهة مع
 ان قواها كرهه ايضا واما اذا كان متساوية مثلا كالدرجات للحركة
 النزاع في ذلك في غير مسلم عند جميع القائلين بحدوث العالم وتناقص
 الابعاد وباطل بالبراهين القاطعة من التطبيق وغيره واذ عرفت ان
 النزاع بين الفلاسفة والمتكلمين قائم في صورة تسلسل الامور المتعاقبة
 فينبغي ان تعرف ان محل النزاع بينهما في مثل النسب انما هو هذه
 الصورة وليس في هذه المسئلة بينهما نزاع غيره واما نزاعهما في شأ
 الامور الغير المشابهة المرتبة المحتملة للوجود حيث منعه المتكلمون
 الفلاسفة فليس ما يتعلق بالحق فيه اذ هو من حيث الامر وليس
 من النسب ليعول مفهوم الترتيب في حقيقة لغة واصطلاحا وخرجه
 من افراد النسب واشتب النزاع في هذه المسئلة في صورتين قد
 اختلفا بين المتكلمين وكان الباعث عليه يشتركه مع النسب في
 عدم الشاهد وان كان ابطاله باجرا، براهين ابطال النسب فيه فيهم
 انه من افراده ولكن الحق ما عرفت انه ليس بما يلزم مع صورة النسب
 من افراد غير المتشابهة بالفعل وهو ما يكون لا محالة محال ومحمي
 متحقق في نفس الامر سواء كانت بجمعة او متعاقبة وللغير المتشابهة
 معنى آخر يطلق عليها هذا الاسم بالاشتراك وهو كماله المعلقة التي لا ينفك

محال ان مثل الزيادة في الزيادة في الزيادة

ولا يكون لا محقق ومصدق في الامور الاستيعابية المتعاقبة ولا
 خلاف في عدم استحقاقها لادراك الحكمة في قطعة الابد والسر في عدم
 التطبيق اياها في الوجود الا في الحيلة ولو متعاقبة شرط في زمان التطبيق وكل
 حيلة وجدت منها فمشتابهة لانا عن مقتضى التطبيق في ان ينعى المقام
 ائني اتمام هذا البرهان لاثبات الواجب بما كان موقفا على بيان استحالة
 التمس في تلك العمل الممكنة والاعلاسة فيكون في صورة الثابت كما في
 الاجرام بل علم صنف بيان ان تلك العمل لو سلسل بجوانب يكون محتملة
 في الوجود فيتم المطالب في هذا المقام ويكون حكمهم بانحالة التمس فيها مع
 تقدير عدم واما المستلزم المستلزم بهذا البرهان على اثبات الواجب فيفسر
 عليهم بهذا بيان ذلك في اجزاء برهان التطبيق ونحوه في الصورتين في جملة
 والمتعاقبة واثباتهم بطلان التمس مطلقا كما مر استرجاعه عن مؤنة اثبات
 هذه المقدمة فلو كانت تلك العمل محتملة او متعاقبة فيحصل مطلوبهم
 لكن لما كان بعض براهين ابطال التمس خصوصا باطل الامور المحتملة
 الوجودية منه تصدر جميع منهم لاثبات تلك المقدمة فيتم ابرار ابطال التمس
 في هذا المقام بطرق شتى فقال الفخر الرازي في البراهين واعلم اننا قبل ان نعرض
 في تبرير هذا المظهر ابطال التمس الذي من مقدمات برهان اثبات الواجب
 تعتبر في تقديم مقدمة وهو ان العلة المؤثرة لا بد وان يكون موجودة
 حال وجود المفعول والبرهان عليه انه لو لم يكن كذلك كان عند حصول المفعول
 العلة غير موجودة فيلزم حصول المفعول حال عدم العلة فيكون حصول
 ذلك المفعول لا لاجل وجود تلك العلة وقد فرضنا الامر كذلك انتهى انتهى

فان قلت امر متعاقبة لثباتها في زمانها في الوجود
 والكل من العمل الممكنة والمفعول دون ان يكون
 وقت من ان لا بد ان يكون في زمانها في الوجود
 التمس في تلك العمل الممكنة والمفعول دون ان يكون
 وقت من ان لا بد ان يكون في زمانها في الوجود
 التمس في تلك العمل الممكنة والمفعول دون ان يكون
 وقت من ان لا بد ان يكون في زمانها في الوجود

والله اعلم

ولا يخفى انه مع العلة لانه ان قصد بالمدعى ان لا بد من وجود العلة حال حدوث
 المفعول بان ينعى من الوجود والحدوث ليرجع الى اذ ذهب اليه جميع من متنازع
 السكينة من المكان عدم معارضة العلة والمفعول في الزمان وهو ان سبق
 على الاثر بان علمنا ذكره المفعول في تجميع المحصل فيكون لا ينفع في المقام بل ان
 ان العلة كانت موجودة حال حدوث المفعول ثم انقضت وفي المقام
 ثم احث ذلك المفعول في زمان بقائه مع عدم انقضاء المفعول الثاني ومكان
 فلا يجمع وجود اجزاء السلسلة في زمان مع ان البراهين التي يهدد تلك
 المقدمة لها مبنية على ذلك الاجتماع كيف لا وقد صرح به حيث قال بعد
 تمديد المقدمة لثبات الاسباب والمسببات الاخرى في نهاية الحان
 باسرها موجودة في الحال شيئا على المقدمة التي قررنا كاعتراض العلة والمفعول
 يوجدان معا انتهى وان قصد بالمدعى ان لا بد من وجود العلة مادام
 المعلول موجودا يرجع الى مسئلة احتياج المفعول في بقائه الى وجود المؤثر
 اعم منها في ان اراد بالحصول الذي ذكره في الدليل لا يشتمل التمس فلا يتم
 ان يستلزم بقا المفعول حال عدم العلة ان يكون لا لاجل وجوده وما
 الدليل على ان كون شيء لاجل شيء يقتضيه ان لا يجمع مع عدم اللاحق
 هو الا في مرتبة المدعى ولو سلسل ذلك الاستدلال فلا يتم ان يلزم منه ظنا
 الفرض فضلا عن ان يكون عينية وان فرض الشيء علة مؤثرة لشيء
 وكون بقا المفعول لاجل وجود العلة فيكون كونه لا لاجل وجوده باضحا
 او مستلزما وان اراد بالحصول الحدوث او ما ينول اليه فلا يتم اذ لو لم
 يكن العلة موجودة حال وجود المفعول لكان المفعول باقيا مادام وجوده لكان غير موجود

عند حدوثه لا يرفع لان يكون وجود العلة عند حدوث المقسم مستلزما لوجود
في جميع الزمان وجوده والملازمة ثم ان شراي المواقف بتعالمات
وان باين فخرج هذا الدليل المتكافئة ولكن بعدا لاطلاع على ما ذكرنا
قلما يفعل الذين عاينوا فلا يظنوا لاطلاع ما يراه هذا ويكون قد ذكرنا
المشكلين حيث يترتب لهم بعبارة التطبيق وامثالها ابطال الشئ مطلقا
لا يغيرهم في هذا المقام عدم انهم هذه المقدمة وانما انما على الفلاسفة
الذين لا يعرفون بطلان الشئ فلا يوافقون متصافين معطاة كما اسوة
من القول بعدم العالم ووجود الحوادث الغير المشابهة المتعاقبة ولعلم
اعتقاد ذلك على ما ذهبوا اليه جميع من استخرج من المشكلين من احتياج
المقدمة ان قبله الوجود المؤثر زعموا ان ما ذكره لا يشبه بحجة
واقعية في المقام ولكن ليس كذلك كما زعموا في الحقيقة يترتب لهم ان
عنه شراي المواقف بمجرد ما يشاكل لما يتقبل وتوضيح المقام ما لا يزيد
عليه في تحقيق الامام ان تعال كما ان اتصاف الممكن بالوجود زمان حدوثه يمكن
مقتضى ذاته لا يستلزم نسبة الوجود وعدمه كذلك انضمام ذلك الوجود
وتبعا اتصافه في الزمان الشاؤه وبعبارة ليس مقتضى ذاته لان استواء
نسبة الطرفين لا يلزم له في ذاته فلما احتمل اقتضاؤه الوجود في الزمان الاول
احتمل اقتضاؤه في الزمان الثاني وكان اتصافه بالوجود في زمان حدوثه مستلزما
المؤثر كذلك اتصافه فيما بعده من الزمان مستلزما اليه والاول هو
بما هو الوجود الثاني هو اتصافه بتبعا الوجود فهو خروج من قبله واستمراره
مخرج المؤثر الذي يفرض الوجود ويريد ان يجمع له كجمله متصفا بالوجود

1892

وبيرم له ذلك لان الصف لا يمتنع ان يوجد تصانف بالوجود ويوجد عدم
 به لان الصف ووجوده امران اعتباريان لا يوجد لهما في الخارج اتصاف
 بالواقع ان مقتضى هذا التحقيق هو ان الحكم ليس بمقادير مستند الى ذاته
 من حيث هو بل هو كاصل الوجود في زمان وكونه مستندا الى المؤثر فلو لم
 فيه باستند المؤثر قول المحقق منية بما مقدور به من احوال اشياء العلم
 بالماضي على ذات بعض الكمالات لا يحتمل في فلا يذهب عليك ان لا
 من ان يلزم استناد البقاء ايضا الى المؤثر بكونه ان يلزم من ذلك وجود المؤثر
 حال البقاء لا يمتنع ان يكتفي في استناد الكمالات الذاتية الى احوالها استنادا
 اليها في الاتصاف باصل الوجود قائما بما وجبها متصفا باصل الوجود يكون
 فانما يتم انقاء الوجود اليها فيكون كافي فيه ولا يحتاج الى التأثير او ضبط
 بخبره ويكون البقاء واجبا به لكل الوجود والاحداث ثابتا له لم يتحقق غلبة
 لعدمه فان قلت شبه القول باحتياج الممكن في بقاءه الوجود والمؤثر
 هو القول بان علم احتياج الوجود الى الامكان فقط وبما يقع عليه
 على الحق بطلان ذلك من غير الضرورة وقول بعض المتكلمين ان علمه بالاشياء
 من غير وجود او الامكان معه او بشرط المحمول على تاييد في معنى العلم
 كالقول في شرح الصغرى وثم على بطلان ذلك من غير ضرورة في
 هو ان يلزم حكمه العين والغير معقول المظهر تاخره في حدوثه من
 احتياج الوجود الى كيف يتصور علمه له او بغيره من احوال الشرطية للعلم
 او الشرطية لها فانما يمكن حدوثه مجتزا عن العلم بل كان الامكان فقط
 علمه لا يتم كما هو القول المتصور فلا يمتنع شبهة في احتياج الممكن في حال

[illegible]

ايقم المذموم والمؤثر لان الامكان لازم لمعية الممكن فيسكن منها فهو متحقق حال
 البقاء فيمكن ان يكون معلول وهو الاستيعاب المذموم متحققا ايضا في تلك الحالة
 او متحقق العلة يستلزم تحقق المفعول والمؤثر في البقاء يجب ان يكون موجودا
 حال البقاء فان لم يكن الوجود ولكن بالنسبة الى الزمان الشدة واجده ووجوب
 وجود المؤثر في الوجود في حال الوجود ضرورة فثبت استيعاب الممكن المذموم
 الغير حاصل الامكان معلول اعتبارا بالية لمعية بمعنى عدم التمكن من المؤثر
 وجودا وعلما فثبتت ذلك الاستيعاب الممكن باي مخرضة تم العلم بان
 لمعية الممكن قبل وجوده مستغنية عن المؤثر اذ لا يتصور التأثير في الاعداد
 الذاتية ولا يشترط بين المحصلين بزمان عدم الممكن ايقم معلول ومستلزم
 مؤثر هو عدم علة وجوده فيتحقق له لا يخل على حقيقة العلية والاستعداد
 بل يتحقق التمكن في نوع من التوسيع ولا يلبس من هذا الجهل كلام كثير من المحققين
 بل صرح به بعض الفضلاء المتأخرين حيث قال معنى تأثير عدم العلية في
 عدم المعنى عدم تأثير وجوده في وجوده وقد مرشاهما ايضا في هذا المعنى
 المسمى بالمعنى حيث قال والممكن لذاته يكون مستبدا بالنسبة الى طرف
 وجوده وعدمه فان كان له موجود كان موجودا وان لم يكن له موجود
 في هذه العدم فيكون عدم موجوده كالعلة لعدم انتفع وبعيد العلم
 في رسالة الحق في الاشارات الباهرة وصفاته المحسنة كلام في بيان عدم
 وقوع الزبوت والتسكن في العدم بل جنس الامر بما يتبعه في ما نحن فيه قال
 ان الواقع هو الوجود ليس بممكن في نفسه والمفصل فصل هذا ليس بالعدم انما
 وعدم ذلك تفصيل لا يشبهها بتفصيل المتصل الواحد المسمى بالعدم ذلك المعنى

حال البقاء المذموم والمؤثر
 فيه وهو المطلق تلك التأثير
 باحتياج الممكن صورته

دلائل

وان لم يكن ليس في المتصل الواحد كثر في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار العقل
 وتعدله ليس في البس المتكثرة في نفس الامر ويحصل باعتبار العقل
 وتعدله وكان احد حصول الكثرة يكون بين الاجزاء تقدم وتأخر كما يحصل
 كثره يكون بين تلك العلوم تقدم وتأخر الا ان التقدم والارتداد
 المذكورة في معنى عدم الانتهاء الجزاء لا يقدر العقل على فرضه ان في الحقيقة
 ترتب الوجود في مشابرة بالفضل كالتسكن في العلم المذكورة بمعنى عدم كمال
 المعدم لا يقدر العقل على اعتبار عدم آية تقدم بالية لا يمتزج بغيره
 مشابرة انتفع وما يوجب ذكرنا تفصيل العلم في نفس الاعداد
 حقيقة الشيء ومحاذاة الصورة وتمايزها على وجود الشيء وهو الفاعل
 والفاعل اذ لا يتصور التأثير في الوجود اذ لا تأثير الا بالفاعل وهو من
 علم الوجود وان استبعد هذا قيل في بناء على تعريجه بغيره فلا فائدة
 الحقيقة في نفس المحصل فلا يفرنا اذ مع الاغراض عن براية المعدم فيمكننا
 الاستعداد لا يلبس بوجه مفصل وذلك بعد تذكير مقدمات بعضها بغيره و
 بعضها انما تارة مبرهن عليها في موضعها الاولى ان العدم السابق على وجود
 انما اشار الى انشائه ان المؤثر في الزمان يجب ان يكون بجميع شرائط التأثير
 ازمنة الثانية ان كل معلول اذ له لازم لعلته الذاتية مستبعد لانها كاشفة
 الابعة ان انشاء العدم اذ له السابق على وجوده وان كان يوجد في كاشفة
 ممكن واقع الخامسة ان انشاء الانتم يستلزم انشاء المعلوم انما في
 ان انشاء الواجب بالذات مع الابعة ان وجود الممكن ولا سيما كاشفة

۷
عبدالله
عبدالله

المقدم

14

وقتنا ان اريد به اعتبار المحدث من بلوغ اعتبار حال البقاء، ايضا قد
 تم وجوب استنباطه على ما كان مقتضى التفسير والتوضيح فذكر ان مقتضى
 الاعتناء بالآخر منه فتقول وان اريد بذلك الاحتياج الى اعتبار المحدث
 لوجوده فذلك مع كون الامكان معلوماً ولكن لا يتوقف على ارضاعه
 المؤثر حال بقائه لان غاية ما يلزم من كون مقتضى الامكان عدم انشائها
 مبدئ المكنى كالاشكال الامكان منها وعدم انشائها ذلك لا يتوقف على
 لا يقتضي ثبوت المحل الى الابد لا دائماً بل مقتضاه ثبوتها الى الابد والوجود
 بقدر الكيفية للوجود وبما حصل ان مرجح احتياج المكنى لوجوده المحدث
 احتياج وجوده الى الابد فلا يلزم ان لا يكون مقتضى وجوده على اعتبار المحدث
 الوجود وان المؤثر ايقن ان مقتضى كون الامكان معلوماً لا اعتبار المكنى
 المحدث وان لم يثبت المؤثر من بلوغ وجوده المؤثر حال البقاء، ايضا فان
 قلت اذا اقررت باحتياج وجود المكنى المحدث والمؤثر وقد مر ان البقاء
 ايضاً ليس الا للوجود ولكن بالاضافة الى الزمان اثنان في الوجود والعدم
 الاضافات لا يلزم من كون وجوده المحتاج الى وجوده المؤثر فليكن الاحتياج
 اليه وحصل المقدم قلنا قد ذكرنا ان مقتضى احتياج وجوده الى الابد ليس
 الا بوجوب المحل الى الابد بقدر الكيفية لم يلزم ان يكون مقتضى وجوده المؤثر
 ان حدوثه كما لم يكن احد ان ياه قاطعاً متناهياً ايضاً فلا يفرق الا
 عنه حال البقاء فان قلت فليكن هذا من ان يكون المكنى القديم لا يستند للمؤثر
 اعماً وليس له حال حدوثه وقد مر ان مقتضى الاحتياج عن المؤثر حال البقاء
 فيلزم ان يكون واجبا بالذات نعم قلنا مادة التعريف يجب ان تكون حقيقة

عندي

دور

ووجوده قديم سواء اريد به ما حصل باسناد ليس الا ان المكنى المحدث
 يلزم ان يستند باحداث الفاعل الى ما كان تأثيراً واضبطاً على مقتضى
 بقائه ولا يتوقف ذلك على احتياج المكنى القديم لو انشأ المؤثر بقائه اذ لا يتعلق
 باحداثه يستند به عن البقاء والتحقيق على ما يجب صحيح الوضوح وان لم
 يكون على سابق مقتضى البقاء ان المكنى مطلق لا يدرى من ربطه واتصال
 بجلته فاذ كان ذلك المكنى من تحت الحق لا يدرى من ربطه لوجوده في نفس
 الامر من استلزامه بغيره بالبقاء فربط بجلته يتصور من وجهين احدهما ان
 يكون مربوطاً به من جهة طول ذلك الاستعداد ويكون في اثره الصلة بالذات
 وهو الاحداث والاضمار من عدم الوجود ولما كان المؤثر من امره
 الوجود بحسب حقيقة كنهه في بقاءه هذا الربط من تلك الجهة في اثره الصلة
 فيستأثر بالمعقول ذلك ويكون الصلة بالمعنى مؤثرة بعبارة ذلك التأثير
 الغير من اصنافه فربطاً ايضاً بدون احتياج الى حال البقاء الا وجود الصلة
 التي بين المحدث والقديم انما تكون لهذا ان ثبتنا على ان المحدث لا يتصور ان يكون
 مؤثراً والموضوع انقطاع ذلك التأثير بعد ان حدوثه وهذا النوع من الربط
 لا يكون الا بين المحدث وعلماً ان المكنى القديم لو كان فلا يتوقف اعتداده
 ووجوده بحسب البقاء انما هو مقتضى الاتصال بجلته من كونه ثنائياً ان يكون
 مربوطاً بجلته من غير ان الاستعداد والموضوع ويكون اثره الصلة في امر الادامة
 والاتقاء فلا يتحقق في الجاهل واهلها لانها انما يكون بالربط الاول
 في تأثيره الصلة على هذا التقدير فلا يخلو من مقتضى مقتضاه ولا يتصور هذا
 القسم من الربط الا بين المكنى القديم وعلته اذ لحدثاتها استلزام الاحتياج الى الاضمار

من المصالح لا يحل الربط الاول بعد تحقق ذلك بل يستلزم ان يكون
 واجب الاعتدال عن الربط الثاني قبل المصلحة والى ان يكون عبارة عن الاعتدال
 والاعتدال في العدم عن الادامة والاعتدال في عين من هذا التصور ان يكون الاعتدال
 لا يخلو في غاية المودة مؤثرة بل احتياجا بل هو في حد ذاته والمكان القديم لو
 وجوده يكون على كسب كسب قديم من مزارع الكلام ان العلة المستعانة
 في الاضافات كقوله في غير الفاضل لا يتصور ان يكون له واجب نحو هذا
 المحقق الما بطلان الشئ بل ان يكون كمال العمل المستلزم متباينة
 الوجود كانه لا يتحقق من الامور المجتمعة في الوجود وبينهم تامة
 طاعة الشئ لا توجد في بطلان الشئ في حد ذاته انما هو واجب على
 انما التكون القانون باحالة الاشياء في الامور المجتمعة والمتعاقبة مطلقا
 فهذا الطريق لم يرد في شئ من الاعتدال وبما التوفيق وعبد القلان
 قال الشئ يستلزم ما يوجد الواجب في الدليل قد يطلق ويراد احداهم
 ان كان الالة هو الذي يستلزم في حد ذاته على علم وقد يطلق ويراد
 منه ومن رافقه ان كان يكون مخصوصا بالقطعية وقد يطلق ويراد
 الاسم من الاربعة وبما النوع الاجتهاد من الاستدلال والتشليل ايها والجواب
 على كون طريقا المصطفى تصديقه سواء كان موصلا الى القطع او الظن وقد
 يطلق ويراد به الاسم منه وما يكون طريقا الى المطالب التصوريه ايها كما نوع
 المعقولات فيقول ان راد صحت المصطفى الادارة ذلك في الاعتقاد كون التوحيه
 باننا انما من القسم المذكور والادارة اعتقادية او انية من ذلك القسم او
 احداهما لا يبعد التسليم فيجب ان يكون المراد احد المعاني الاخر باعتبار حقيقة
 انما هو من القسم المذكور

١١١

المود المتقدرا والواقع ولا يجر منها قديم كونه من طرف المبرهان حتى
 يحصل اشارة احد المعاني الاخر باعتبارها كالا يخلو في ما يخلو في تحقيق هذا المعنى
 ان ابراهيم هذا المطلب الشريف من حيث هي اولى ايات او بعضها الى
 والبعض الآخر ان كان في قوة ذكره اسكان الاستدلال على وجوده
 وجهه انما لا يتم قد استكنوا الاستدلال عليه من طريق الان في قوة
 بالموافاة في طريق العلم هي انما هي حسب ان ابراهيم المصطفى لهذا
 بجميعها هي ايات وتارة ادعاء ان جميع ابراهيم على مطلب كان يكون
 في الحقيقة لانه ان كان بظاهره يشبه الان واما ثانياً زعموا ان
 الاربعة هي انما هي منسوبة الى الطبعين ايها لا ومن نظرنا
 قاله بيان ما ادعاهم ببيان الانصاف عرف ان احداهم لم يأت
 بشئ يمكن ان يتناول عليه وتحقيق الحق في هذا المقام تهديد مقدم تصوير
 سميت العلم والان وبيان بعض دقائقها المجتهد عن اكثر الادان ثم بيان
 الحق وفتح شبههم حيث لا يبيد ريب في حقيقة الحال ويخلص المناظر
 النصف عن قيد الفيد والقال المقدمة قال المنطق لا بد في كل قضية
 محال من مقدمتين مشتركتين في حد ذاته نسبة كقول المصطفى
 لما وضعت نظرية مجرولة لا بد من ثالث موجب للعلم بتلك النسبة
 والاكلي تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظرية هي في ذلك
 الحد اوسط وينفذ احد المقدمتين كذا هو موضوع المصطفى ويستتبع
 اصغر والمقدمة الاخرى كذا هو محمول المصطفى ويسمى كذا في قياس كذا
 يستلزم في حد ذاته محدود الاصح والاكثر والاوسط في الالة وسط في القياس البرهاني

وهو يكون مقدما بيقينة وتركها معلوم الصحة لا بد وان يفرض شيئا
 الاكبر للاصغر وهو لا يكون على تلك في الزمن فان كان صحيحا فكل شيء
 على ان يكون له وجود الاكبر في الاصل في تلك البرهان فان لم يكن
 كذلك سمي برهان ان البرهان الذي ينقسم الى اوسط معلوم لا يوجد
 الاكبر في الاصل وما يكون كالبين معلوم لا شيء اقرب ما يكونان متساويين
 والقسم الاول من هذه الشئ هو اعرف وغير من يقينة الاقسام واقفص كما
 البرهان ان القسم الثالث منها غير معروف فلهذا القاعدة اولان غير مفيد
 انه على امره في فصل البرهان من الشئ، وكان ذلك اقصر بعضهم في قسم
 الاكبر على القسمين الاولين وهذا خلاصة كلامهم وهذا هو المسمى بـ
 جبرية ينبغي ان يشار اليها في هذا المقام من ان يتبع باق قبيح الزام
 الاول ان البرهان على امره هو التماس المثلثات من يقينيات ويوم
 من ان يكون مستثناة او قرينة على او شرطية ولكن كلامهم في قسم الاكبر
 والا حيث جعلوا مناط التقسيم حال الاوسط بالنسبة الى الاكبر للاصغر
 يقتضي ان يكون مخرجا الاقرا في تلك المصطلح اصطلاحهم هذه المخرجه
 من الاقرا في تلك كلامهم ترافع والمختلف ان الزام ان البرهان لا يكون
 الاقرا في تلك الاقرا وان تعريف البرهان على الوجه الاقرا حسا حسا
 الاقرا في تلك كلامهم البرهان والزمان الى والا ليس من اقسام
 الاولية بل من اقسام اعداد انواعه الاقرا في تلك الاقرا في تلك البرهان
 مخرجا الى والا وان تعيد او لا اليها على سبيل المحصر مساحية
 والا اعترف بانها اقسام من الاولية وان البرهان مخرجا من الزمان

ان ملا حظته

ان ملا حظته حال وجود المحل في التقسيم المذكور مساحية ولا يخفى على العاقل
 بقوا عدمهم ان لا يناسب الزمان في امر الشئ في الاقرا في تلك الاقرا في تلك
 على تلك المساحية كون الاقرا في تلك الاقرا في تلك الاقرا في تلك
 السكان ارجاع غيره اليه فكان غير المحل بالفعل من البرهان على بالوقت
 مشتملا على تلك المخرود وهذا التاويل يمكن اعتبار مخروده في تقسيم
 مطلق البرهان الثانية ان مخرود البرهان ما يكون مقدما بيقينة
 وتركها معلوم الصحة مع جعلهم مقسما على والا مخرود في وجوب
 اى دة كل منهما العلم اليقيني لان النتيجة لارفة فاذا صح المخرود مقسما
 يجب ان يصح الملازم ايضا يقينا لعدم جواز انفكاك المخرود عنه
 فمن توهم عدم افا دة الا العلم اليقيني يلزم اما العنصر في مخرود البرهان
 او في كون مقسما على والا او في كون النتيجة لارفة او في عدم تلك
 المخرود من الاقرا وبطلان كل منها معلوم بان كل من تحقق انها مستثناة
 في افا دة العلم اليقيني بالمطلوع والعلوم ايضا ان الاقرا في تلك الاقرا في تلك
 منها لعدم الشك في يقينها بان في موضع واحد لا فرق بينهما في متعلق
 التصديق الا التصديق المستثنى من اياها كان يكون متعلقا بجنسها
 الجزئية المطلع لا محذور وهو لا يادة تا من زمانا الفرق بينهما في ان تحقق
 المصدق باق البرهان الى انما يعلم الزمان العلم باي وجهها نفس العلم
 وسببها بخلاف البرهان الا ان كان تحقق النسبة المذكورة فيها
 يعلم من جهة المخرود فلا يعلم معها له وسببها بل المعلوم انه وجوده
 فقط فلا تتفاوت في العلم الحاصل بالبرهان اقسام الاقرا في تلك الاقرا في تلك

ثم في العلوم الطبيعية تفاوت في مواعيد اعتبارها فتعلق فان العلم حاصل من جهة
 المحرك يكون متعلقا بجهة الشيء المحرك من جهة الزمان والاعتبار وسيله ذلك
 زيادة موضع الشك ان ما ثبت بالبرهان مطلقا يكون لا محالة متعلقا بالاعتبار
 المستفاد من مقدماته في الحكم المطلق وقيل بالماضي في الشيء او في غيره
 فلا يثبت بالبرهان الا ما ثبت الاكبر لا صغرا او في غيره عنه وقد يقال لهذا الشك
 والاعتبار في الوجود والعدم والباطن والظاهر الاكبر والظهير فليس فلا يكون اعتبارا
 للقيمة المذكورة ولا يستقيم له البرهان وسنذكر طريق حصول العلم بالامر
 ان العلوية والمعلولية المعبرتين بهما ليست طلبة اصلية في رتبة ولا معلولية
 ككلاهما في رتبة لفظ الخارج في عباراتهم بهذا هو الالزام للمعلوية والعلوية
 لا يتبين الامر وبما عرّف الخارج واما حصل ان ثبوت الحكم قطع النظر
 عن فرض فرض واختار معبر ان كان متزايدا من ثبوت الاوسط فافتر
 بالزات فالبرهان في ولا فافتر وذلك لانه العلوية والمعلولية الخارجيتين
 لا يتصور عن تلك الامور النسبية التي لا تحقق لها الخارج وكان وقع لفظ
 الخارج يدل على نفس الامر في عبارات اكثرهم من غير ما صرح به في المطالع في
 تحقيق المحقق كما تقرر ان قرنا المنطوقين لم يبقوا بين نفس الامر والخارج ووقع
 ذلك لا شكا في ايدى بعض المتأخرين بل لفظ الواقع فغير الخامسة ان يتك
 العلوية والمعلولية ليست معبرتين ذوات تلك الحدود بل هي اد صافها
 الصنوانية باعتبار ثبوتها لتلك الترات او في غيرها عن قولهم اذا كان الاوسط
 على الحكم فالبرهان في ولا فافتر فيه نوع مساهمة واعتقاد على التفسير مساهمة
 ان وصفه العواطف باعتبار ثبوتها للاصناف او في غيره عند اذا كان على الثبوت

وصف

وصف الاكبر للاصناف او في غيره عند فافتر اذا قيل ان قولنا زيد متحقق
 الاضطرار وكل متحقق الاضطرار محقق برهان في اريد به ثبوت ان ثبوت
 محقق لزيد وهو الحكم المطلق متزايدا لرات محقق نفس الامر عن ثبوت الاوسط
 ان متحقق الاضطرار به في ان لم يثبت لزيد صفة متحقق الاضطرار
 في الواقع لم يثبت له صفة محقق وقت على الا ان اذ است ان المراتب العلوية
 هي ما يجلي ان يكون ما يتوقف عليه الشيء مطلقا الا على التامة ولا خصوص
 اصدر العلم الرابع وهذا اوضح من غير ما ذكرنا ان الاستدلال في العلم
 على امر من علم التامة برهان في بلا شبهة وكل الاستدلال في العلم
 الاخر العلم التامة او ما يستلزمه الاجزاء ليست علم تامة ولا يجب ان يكون علم
 مع ان شيئا من هذه الاجزاء ليست علم تامة ولا يجب ان يكون علم
 مخصوصة كاللا في التامة ان يتك العلوية والمعلولية في العلم
 وهذا نوع من التوسع وذلك لما عرفت في الحاجة الى التامة ان لا يثبت
 ولا معلولية حقيقة بين العبارات مع ان اكثر ائمة الراجح يستدلون
 من عدم شيء على عدم شيء آخر وقد صرح المتأخر في الامور العامة من ان
 بان الاستدلال بعلم المعنى على عدم العلم برهان في ولا يملك على وجه
 تمديد هذه المقترنة بل هو ايرها اعلم ان جميع الراجحين المشهورين في
 هذا المطلب العامة سواء كان الاوسط فيها هو الموجود كما هو مسلک
 الهين او المتحرك كما هو مسلک الطبيعيين او المتحادث او الممكن
 بشرط الخروص كما هو مسلک المتكلمين لا يدرك الا على وجه هو صحيح وجب
 بالزات او لحدث صانع العالم ولا يدل على وجود اصل لشيء اخرها لما عرفت

فانما علمنا على الصلح فيكون انما لا يتصور العلم بالشيء والواجب منه ما دقت فيه ان
ان ثبت بالبرهان مطلقا ليس الوجود الا بالشيء فانه علمنا بالشيء وبقوله الفصل
تعدت ان لا وجود الا بالشيء فانه يكون ذلك لا يوجد منه شيئا لبعض الاشياء مع
كونه وجوده الاصيل على الجميع واما قوله في الشك في المثلث وذر المثلث في
من ذلك كماله الاشارات انما هي من ان لا يكون الا وسط غيره لوجود
مطلقا او مطلقا مطلقا وهو كذلك ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط
ما يتصور من ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط مطلقا مطلقا
الاكثر في الاوسط انما هو في ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط
لانما ثبت انما هو على طريقه الا ان كان من حيث خصوص موادنا ليست
الانما لم تعرف واما العنق في الشك في انما ثبت لباقيهم في جميع طرق
العلم بها كما انما يتصور من من هذا الطريق ونفسه في طرق العلم وذلك
يتصور من حيثين الاول هو المقدمة التي تشرت بينهم وذلك في الشك في
من انما يتصور ان برهان العلم في بعض مواضع يتبين انما والمغا
السبب فلا يعطى اليقين انما لم يثبت السبب انما في موضع اخر
يقول ان انما اذا كان السبب لم يتبين السبب فان كان الاكثر
لا سبب بل لثباته كمن ليس بين الوجود والوسط كذا علم
بين الوجود والوسط في الاكثر بين الوجود والوسط في نفسه برهان في نفسه
ويكون ان لا ليس برهان لم انما في علمنا في المثلث في اشارات في جميع
طريقه الا انما في علمنا في المثلث في اشارات في جميع
هو الاستدلال بالعلم على العلم واما علمنا في العلم في العلم على العلم

موت

في العلم

فانما العلم على الصلح فيكون انما لا يتصور العلم بالشيء والواجب منه ما دقت فيه ان
ان ثبت بالبرهان مطلقا ليس الوجود الا بالشيء فانه علمنا بالشيء وبقوله الفصل
تعدت ان لا وجود الا بالشيء فانه يكون ذلك لا يوجد منه شيئا لبعض الاشياء مع
كونه وجوده الاصيل على الجميع واما قوله في الشك في المثلث وذر المثلث في
من ذلك كماله الاشارات انما هي من ان لا يكون الا وسط غيره لوجود
مطلقا او مطلقا مطلقا وهو كذلك ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط
ما يتصور من ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط مطلقا مطلقا
الاكثر في الاوسط انما هو في ان لا يكون الا وسط غيره لوجود الاوسط
لانما ثبت انما هو على طريقه الا ان كان من حيث خصوص موادنا ليست
الانما لم تعرف واما العنق في الشك في انما ثبت لباقيهم في جميع طرق
العلم بها كما انما يتصور من من هذا الطريق ونفسه في طرق العلم وذلك
يتصور من حيثين الاول هو المقدمة التي تشرت بينهم وذلك في الشك في
من انما يتصور ان برهان العلم في بعض مواضع يتبين انما والمغا
السبب فلا يعطى اليقين انما لم يثبت السبب انما في موضع اخر
يقول ان انما اذا كان السبب لم يتبين السبب فان كان الاكثر
لا سبب بل لثباته كمن ليس بين الوجود والوسط كذا علم
بين الوجود والوسط في الاكثر بين الوجود والوسط في نفسه برهان في نفسه
ويكون ان لا ليس برهان لم انما في علمنا في المثلث في اشارات في جميع
طريقه الا انما في علمنا في المثلث في اشارات في جميع
هو الاستدلال بالعلم على العلم واما علمنا في العلم في العلم على العلم

في العلم

وهو ان لا يلازم العلم على انظر ما يتعلق بانه لا يخصه المصلحة
 الا بالسبب وما حصل ان الممكن ان لا يمكن الحكم باحد طرفيه من العلم
 بخصوص الامر لا يستلزم سبب قوي بالبعد الاول في هذه الضرورة
 المحسوس وما علم بالام او كشف او حدس وبالعقد الثاني ان بعد البرهان
 الاذ فانه لا يفيده على ما جعله معينه فيقول على بعد تسليم ان مثل هذا العلم
 لا يكتب بالامر جهة السبب ان يخص في السبب بجهة العواذ فذلك
 العلم المحسوس على ما هو اوجه اذ لم يكن الامر جهة السبب فلا سبب لا يمكن
 ان يعلم الكمال فكيف يفرق بينهما او كما بان البرهان الاذ يحيط فيها لا سبب
 له على امتينها وفيها السبب فلا يخص العلم اليقيني بالامر جهة سبب
 وبجارية الامر ان المراد بالعلم اليقيني هنا اذ كان على ما يتعلق بخصوص
 ذات الشيء والمفروض ان العلم الكمال لا يحصل بجهة الامر جهة سبب
 فيجب ان لا يحصل ذلك في غير سبب اعم فيكون العلم بخصوص الامر من طريق
 الا ان باطلا وانما ثانيا فلا تعلق بتقدير صحة المقدمة الثانية لاشك
 انها انما يبيح في التصورات اذ كما مر الاشارة اليه لا تصور التفاوت
 بالكمال والتقصان في العلوم التصديقية التي يحصل من البرهان من حيث
 انه حاصل منه لان حقيقة البرهان هي ما يفيد اعتبار العلم الذي يتعلق
 بالنسبة كجزئية التي بين مقدمات العلم بالنسبة الجزئية المطلوبة في صحتها
 واحد تصديق العالم حادثة مثلاً سواء اكتسب من جهة علمه او من
 جهة معلوله يكون متعلق العلم بثبوت الحوادث للعالم ولا فرق وان
 تصور الحوادث او العالم بالكلية او بالوجه فان قلت لعل النسب تختلف

بالانفصال

بالانفصال تصور الانفصال بالكلية او بالوجه فقلت في هذا التقدير انما
 ليس التفاوت فيه من حيث ان مستخرج من البرهان بل من حيث انه لا فرق
 في برهانه في غير التصورات الذي هو بالنسبة الى التصور المعبره
 المظهر من رسمه فبالحقيقة يكون التفاوت في العلم التصوري من جهة
 العلم التصوري من جهة سببه واسطة واعتباره يحصل في العلم التصديقي بجهة
 تفاوته ما وكون لا يحد ذلك التفاوت في المقام لان ليس من حيث
 انه حاصل من البرهان والظاهر فيه اللهم الا ان يقال ليس مقصود من العلم
 الكمال منه المظهر من حيث انه حاصل منه يكون اتم ما حصل من العلم
 بل المقصود ان العلم لا يتك من تصور موجب لتصوره باعتبار تصور
 في العلم من وجه الكمال بخلاف الاذ وهذا التقدير يكتفي بثبوت المرتبة فاعلم
 من ان حقيقة المقدمة الثانية انما تصور اذا كانت العلة تامة ويكون
 العلم بها على الوجه التام الى بنائها وحقيقتها المخصوصة المعينة لوجهها
 مع جميع لوازمها وملوماتها وعوارضها وموصفاتاتها والاهلية انفسها
 والاهلية بالقياس الى الغير وبذلك ضرورة المقصود في شرح رسالة العلم والشك
 انما هو منقول المقام في بحث العلم من الكتاب وتعلقه بالعلم على التمام
 يستلزم تعلقه بمعلومه كك ولا عكس انقص ولا ريب في ان العلم بهذا
 الوجه بالعلم انه امكن في غير البراهين التي لا يشترط فيها ان
 يكون العلة تامة كما يبين في الفوارض على ان التحقيق ان غاية ما يمكن
 بتحصيل العلم به من حيث كان بعض الفوارض واللوازم وذلك كظن بالوجه ان
 لا يفيج الى بيان دليل ولقد تدارك ذلك الفاراد في تعليلاته فقال

الوقوف على صفات الاشياء ليس في قدرة البشر ولكن لا نفهم من الاشياء الا
 الخواص والصور والاعراض ثم قلنا وانما يتبع تلك الصفات في فهمها بالاشياء
 لان كل واحد من هذه الصفات لا ينفصل عن الآخر بل هي في الحقيقة واحدة
 في الشيء الواحد لا ينفصل في الوجود والاعتقاد فاننا لا نفهم من الاشياء الا
 اعتقاد ان ما نراه من صفاتها لا ينفصل عن غيرها بل هي في الحقيقة واحدة
 لان ما نراه من صفاتها لا ينفصل عن غيرها بل هي في الحقيقة واحدة
 فان التركيب لا ينفصل عن اجزائه بل هي في الحقيقة واحدة
 بالبرهان من غير ان يتصور حصول جميع الصفات في الشيء الواحد بل هي
 الذاتية في الشيء الواحد من حيث هو لا ينفصل عن اجزائه بل هي في الحقيقة واحدة
 المحسوسة في كل وقت ومكان وان لا ينفصل حصول الشيء في بعضه عن طلبه في
 وكيف يكون ذلك في حصول الصفات في الشيء الواحد بل هي في الحقيقة واحدة
 في غير ذلك المقام مع اننا نعلم انه لا ينفصل عن اجزائه بل هي في الحقيقة واحدة
 تفصيل العلم بالحقائق بل وقوله في حقيقة الحق وقوله في حقيقة الحق
 المواقف عن كبرية الحكماء في الشيء الواحد بل هي في الحقيقة واحدة
 العلم التام به اذ لا شك في انه لا ينفصل عن اجزائه بل هي في الحقيقة واحدة
 قالوا في العلم بالحقائق بل وقوله في حقيقة الحق وقوله في حقيقة الحق
 على تقدير تسليم ثبوت المزية لطريق العلم بالمعقولات المذكورة في اوائلها
 لا بد من ان يكون في جميعها ما يميزها عن غيرها في الشيء الواحد بل هي في الحقيقة واحدة
 المؤلفات في حيث كونها في الحقيقة لينة كما هو المذهب في حقيقة العلم بالحقائق
 جميع البراهين على ان العلم بالحقائق لا يكون برهان على شيء الا اذا كان



لها كما هو في بعضهم ويؤيد به سباق ما ذكره الشيخ في المثال المذكور مع ما
 وقع عليه بقوله فقد بان ان الحد لا ينفصل عن الشيء المتعلق بالجزء ان يكون
 عند اللا وسط على ان يكون في الشيء الواحد لا وسط واعتبار بغيره
 غير اعتبار بالحد المتعلق فان الظاهر من عدم جواز معلولية الاوسط في كل
 برهان كان وقد اطلق القول على ذلك في موضع آخر فقال ان ما لا
 نسبة بجزء الامور في ما ان يكون بينا في نفسه وانما ان لا يتبين
 البتة بوجه قياس يتحقق فان الظاهر من ان البرهان مختص بالحقائق
 على خلاف ما دل عليه عباراته السابقة ولذلك لم يرض عليه المحقق
 الدلالة في قديمه على الشيء بان هذا بظاهره يناقض ما ذكره من الفصل
 السابق من اعتقاد البرهان الا انه المعتبر للقياس فيما لا سبب التفرع
 وكان الشئ اذا التوفيق بين تلك المعبارات بتأويل سابق
 وتقرر ان البرهان مختص في العلم على طبق ما توهم بعضهم كما هو فعال في
 مباحث الامور العامة من الشيء الواحد لا يستدل بالبرهان
 مع معيّن على وجود علمه انه يستدل بالعلم على العلم كان ذلك
 على علم الامر وما يبدو في الامر الذي بعد ظهور الحق من افق البرهان
 لا اعتداد بمشاكله المتفرقة على ان طريق العلم وان كان بظاهره
 يستدل بالعلم على العلم ولكن لا دليل الا على علمه ما يرجع في الحقيقة
 الى العلم بثبوت علمه بالشيء يكون في الحقيقة معلوما بعلومه على ايدى مثال
 المؤلفات في المؤلفات ولا احسب ان تنزل عن سائر ما بعد ما هو المطلوب
 على اعتقاد البرهان بحسب الطائفة المالكية والذين يذهبون بان في بعض المؤلفات

همه دنیا میتوان صد بار در روز گذشت یکبار بگذرد آب روان در تن مشک است نه مرغ و نه پیر و نه امام

كلا سبب له لا يتصور العلم بطريق الاكسب فيه فظهر ان الوجود من انما ذكر
 مثال المؤلف واذ المؤلف لا يفرغ من شيء من اجزائه فلهذا انما هو كجسم الانسان
 وزيد ك بيانها ان ثبوت علمه لا يبعد عن ثبوت المعلول بثبوت بعض
 خواصها التي يمكن ان يحصل وسطا في زمان وقد مرت الاشارة الى الخواص
 فلما ان تم ازالة عنوان العلم ما يكون مقدرا في ثبوت علمه لا يثبت علمه
 ما يكون مفور عنه كالايمان والوجود فان الاوثان ثبوتها لا يمكن ثبوت
 علمه بانها علمه ثبوت الاشياء في العلم الفاعل في العلم والاشياء فان
 لا يتصور ان يكون ثابتا لا قبل ثبوت اذ ثبوت ذلك الموضوع في زمان ثبوت
 علمه كالم يكون مثا في البانات عنه ومعلومه لا فانما وجد الوسط في زمان
 بعض العنوت الزمنية قبل ان يثبت الاول كالمثبات ونظائره بعد الزمان
 لينا واذ وجد الوسط البعض الزمنية قبل ان يثبت الثاني فادوات العلم في زمان
 بعد الزمان ايضا بلا شبهة فظهر انما الذي في حقيقة ما اوتهم من افتادهم في
 طريقة الالهيون بالصدقين وطريقهم من افتادهم وتوحيده وتزويده بانها
 واثق ثم تفصيل الفقه في ثبوتها واثق بانها واثق بانها واثق بانها
 ايقين هو الاستدلال بالعلم في العلم وذلك التوصيف والتفصيل في تقدير
 كونهما لا يبعد على مقصودهم كاستنباطه عند قول الحق وبما لا يتفق بان
 يكون طريقة الصدقيين اثنا، استنبط ثم ان مرجحة الشاهدين في هذه القضية
 وهو المحقق الدواع من غرض التجربة لاثبات الواجب بغير طريقة العلم
 واثبة طريقة المتكلمين فذكر اقرضا في شبهة التوفيق الاول على وجوب اية
 الالهيون اثبات الواجب كلها واجابها بتجربة طريقة الالهيون بقوله

و طریقتی نام دور

والله اعلم

والاستدلال بحال مفهوم الموجود على ان بعضه واجب لغيره وهو قد
الواجب تعالى نفسه الزم مع عدم كونه في كون طبيعة الموجد مشتق
فقد هو الواجب على صفات تلك الطبيعة وهو مقتضى تلك الطبيعة
فالاستدلال على تلك الطبيعة على كل ارضى من ماحولها لا والواجب
شيث قد لا يستدل بالواجب وجود الواجب في نفس بل بالاشتراك
الامر بالمفهوم وثبوت له على ما ذكره الشيخ في الاستدلال بوجود الموجد على
وجود الموجدات فهو في الموجد الواجب في نفسه على غير مطلقا
الامر بالمفهوم مع انه لا قد يكون الشيء ذاته على الشيء وفرد هو عند
آدم مع انه لا حق في مضمون انصر فيه فانه لا الما او بعض الما
على قول بل بالاشتراك في الامر بالمفهوم وثبوت له لان لو كان الاستدلال
على ثبوت مفهوم الموجود للواجب برهاننا لكان ثبوت الامر بالمفهوم
للواجب مستقلا كان ثبوت الموجود للواجب بطلان يكون واجب الشيء
فانه لا السقوط من جهة انه لم يرد بثبوت له ثبوت مفهوم الموجود للواجب
بل بثبوت الواجب لمفهوم الموجود ليكون تقييدا لا ناسبا في الامر
المفهوم والمفهوم منها وجوده والاطراف لبعض ماصدق عليه هذا المفهوم
يكشف عنه فاقية كلام مع فائدة وظن ان لا يلزم من ماحولية ان يكون
ثم واجبا للذات كما يلزم ذلك لو كان وجوده فرغ من شيء وليس
ان هذا الابداد الى الغايات اقرب منه الى الاشتباه فقدر بل لانه
مع قطع النظر عن اضطرار كلامه كالاخ لا ان اراد يكون طبيعة الموجد
عليه لاشتماله على الفرد الواجب الى الواجب لانه ان الطبيعة مرتبة

از خدا میطلبم یوسف کلید برهنه قش را و قش را که قش را و قش را و قش را

الموجود في ذاته لا يتوقف على غيره... والوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

في علمه ومقدوره على الذات كما يشهد به قوله من صفات تلك الطبيعة
وهو مقتضى تلك الطبيعة ثم لا يمكن لا يغير نفس الان الاستدلال بالمتغير
بأنه حيث حصل وقوع شئ في حقيقة الخارج في غير ما يجوز ان لا يكون
لذلك لانه لا يتقدم على المظهر فلا يكون الاستدلال بالعلم بالذات وان اراد
انها باعتبار تلك الشئ والحق في العلم كما يشهد به سابق كلامه في
الرسالة حيث قال انما يتوقف هذا البرهان على وجود موجود ما وهو
لا يحتاج في اثباته الى وجود الممكن اتفق شئ في تلك الطبيعة لغيره
ولكن التحقيق ان البرهان لا يشترط ان لا يتوقف شئ في تلك الطبيعة لغيره
من افراد الممكنة وذلك لعلنا بانفسنا انما في الواجب والممكن
وكان على تقدير شئ في الواجب لا يتقدم بان لا يتقدم في المظهر فانهما
البرهان المستند للعلم انما هو على تقدير شئ في الممكن وقد ان شئ في
الممكن متاخر عن شئ في الواجب بالذات ومقتضى في البرهان
انما من القسم المشهور بلا شئ وبما يشهد به في ذلك حاله في
الوجود المفهوم من ان لا يوجد من انفسه في تلك الطبيعة كما سبق في
الذي دعوى في غير ذلك ولا يمكن فيه كونه في القائل بان الشئ فيكون في ذاته
على الشئ في وجوده عند انفسه بل انفسه في العلم في العلم في العلم
بالعكس وفيما قدمنا من الكلام على مثال المؤلف وذي المؤلف وعدم
جوانه في اثبات تلك المؤلفات بناء على زيادة التوضيح في قدر ان الفرق
بين طريقه الممكنين واللازمين بلية الاول والابن الثاني في العلم في العلم
ذلك بالان السبب في كثير من المتكلمين حيث جعلوا الوسط في برهانهم

الموجود

الموجود في ذاته لا يتوقف على غيره... والوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

هو كذا في الامكان بشرط كذا في كذا في القول بل في طريقه بنا
فيما اعتقدوه من علمه كذا في الموضع هو كذا في الامكان بشرط
كذا في وان كان معتقدهم باطل كما عرفت واما الالميون حيث
جعلوا الوسط فيها هو الوجود فلا يمكنهم القول بالذات وذلك لانهم لا
يعتقدون ان الوجود علم للاحتياج بل انما ادعوا ان علم للاحتياج
بل انما ادعوا ان علم للاحتياج هو الامكان بحيث نعم على ذلك كما يمكن
بجعل شئ في الامكان للمخرج قطع النظر عن كذا في الوجود
في ان الامكان في تلك الطبيعة هذا الطريق ايضا وبه يكون ليس هو الطريق
المشتركة بل لا يمكن الاستدلال به حيث هو على وجود مؤثر موجود
عن الواجب ان غاية ما يمكن ان يستدل به ان شئ في الوجود
او لعدم يكون محتاجا الى ما يخصه بالوجود فاما في مؤثر في الوجود
او كذا في بوجه لا يدل على وجود مؤثر في الوجود وبذلك يرفع ما
انتم بالتفطن به بعض المشايخ فقالوا انما اثبات النظر في نفسه دليل
على الطريقين انما والنظر الصائب في نفسه ان الذي يلزم من الدعوى
في الطريقين شئ في ان فان دعواهم ان الممكنات شئ في الواجب
او ان الممكن لم يوجد واجب او ان العالم له خلق صانع لا يجد ان
الواجب موجود بل هو لانهم ثانيا من دليلهم وبين انما وادعوا من
الدعوى فوق انفسه ووجه الرفع بعد الاغراض عن كون معتدلا في
بان عدم السبب في الشئ ان الممكن ما لم يوجد مع الوجود او كذا في
ولم يصدق بان موجودا وحادثا او ما يقولون لا يدل على استناده

الواجب فظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

الطريق

تحدث في البرزخ حاصل الانتقال من العدم الى الوجود او العدم
 نحو وجود الفاعل وان حصل هو الانتقال من عدم الوجود الى الوجود
 فالثابت بالعدم هو الوجود الثابت له بالانتقال اذا ثبت تقدمه لما لا
 خلاف فيه بالذات في ذلك من غير منع هذا التقدم من كون انتقاله من
 كون هذا الانتقال ممكن ان لا يتحرك ولا يتغير في جميع المراتب والصور
 فيقول المولود في التبيين ولا عبرة في اشكال هذه الفاعل بتغير الفاظ
 مع اتحاد المعنى في ثبوت الهم في حقيقة خاصة وما خلاصة من غير
 ممكنة ليست مستندة الى ذاتها ولا مستقصاة ولا متحركة بالباطن
 اذن نفس فاعله لا من غايته وليست غايته السوادي ولا العنق
 فاذن في جسيمة وان كانت ممكنة اتم التسلسل فاذن هو واثباته
 ولا يلحقه ان لا يتغير من كونه عتقة ولا وثوقه في عزه فيكون
 فاسدة او نظرية ولا اختصاص في ثبوتها اليك لا اشتغالها في التعليل

یہاں ایضاً قولہ

وشرط وذلك انهم يشكون في موجوده هو متعلق بموجود
الواجب يتم بخلاف الحوادث والممكنات فهو شرط اول ان شرطه
في الحقيقة يرجع الى كماله حيث هو مع كمال البرهان من حيث هو كونه
لما كان بالنتيجة عند تمامه بدون انتفاء في معقدها من الزيادة تصحيح
والحصول في بعض وجوه الكمال هو شرط الاصلين دون الطرفين الاخرين
كما تقدم في شرطهما **ثاني** ويكون تزوير الدليل بوجه اربعة مادة هذا الدليل
يعود على الضرورة في معقدها كوجود الموجودات والخصائص
على ما ذكرناه في الاصلين
اولا في اصلها
ثانيا في اصلها
ثالثا في اصلها
رابعا في اصلها

[illegible]

وهذا هو اول تفرقات وبعض مقدمات كيان التوهمين لانها في الدور
 او التمس فيظهر مظهر في ذلك لان قولهم الدور والاول بالبرهان
 قولهم ان كان واحد منها صريحا في الا المتطورة المتصلة الاول في دور
 الافراد المعينة المتطورة بالبرهان فيجب ان يكون المتطور في المتصلة الثانية
 جميع تلك الافراد على ما يل عليه قوله وان كان كما يمكن استقبال المتصلان
 ولا يلزم حمل كلام المتصلي على هذا التوهم لان الظاهر لفظه الدور بالمتطورين
 او مجموع دور المتطورين في الاشتراك المطلق والارادة موهبة في غير معين
 من جهة اوله معدودة منها كما هو من ط هذا التوهم في غاية البعد والاهل
 القاب لا يكون كلام من يتصور على امثال ذلك لفظ الا غير متطورة
 وهي متغيرة منها والارادة لان السطر في المتصلة الاولى في دورها على الاشياء
 المطلق والاحتياج في المتصلة الثانية في جميع الافراد مطلقا كما هو شأن
 موضوع المحسوسة الكلية فلا يصح اثبات المطلق الا بالبرهان في غير
 فيسقط الاحتمال الاول اذا كان جميع الافراد متماثل لفظا فلا يتصور
 استمرار لفظ انما المتصور استمراره لانه الى ان لما اختلفت وانما الدور
 او التمس في ثبات المتطور يكون ببيان استمراره بخلل بطلان
 الدور والتمس في غير صورة التوهم على الاول مكران كان واحد من
 جملة المتطورين في دور المظهر وان لم يكن بشيا منها واجبا بل كان جميعها
 على ما يحتاج كونه في الامور غير عدم لانها لا الواجب كما هو المفروض فيهم
 الدور والتمس ومما في تفرقات المحسوسة في الشق الاول بالذكرة
 في التوهم الاول ولكن هذا الاشياء في محسوسة من حيث ان المراتب

فان كان

فان كان واحدة في التوهم الاول واحد من جملة اعداد معدودة كما هو ثابت
 ويجب ان يكون بينهما واحدا على الاشياء المطلق في محسوسة بعض
 المقدرات في اشياء في ايضا لظهوره وعدم جواز حمل كلام المتصلي
 على هذه الصورة في الاستدلال وبغير صورة التوهم على الثاني مكران
 كان واحد من جملة المتطورين واجبا في المظهر وان لم يكن في واجبا
 في الثاني في كل منها المتطورين وطلان الدور والتمس فيجب ان يكون في
 واجبا محسوسة ومما في ثبات تفرقات المحسوسة مع الاشياء وموهبة في
 يمكن حمل كلام المتصلي على ان يكون المراتب لفظه الدور في دورها على الاشياء
 المطلق ومما في قوله والارادة لفظه الدور في دورها على الاشياء
 في الثاني في كلامه ما يمكن على التمس في الاشياء في دورها على الاشياء
 المحسوسة في تعيين الفرق بين الوجوه الاربع وتطبيق كلام المتصلي على
 الوجوه منها دون الاخرين على ما ادعاه من كلامه وتصوير الخصا
 توير الدليل في هذه الوجوه وعدم احتمال ان جميعها اقضاء في دورها
 ومما في اضطراب كلام الشارحين في هذا المقام وكذا في بيان
 التوهم والتطبيق واعراضنا في المحسوسة في دورها على الاشياء
 فيما قاله كثر في الاول الامر **قوله** ومما في ثبات تفرقات المحسوسة في دورها على الاشياء
 على ما يستحسن سواد في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها
 يستحسن في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها
 ذكره في الشق الثاني **قوله** في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها
 في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها

وان كان واحد من جملة المتطورين واجبا في المظهر وان لم يكن في واجبا في الثاني في كل منها المتطورين وطلان الدور والتمس فيجب ان يكون في واجبا محسوسة ومما في ثبات تفرقات المحسوسة مع الاشياء وموهبة في يمكن حمل كلام المتصلي على ان يكون المراتب لفظه الدور في دورها على الاشياء المطلق ومما في قوله والارادة لفظه الدور في دورها على الاشياء في الثاني في كلامه ما يمكن على التمس في الاشياء في دورها على الاشياء المحسوسة في تعيين الفرق بين الوجوه الاربع وتطبيق كلام المتصلي على الوجوه منها دون الاخرين على ما ادعاه من كلامه وتصوير الخصا توير الدليل في هذه الوجوه وعدم احتمال ان جميعها اقضاء في دورها ومما في اضطراب كلام الشارحين في هذا المقام وكذا في بيان التوهم والتطبيق واعراضنا في المحسوسة في دورها على الاشياء فيما قاله كثر في الاول الامر **قوله** ومما في ثبات تفرقات المحسوسة في دورها على الاشياء على ما يستحسن سواد في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها يستحسن في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها ذكره في الشق الثاني **قوله** في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها في دورها في ليس محسوسة في دورها في ليس سواد في دورها

على موجود معين ولم يلمح سائر ان لا يتوقف على وجوده وهو موجود في كل وقت
ووجوده في كل وقت معين يتوقف على وجوده على المتقدمة عليه فاللزام ان يتوقف
الوجود على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
معين على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
وكذا ان لا يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
كذلك ان لا يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
يلمح الدور في كل وقت معين ان يكون وانه لا يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
التي لا يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
قولنا لا الدور في كل وقت معين ان يكون وانه لا يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الشئ ان كان على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
تقدير الدور في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الاعتبار ولو لم يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
لشئ لا يمكن ملاحظة ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
ثم ان اجاب السبب الداعي في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
هي في الطبيعة لا في الاوقات في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
طبيعية تامة على طبيعة الموجود المتوقف عليها على تقدير ان يتوقف على ان يتوقف
المكان ثم قال بعض الحكماء ان المتعام في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الحق ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الغير الهاتية في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف

الاجابة

الاجابة ان قلنا ملاحظة سلسلة الوجودات الغير المشابهة ببعضها
الاجابة ان قلنا ملاحظة سلسلة الوجودات الغير المشابهة ببعضها
بهم لا يلاحظ ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
السلسلة وكم يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الوجودات وكم يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
فثبت الملاحظة ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
على الملاحظة ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
يكون على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
الموجودات ومنهم العلامة الزاوية في رسالة الخليل ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
ووجودها وكم يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
اوقات فقط وكم يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
فلا يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
متعددة في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
وكم يمكن ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
طبيعية الوجودات من ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
او من ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف
مستعمل في كل وقت معين ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف على ان يتوقف

وبالكل فيهم الدور فكانت تلك كلام الخلق هي في الموجود في الخارج كما
يدل عليه قوله ويجوز المكنية لا يتحقق وكذا قوله لان الشيء لا يوجد بل يوجد
فانه المتعلق بموجوده هو على الطبيعة فيجب ان يكون في الطبيعة موجودة
ولهذا جعلت كلام الخلق على ما في الوجود في الطبيعة موجودة اي في الوجود
عليها لانها لا يتصور حصولها في مرتبة مراتب نفس الامر من غير ان يكون في بعض
المراتب فيكون لها حصولا متعديا في نفس الامر في مرتبة الوجود واما هذا
فانه لا يمكن توقفه على نفسه فيكون له ثباتا في مقام الخلق من هذا الوجه
طرح بعض مؤلفات كانه في الدليل المشهور كابطال التسليم مع ذلك كانه
كانت ثبت التعلق عليه فلا ينافي سببه في ذلك التمسك به في الطبيعة
اذ هو من السبل التي طال الزمان فيها بين العقلاء وثالث ان الخلق يسبح
بان تعظيم جميع البراهين على انه لا يوجد في ابطال التسليم في مقدماته
لانهم يرونها وهو ان جميع المكنية انصرفه سواء كانت مشبهة او غير مشبهة
في حكم واحدة امكانه طرانا انعدامها عليها بالسكنة فلو كان كلامهم هذا
على ان الطبيعة من حيث هو في الوجود لا يستلزم المعذمة البينية فيه
على سبيل الاحتياج كما لا يخفى ويتوجه فيه التمسك بها بان انه الواقع
توقف واحد واحد من اجزاء السلسلة من غير المشابهة
على واحد واحد من الاجزاء في انما هي في التوزيع فلام ان يستلزم تلك
التوقيفات والتلزمات الموزعة على اجزاء السلسلة غير المشابهة
توقف تلك السلسلة على ما يتوقف عليه وتمازجا بهما عنه فيكون الدور
ثم اعلم ان يمكن تفرقة هذا الدليل على وجه لا يتوجه على الاخر من المذكور

ففيها

فلا يحتاج الى ان يثبت تلك البراهين يتوجه عليه تلك البراهين فيقول
فلا تعذر انفس الموجودات في المكنية لا شك في ان تحقق موجودها في
ما يصدق عليه المكنية سواء كان بسيطاً او مركباً موقوف تماماً على
تحقق اعيانها لعدم استقلالها في الوجود واما ان كان لعدم عليها
فلا كان في جميع الموجودات بحيث لا يشترط فيها على ذلك التعذر بل هو ممكن
لكن كونه في الموجودات المكنية وفيه يمكن واحدة امكانه لعدم عليها بل
بالمعذمة البينية لا بد للتحقق ايضاً من تحقق الوجود مقدم على كل
مرتبته في تحقق الوجود المتقدم على جميع الاحاد يتوقف التمسك على تحقق
موجوده لان الشيء لا يمكن ان يوجد في الوجود في جميع احواله والموجود
موقوف عليه في مرتبة الدور وهو المطلق فان قلت في افرقت
تلك الاحاد في مرتبة الوجود فلا يكون في مجموع ولا كل ولا اجمال او المعذمة
العبارة انما يتصور في المشاهقة اذ كانت الاحاد المذكورة
امورا موجودة كما هو الموضع فيما نحن فيه فلا يضر احتمال كونها في مرتبة
في اطلاق الجميع عليها اذ هي ملازمة واحدة اجمالية شاملة للاحاد
المذكورة بهما لا محالة لاطلاق الجميع واما في معناه على وانما المتعلق
يتصور كل واحد واحد لا يتمازج ويطلق عليه الجميع او لا يفرق بذلك
الا اعتبارا في المعذمة شرعا لا في الوجود والاما الاخر من المشهور وهو
ان اطلاق الكلمة على الوجود لا ينافي في الوجود لا ينافي في الوجود
المعنوية المتماثلة في ان قلت يمكن ان يكون الوجود والوجود في مرتبة
عليه تحقق الجميع اعياناً متماثلة بالجزء الا في مرتبة الجميع مثلاً فلا يتحقق

فلا يحتاج الى ان يثبت تلك البراهين يتوجه عليه تلك البراهين فيقول
فلا تعذر انفس الموجودات في المكنية لا شك في ان تحقق موجودها في
ما يصدق عليه المكنية سواء كان بسيطاً او مركباً موقوف تماماً على
تحقق اعيانها لعدم استقلالها في الوجود واما ان كان لعدم عليها
فلا كان في جميع الموجودات بحيث لا يشترط فيها على ذلك التعذر بل هو ممكن
لكن كونه في الموجودات المكنية وفيه يمكن واحدة امكانه لعدم عليها بل
بالمعذمة البينية لا بد للتحقق ايضاً من تحقق الوجود مقدم على كل
مرتبته في تحقق الوجود المتقدم على جميع الاحاد يتوقف التمسك على تحقق
موجوده لان الشيء لا يمكن ان يوجد في الوجود في جميع احواله والموجود
موقوف عليه في مرتبة الدور وهو المطلق فان قلت في افرقت
تلك الاحاد في مرتبة الوجود فلا يكون في مجموع ولا كل ولا اجمال او المعذمة
العبارة انما يتصور في المشاهقة اذ كانت الاحاد المذكورة
امورا موجودة كما هو الموضع فيما نحن فيه فلا يضر احتمال كونها في مرتبة
في اطلاق الجميع عليها اذ هي ملازمة واحدة اجمالية شاملة للاحاد
المذكورة بهما لا محالة لاطلاق الجميع واما في معناه على وانما المتعلق
يتصور كل واحد واحد لا يتمازج ويطلق عليه الجميع او لا يفرق بذلك
الا اعتبارا في المعذمة شرعا لا في الوجود والاما الاخر من المشهور وهو
ان اطلاق الكلمة على الوجود لا ينافي في الوجود لا ينافي في الوجود
المعنوية المتماثلة في ان قلت يمكن ان يكون الوجود والوجود في مرتبة
عليه تحقق الجميع اعياناً متماثلة بالجزء الا في مرتبة الجميع مثلاً فلا يتحقق

كذا لا يترتب على الحقيقة الاجتماعية فالحق في نفسه لا يتحقق
 به ولا يتحقق الا بايجاد مقدم على كل من الآحاد قلنا المراد بالجميع وما يترادف
 في هذا المقام واما ما لا يترادف به ما بحيث لا يشترط في نفسه كونه
 امر موجودا لا يمتنع فيه الهيئة الاجتماعية فانها امر اعتباري لا يكون
 الكسب منها غير من الامر موجودا وقد عرفت ان تلك الآحاد في حكم واحد
 في المكان لعدم عليها بالهيئة في المقدمه الا انه فلا يمكن ان يتحقق هذا
 المجموع الممكن عليه عدم كسبه آحاده الا بايجاد مقدم على كل من آحاده فان
 قلت لم لا يجوز ان يكون تحقق الموقوف الموقوف من مجموع الموجودات
 من جميع الابداعات ولا شك في انه وان كان مستقدا على مجموع الموجودات
 ولكنه غير مقدم على كل من آحادها قلت على تقدير صحة البدئية الاية كما
 انه حكم العقل بان هذا المجموع لا يتحقق الا بوجوده خارج مقدم على كل
 آحاده على ما يكون في ذلك حكم بان لا يتحقق الا بايجاد كسبه وهو ما جعلناه
 مناط الدور ثم مع ذلك يتوقف ايضا على شخص من آحاده على الالف
 متعلق به بخصوصه ويتوقف عليه توقف مجموع الموجودات على جميع الابداعات
 ونحن لم نجعل مناط الدورة لا يستلزم تأخره عن واحد من شئ عن
 واحد واحد من شئ آخر تأخر المجموع كسبه آحاده عن الجميع كما عرفت
 في منع كلامه من جعل تلك التعديلات والتأخرات مناط الدور فسط
 ذلك المنع من تأخرنا استعمال مقدمتين يستلزم تأخره احدهما
 ان الجميع ايضا امر موجود ممكن مثل كل من آحاده فلما يتوقف تحقق
 كل من آحاده على تحقق الابداعات لانه ممكن غير مستقلا في الوجود كالمجموع

(مجموع)

اية لا يمكنه عدم استقلاله في الوجود موقوف اية على الابداعات فانهما ان
 الجميع في حكم واحد في المكان لعدم عليه بالهيئة فلما ان الواحد منها يحتاج
 في وجوده الى الابداعات قائم بموضوع خارج عنه كالمجموع ايضا غير مستقلا
 مثل ذلك لا يبادر لولا ان كانت ثباتان المقدمتان في الترتيب عليه
 كما توجد على تراتبها في الابداعات فيكون ان يتوقف كل واحد من الموجودات
 على الابداعات ولا يتوقف الجميع عليه لانه ان يكون الجميع مستقلا بالوجود
 او يكون حكم الجميع غير حكم آحاده فلا يلزم من توقف كل من آحاده على
 خارج توقف مجموعهم عليه وليعلم ان هذا الترتيب منطبق على ما قصد
 المحقق حيث خرج فيها بعد ان المقدمه التي ادعى ما فيها ما تفرقة في
 البراهين التي لم يوفق فيها ابطال الشئ هذا البرهان ان يتأكد في
 عينه عليها وتامة موقوف على ما فيها وسنذكر عليها ان شاء الله تعالى
 ادام الله سلطانها في اقرارات على اصل الرسل اما اولها فنقص بطلان
 لاثباتها للوحدات اليومية يعني لا يتوقف في جانب الابداعات ثانيا في كل
 بيان الوقت في تقدم شئ على شئ بغير كونه تقدم واحد كونه تقدم
 مستعدة وكذا التأخر واما ثالثها فبأن الابداعات من صفات الفعل ليس
 لها تقدم على العلم والتفصيل في شئ عدة الاصول **قوله** ومنها ان
 ليس للموجود المطلق في قبل ان يتم مقدمته اخرى تركها للظهور
 في البرهان ان ان طبيعة الممكن باوجهها مبدل وطبيعة الموجود باوجهها
 موجودة ليس لها مبدل والاي لم الدور في الابداعات في الخصائص الموجود
 في الممكن والاي لم ان يكون لطبيعة الموجود فثبت ان الموجود

وهذا هو الوجه في بطلان ما ذهب اليه من ان
 الابداعات هي التي لا يتوقف عليها الموجودات
 بل هي التي لا يتوقف عليها الموجودات
 بل هي التي لا يتوقف عليها الموجودات

صبارتين اثنتين فلا يتصور عليهما ما ذكرنا ولا يمكن ان يكون عليهما
 من ان ذلك المجمع غير متصور لعدم تناقضهما او غير موجود لعدم
 وجود العينة الاجتماعية التي يزود بها ما مفضل **قوله** وهذا
 تحقيق بان يكون طريق الصدق بين قال بعض الناطقين في هذا
 المقام ان المسالك المشهورة في البرهان التي على اثبات الواجب
 نظراً احد مرتبة امكن ان العالم او مضمونه وتبينها من حيث امكن
 طبيعة الموجود على الفرد الممكن وثالثها ملاحظة اصل طبيعة الوجود
 والموجود مع قطع النظر عما عدا ما هو بهذا الاخر قد وصف الشيء في
 الالفاظ باذ طريق الصدق بين الذين يستشهدون بالحق
 لا عليه فانهم بعد ان اتوا الواجب تمام ملاحظة اصل طبيعة
 الوجود والموجود مع قطع النظر عما عدا ما يشقون العقل الواجب
 تمام لانهم يقولون ان الواجب تمام واحد من جميعها ولا يصدر
 عن الواحد الا الواحد فلا يجوز ان يكون العباد والاول ان العقل
 الخارج عن المادة وعلاقتها وكذا يشقون سائر الموجودات التي
 الوجود بالواجب تمام فان قيل انك تستعزم طبيعة الموجود مع
 ولكن الوجود ايقنا قلت طبيعة الوجود والموجود هنا كبريها بالواجب
 جلت لان الوجود والموجود عاين بالنسبة الى الواجب زائدة
 بالنسبة الى الممكن فلم يستدل بغيره تمام على التبع ولا يخفى عليك
 ان كلامي على مستغن عن ايراد ما فيه خصوصاً بعد ما مر من الكلام
 على تقدير ملاحظة الطبيعة وتحقيق العلم والادان واثبات ان جميعها

اثبات

اثبات بالامر عليه فكذلك ههنا ان لا تنقل من ان الخط في البرهان
 هو شئت وجوب الوجود لزوم طبيعة الوجود وان الوسطية
 عدم اشتراط الطبيعة او جميع افرادها على اختلاف التوزيع المصداق
 فان ثبت ان الخط ههنا انما هو بلا ملاحظة ذلك الوسط الذي هو وصف
 تلك الطبيعة او جميع افرادها لانفس تلك الطبيعة ونقدم ذلك الوصف
 بالاثبات على الخط فيكون ملزم في الواقع ويكون البرهان المشتق عليه
 ممتنع مع ان الوسط ان الوسطية تلك الطبيعة والاشارة ههنا انما
 وقع بالوصف المذكور وهو ليست بغيره فلا يتم ان يكون
 البرهان ليا لما دلت من ان الخط مستند على الوسط الحكم في الواقع
 وهو مشتق ههنا ولكن الحق ما عرفت ان الوسط ههنا ليس تلك الطبيعة
 بل انما هو الوصف المذكور وهو غير بلا شبهة ثم ينبغي ان يعلم ان
 كونه الشيء في الالفاظ ليس بالوصف الا ليس والمتمسك به في طريقته
 لاثبات الواجب وصفه بالوجود دون التجرد والتفرد لعلها بالان
 وليس في ذلك المسالك الا في بعض الافراد في طريق الصدق بين
 ولا صلاية العلم والادان ولا النظر الطبيعية الوجود من حيث هو فانه بعد ما
 في اول الخط الرابع على وجود الواجب تمام بالنظر الى افراد الموجود
 ابطال الشك في المكشاة مقوله ووجود كل ممكن الوجود من غير فاما ان
 ذلك في النهاية فيكون كل واحد السلسل ممكن في ذاته والكل متعلق
 بافكاره لا في اتحاد السلسل ممكن في ذاته والكل متعلق بها فيكون ضرورة
 ايقنا ويجب غير ما قال في آخر الخط بعد تمام الكلام في توضيحه وتبينه

تأمل كيف علم بحجج بديهة نبوت الاول ووعده بانه يراى على الصفات
 المتماثل من غير ان يكون له اعتبار من خلقه وفضل وان كان ذلك
 دليلا على كونه هذا الباب او شرف الى ان اعتبرنا حال الوجوه ونهتد
 الوجوه من حيث هو موجود وهو شهود على ذلك على ما شاهد من الوجوه
 ولما هذا الشرف الكتاب المسمى بآيات في الآفاق وفي انفسهم متعينين
 لهم انما نحن الالهة القول ان هذا حكم تقوم ثم يقول لم يكن بكنهه على كل
 شيء شهودا قوله ان هذا حكم للصديقين الذين يستشهدون به لا على انفسهم
 فقصود ان قولنا ان هذا الحكم لا يستدل به على المتكلمين بل على المتكلمين انفسهم
 النظر الى آيات معينة من حيث هي موجودة وانما من السموات والارضين
 والآفاق والانسفس وحكمها على ما يحدث والتغير والكون والفساد
 وامثالها وبعد الزمان عن ذلك استدلوا بها واستشهدوا بها على وجوبها
 على تصور قوم آخر وهم الحكماء الالهيين الصنف في آياتهم والال نظر
 الموجود من حيث حال هذا الوصف فقط وعدم كونهم جميع افعاله ممكن
 بدون النظر الى سائر خصوصيات افعاله من حدوثه والغير وكونه سماويا
 او امثالها بعد اثبات الواجب بتلك الطريقة فخصوا النظر في تعقبات
 خصوصيات الموجودات العقل والنفس والافلاك والارضين وما
 فيها واستشهدوا بانها انتوه اول من الواجب تمام على تلك الخصوصيات والافلاك
 على عكس التي يتب انفسا من القوم الاول وكلامه في الطريقة ان كان
 قضا مدكورا في القرآن المجيد يمكن الطريق الثاني الذي انشأه الالهيين اوفى
 وشرف اذ يحسن اعتبار حال الوجوه واقف من مجمل تيسر لم اثباته

ثم

بدون

بدون ان يحسنوا الطريقة من خصوصيات احوال الممكنات واثبات
 صحتها او تغيرها المقرة المأمور بها من تعقبات وبحث وبحث
 بهذا مراد الشيخ حيث ساد على سياق كلامه ولا يفهم منه شيء مما
 ذكره كون هذه الطريقة لميا ونحوه نعم على المقام في شرحه كونه
 طريقة الالهيين اوفى وشرف بان اول البراهين باعطاء
 اليقين هو الاستدلال على ذلك لا بد من دليل على ان طريقهم
 في اثبات الواجب على اذ الكلام في العلم منه والى هذا اشار
 المجتهد حيث قال بعد ذلك كلامه وعظ ان لا يلزم من ذلك ان يكون
 دليل اثبات الواجب على احد الطريقين لم يادون الاخر فان
 الذي وصفه بالوقوف وزيادة الشرف هو طريقة الصديقين
 في الواجب وصفاته وبراهينهم على اثبات الاحوال والصفات
 لم يات على خلاف المتكلمين المستدلين عليها بالاثبات وهذا كاف
 في الترجيح كما لا يخفى انتهى ثم ان المجتهد بان ما وصف الشيخ الالهيين
 مطلقا بالصديقين لما عرفت وصف هذا البرهان من بين براهينهم
 بان هذا حقيق بان يكون طريقهم دون غيره وذلك لما رأى في غير
 خارج تجريده النظر من ملاحظة هذه تعقبات خلاف سائر براهينهم فان الاله
 فيها وان وقع بافاد الموجود مطلقا مع قطع النظر عن ممكنات محققه
 من الآفاق والانسفس وامثالها فيكون بالنظر الطريقة المتكلمين
 مثلا اصنف مؤننه ولكن مع ذلك لا يستغنى عن التصديق او لا
 بوجوده موجودا حتى يصير وسطا ووسيلة الى التصديق بوجوده

المجتهدين بدر

بخلاف هذا البرهان فإنه انما وقع الاستشهاد فيه بوصف عدم كونه
 اول ما يصدق برهنت الوجود في هذا البرهان هو الواجب والواجب
 انه التصديق بوجوده سواء اصله فيكون انما يتبين التصديق
 ان التصديق الحاصل بالنظر هو الذي انما يقع عليه الاعتبار كونه
 تصديقا بوجوده الموهودا مبتدأة بالتصديق بوجوده هو جبرئيل
 الذات ومقتضى بالاذعان بوجوب واجب الجبرئيل الصفات
 فيكون في الحقيقة ممن بطل الشكارة من وجوده على وجوده كونه سواء
 لا من وجوده شيء مما سواء عليه تعالى كبريا **فلهذا** البرهان يستشهدون
 بالحق لا عليه المراد الذي يجعلون الحق شأنا لا مشهودا على حق
 العبارة ان تعالى يستشهدون الحق بدون الباء اذ ظاهر مقتضى
 اللفظ في استعمال الاستشهاد تقديره لا مفعول بنفسه قال الجمهور
 يستشهدون فلان سالت ان يشهد قال صاحب القاموس يستشهد
 سالت ان يشهد فمعنى هذا تصحيح الباء في هذه العبارة وانما يحتاج
 الى التوضيح مع الاستدلال او نحوه **فلهذا** وبعبارة اخرى مجموع الموجودات
 من حيث هو ليس له بذات بالذات قال بعض الشافعية في هذا المقام انما
 يكون هذا ويوم سابق برهان في هذا المسئلة انما يلاحظ مجموع الموجودات
 من حيث هو مجموع الموجودات ولا يتوقف الحكم على وجود الحق الطبيعي في ذات
 المسئلة بل بقاء الحق لا يلاحظ طبيعة الوجود من غير النظر الى احواله
 لهذا توقف البيان على وجود الحق في الخارج انتهى وفيه ما عرفت ان
 الحق في المسئلة بل بقاء ليس طبيعة الوجود وان البيان لا يتوقف

ووجه ان يكون الحق في الموجودات من حيث هو
 ليس له بذات بالذات ووجه ان يكون الحق في الموجودات من حيث هو

عاود

على الوجود الحق الطبيعي ثم لا يخفى انه يمكن تبرير هذا البرهان بوجهين احدهما ما
 قرره البرهان السابق بعينه ووجه يكون التفاوت بينهما في العبارة فقط
 كما يتبين في قوله وبعبارة اخرى فانها ما بان نقول مجموع الموجودات
 من حيث هو موجودا متشكلا على الاصح على الموجودين الا ما ذكرنا
 بحيث لا يندفع ما وجدنا من احد ليس هذا المقدم على الامر عادة والابلغ ان
 لا يكون مجموع الموجودات مجموعا خروجا من الجبرئيل الموجود عنه بالحق فاذ
 ثبت ان ليس له بذات بالذات فيكون فينا ليس يمكن ما عرفت
 سابقا فهو واجب الوجود بالذات وعلى هذا التقدير يكون وجوده
 السابق تفاوت اخر سوى التغير اللفظي هو ان المقدمه التي يلزم
 من عدم صحة المقدمه المذكورة في مختلف وفي السابق تقدم الشيء على
 نفسه ولكن هذا التفاوت ايضا لا يخرجها عن كونها محتملة في المعنى
 لان ليس في ذلك تفاوت في اصل المقدمه التي هي اساس البرهان بل
 في ترتيبها وطريق اثباتها وقد يكون لاثبات مقدمات برهان واحد في
 مختلف غير متفرقة في احواله بل انما على كلا التقديرين يترفع ما عارض
 به السالك على غير ان القول بان مجموع الموجودات من حيث هو ليس
 له بذات بالذات يتم على تقدير وجوبه الواجب لا مطلقا انتهى لان صحة
 هذه المقدمه موقوفة على وجود الواجب في نفس الامر فلو لا يفرنا كما
 لا يخفى وان اراد ان صحة موقوفة على هذا الواجب في البرهان بخصوصه
 موجودا فلاما اذ في قرنا صحت بان يكون هذا شرط وجود الواجب بخصوصه
 كما عرفت **فلهذا** يتبين ان وجه الاستشهاد اعرض عليه السالك بان هذا

موجود هو

ان اراد

وبعبارة اخرى مجموع الموجودات من حيث هو
 موجودا لا يندفع ما وجدنا من احد ليس هذا المقدم على الامر عادة والابلغ ان
 لا يكون مجموع الموجودات مجموعا خروجا من الجبرئيل الموجود عنه بالحق فاذ
 ثبت ان ليس له بذات بالذات فيكون فينا ليس يمكن ما عرفت سابقا فهو واجب الوجود بالذات

مستكنا سوى طريق الاستدلال والمباينة على هذه الطريقة نقول
 ان اراد بقوله جميع الموجودات يتبع ان الجميع المذكور بشرط كونه موجودا
 يتبع ان يصير لاشياء محضا ثم لكن جميع الممكنات الموجودة ايتى
 بلا فرق وان اراد ان جميع الموجودات المتغيرة بالموتودة يتبع ان
 يصير لاشياء محضا ثم والاشياء في ذلك على تقدير وجود الواجب كسبب
 التبع والواجب بالاشياء الشق الثاني وفتح المسئلة بان الاشياء لا يمكن
 جميع الخى لعدم وجودها بطريق وجود على ما تقرر في محله التبع والاشياء
 سلبا تلك المحذورة ورضيا بان جميع الموجودات في حال الوجود يكون جميع
 الخى عدمها متفقا فينتج ان يصير لاشياء محضا في هذه الحالة فنقول
 على هذا جميع الممكنات الموجودة ايتى في حال الوجود كلكه المحذورة المقدمه
 فلا فرق بينهما في هذا الطريق في هذا اراد تقرر فرض الخى على وجه يترفع
 عنه الاقر من المذكور خلاصة تفرقه ان الموجودات لها اعتباران
 اعتبارا بالوجود واعتبارا بغيرها فاعتبارها بممكنات لا يابى
 عن الوجود والعدم فلا يمتنع ان يصير لاشياء محضا واعتبارها
 موجودة يتبع عليها عدم لان الوجود لا يتفق مع الوجود والواجب
 مطلقا سواء كان سابقا او لاحقا فرفع جميع الخى لعدم تناسل
 الوجود او وقت وفتح جميع الخى لعدم لا يتصل بالاشياء وانه
 بالذات لا شك لم يكن مستندا الواجب بالذات بغيره والاشياء
 الخى عدمه وهو ان يرتفع ذلك المعنى مع علته لان عدم العلل
 الخى عدم المعنى فيجب ان يكون في الوجود واجب الوجود بالذات

ولي

ليست الوجود من غير وجود الممكنات هذا حال مرادنا بانفسار كلامه ولي
 ان لو ثبت عدم انشكال الوجود من الوجوب وعدم انشكال الوجوب
 على الاستدلال الواجب بالذات بالمقدورات المذكورة لكفى في اثبات
 الواجب وجوده وجودا واحدا ولو كان فرض الخى من انشكال الوجوب
 السابق واللاحق لم يخرج الى اخر جميع الموجودات او جميع الممكنات سلبا
 كيقين الوجود ولو والحد والقول بتبع الوجوب لم يتم الاستدلال
 الواجب بالذات وايضا سببا في محله البراهين لاشياء ما شئتوا
 ليس بالوجوب بطريق التكرار وايضا لا يلزم في ما مر من الترتيب في الخى
 قولنا بعبارة اخرى فلو لم يوجد الوجوب في فرض الخى هناك كان
 اعتبار جميع الموجودات من حيث الوجود متفقا على اتحاد الموجودات
 ايتى يتبع ان يصير لاشياء محضا ان يطرأ عليها عدم بالممكنات
 الا لا يمكن لكون عدم الطارى لا يمكن له عدم سابق ايتى
 لما تقرر في موضع وهو وجوب صيانة وجوده الا بعد مقدم على كل
 من احواله فلا يلزم الترجيح بالمرحوم وهذا المبدأ كونه موجودا بالضرورة
 بل ان يكون من محله اتحاده فيلزم تقدم الشيء على ثبوت امثاله ايتى
 لاشياء محضا فتحقق ان يكون فيه موجودا ليس يمكن ان جميع
 الممكنات ليس يمتنع ان يصير لاشياء محضا بل هي المقدمة الثانية فهو
 الواجب الوجود بالذات لضرورة انفسار الموجودات فيها هذا اذا افترضنا
 بغيره الموضوع على حقيقة واما اذا افترضنا على كونه بارادة ايتى جميع
 الموجودات يتبع جميع الممكنات لا يمتنع ان يكون لاشياء محضا

افترض

أي أنه لا يوجد المسبق بالعدم وإن المتعدي يتحقق الاتصاف بالعدم
 المطلق مع أنه لا يجرى اتصاف بالعدم المسبق بالوجود وليس في غير
 ذلك انقلاب وتبدل في ذاتها وقد مر في الثاني في بحث إعادة المعدم
 في الأمور العامة فلهذا لا يجرى اتصاف بالعدم في بعض المراتب خصوصاً في الأمور
 كالوجود والبق وقد استظهر في بعض المسائل في منجوز الزمان الممكن مطلقاً
 عند وضع بعض شبه الفلاسفة في قدم العالم والوجود المعاد وقد تكلم
 بعضهم في منع إعادة المعدم أو ببعض العدميات كالعدم المطلق وقد
 اجتمعت على كمال الفلاسفة في منع العدميات واعتقدوا أنه العدم ومثل التوهم
 أن طرفة عين الحوادث ويجوز في كل مكان في كل حال في كل يوم في كل مكان
 وقبول العدميات كالصور والاعراض لا بد من دليل لا يثبت في قدم بعض
 ما فيهم فوصفوا إشباع هذا العدم تلك المراتب بمراتبها ولكن في كل مكان
 تنافض مفهوم لا اعتقاد عليه من اتصاف جميع الممكنات ببقائها المألوفة أو
 ثبت هذا الإشباع الزائد لولاء العدم في بعضها لاستلزامه وجوب استمرار
 وجوده بالذات ضرورة وبذلك ثبت استناده في بقاءه عن وجوده من غير
 ذلك فيبقى ما ادعوه من الاتصاف المذكور فثبت أن من ضمنه انضواء السكينة
 على الحقيقة في دعوى بقاء هذه المقدمة بقوله أن إرادته بالامكان الزائد في
 ولا يجرى فيها إلا أن يكون الزمان الازدياد مجموعاً بمختلفة في نفس الزمان
 بسبب أن كل ما فيها مع العلية الموصلة وإن إرادته بالامكان الزائد في
 والمستند بمرور الفرق بين المشاهير وفي المشاهير أن الملك المتناهي في
 الماهول موجود لا بد من وجوده على قدر عدم الواجب بالتحقق لا موجود

قال السيد العلامة في الحقائق
 في باب العدم والوجود
 والعدم ليس له وجود في ذاته
 والوجود ليس له عدم في ذاته
 والعدم ليس له وجود في غيره
 والوجود ليس له عدم في غيره
 والعدم ليس له وجود في نفسه
 والوجود ليس له عدم في نفسه

الملك

والملك المتناهي في ذاته
 والعدم ليس له وجود في ذاته
 والوجود ليس له عدم في ذاته
 والعدم ليس له وجود في غيره
 والوجود ليس له عدم في غيره
 والعدم ليس له وجود في نفسه
 والوجود ليس له عدم في نفسه

رافع

بالاعتقاد وكل من انما اجاب عما يمكن ان يكون عليه كذا ان لا يكون له كذا
 ممكن بل ان يكون القدر المشترك واما بالاثبات واما بالنفي فثبت المطلوب
 لا تم حقا القدر المشترك بين جميع الممكنات والواجب والوجود فلا يكون له وجود
 ووجوده انما هو عين امتناع الاعداد بالاثبات فثبت ان القدر المشترك فان وجوب
 القدر المشترك بينهما هو امتناع امتناعها بالاثبات بالحق والوجود في ذلك فثبت هذا
 في اثبات الواجب لان القدر المشترك موجود ويكون له وجود خاص ولو لم يكن هذا
 واما في نفي كونه امتناعا الى ان هذه المقدرة بخلاف ما ذكره في النظر كماله
 فهو نظير ان المقدرة المذكورة ليست كماله الحجة بوجه قائم في نفسه
 البراهين المتقدمة عليها الغير المفارقة واما ابطال الشئ من كماله اذا تم
 في نفسه انما لا بعد صحة المقدرة المذكورة كما صرح به الحجة وقدمت في كماله
 ترى كذا المتكلمين هو امتناع ابطال الوجود والشئ من مقدرات اثبات
 الواجب تلويحا على ان اثبات الواجب لا يتغير بكون ابطالها في نفسه
 انما لا يبطال ولا يظهر انقطاع سلسلة الممكنات لا يمكن اثبات الواجب
 لا في نفسه انما لا يكون الا حجة ابطالها وقد قلنا في بعضهم بالبراهين
 فان امتناعه لا يخرج في نفسه المتصادم والاعتقاد لا يفتقر براهين
 اثبات الواجب كماله ابطال الشئ في كماله من البراهين الغير المتقدمة
 ووجهها بانها راجعة الى بعض ادلة ابطال الشئ وانما في كماله لا يخرج
 بهذا التوجيه ان هذه البراهين كما تراه في اثبات الواجب تراه في
 ابطال الشئ ايضا وانما في كماله لا يفتقر الى ادعاء اوله ولو كان
 شئ من بعض المتكلمين بان لا يفرق بين الوجود من الدليل والاثبات

معناه

مع انه يبين ومنه انما ذكره في الترتيبين ومنه انما سبق في الشئ المذكور
 قوله في نفسه قد يدعى لا يشبه في صحة تمام ادعاءه بانما في البراهين
 ادعاءها قوله في نفسه قد يكون الموجودات متضمنة في الممكنات انما في الوجودات
 الدليل الذي ذكره بعبارة ثلث ثلث اذ هذا البرهان حاله في نفسه
 ابطال الشئ فيجب ان يكونا متبينين على هذه المقدرة على ما هو صريح في كماله
 الحجة وقد ظهر من توترها كمالها فيها سابق وجه اثباتها على ما هو صريح في كماله
 السلك صحت زعم ان مراد الحجة اثباتا في كمالها على ما هو صريح في كماله
 غير موجود اصلا باطل **قوله** وفي صحة ما قيل ان هو بوجه جميع الممكنات قال
 بعض المتكلمين في هذا القام توتر البرهان ان يجمع في الممكنات الصفة لا في
 من ان يكون على كمالها او في احوالها او في احوالها والاول باطل بالبراهين
 وكذا الثاني لان ان كان مجردة على كمالها علم ان يكون الشئ على نفسه
 ولعدم وجوده على كماله في نفسه ان يكون على الممكنات امر موجودا في كماله
 والموجود الخارج عن جميع الممكنات هو الواجب بالاثبات التسليم
 لا في كماله ان هذا التوتر هو توتر البرهان الا انه بعدد كماله على
 فلو قرنا هذا البرهان كماله فلا يبق في نفسه في كماله احد منهما
 وايضا وجوب كون موجود جميع الممكنات خارجا عنه مؤيد في كماله
 البرهان بدعي الضرورة على ما صرح به الحجة وعلى هذا التور يكون
 عدلا عليه باطل الشئين الاخيرين قد برز في كماله في توتر هذا البرهان
 ان يقال ان جميع الممكنات الصفة موجود ممكن لا يتبادر الى آفاده
 الممكنة واليدوية كماله بان كل ممكن مركب من ممكنات يحتاج الى وجود

فثبت ان
 البرهان
 واجب ان
 يكون
 على كماله
 في كماله

خارج عن مغاللة واللواد من آفاده والتجارب عن كون جميع آفاده
 هو الواجب بالذات فثبت المبدأ ولا يخفى ان هذا البرهان على هذا
 التوزيع قد ذكره بعض المتأخرين في ابطال النسب قال الفخر الرازي
 في الاربعين البرهان على بطلان النسب من ثلثة اوجه الاول ان سلسلت
 الاسباب والسبب الغير النهائي لا يمتد فيكون في العالم سبب المقدر
 الذي قد ذكرنا في زمان العلم والمقدور بوجوده معا واذ كان كذلك فيقول
 بجميع تلك الاسباب والمسببات ان يكون واجب الزمان او ممكن الزمان
 والاول باطل لان كل مجموع فهو محتاج الى كل واحد من آفاده هذا المجموع
 ممكن الزمان والمقدور الى العلم الزمان او لا ان يكون ممكن الزمان فهذا
 المجموع ممكن الزمان وكل واحد من آفاده ممكن الزمان فلهذا هو مغاللة
 واللواد من آفاده وكل واحد كان مغاللة الى مجموع الممكنات واللواد من آفاده
 بجميع الممكنات لم يكن ممكن الزمان وكل موجود لا يكون ممكن الزمان لان
 واجبا لذاته فثبت هذا البرهان وتوجب انما بجميع الممكنات الموجودات
 لذاته وهو المبدأ انتهى ولا يخفى ان ما ثبت هذا البرهان على تقدير ما
 ليس لا وجوب اشتداد هذه الممكنات المتسلسلة الموجودات خارج
 عنها والموجودات خارج عن هذه الممكنات يجوز ان يكون ممكن الزمان
 ولان سلسلتها ان يتوقف اشتداد جميع الممكنات الموجودات خارج عنها هو
 الواجب بالذات فثبت ان يقول هذا القدر لا يسلط النسب كما لم يتصور
 يجوز ان يكون سلسلت غير متناهية مستندة الى علم خارجي عنها
 بدون ان يتقطع السلسلت فلا بد من كونها لرفع هذا الاحتمال

٢٠

يتم ابطال النسب وقد جرد الفلاس منه نظرية كذا في الامور المتعاقبة
 قال الفلاس في شرح الاشعارات عند ذكر طريق يعلم الواجب بها مراتب
 المتعاقبات انما يعقل سائر الاشياء التي بعد المبدأ الاول من حيث
 وقوعها في سلسلت المعلوليات الذوات من عند المبدأ الاول كسلسلت
 المعلولات المترتبة المنطقية اليه في ذلك ترتيبا او عرضا كسلسلت
 المعلولات المحركات التي لا يتوقف في ذلك ترتيبا اليه لكنها يتوقف
 البرهان جهة كون جميع ممكنة محتاجة اليه وهو احتياج عرضي فيشكك
 بجميع آفاده السلسلت في نسبة اليه تعالى انتهى **قوله** في الممكنات
 الصرفة لا يمكن ان يكون اشارة الى البرهان المنسوب الى صاحب
 الشوكي وتقريره على ما ذكره صاحب الواقف في مسائل كليات
 الحساب ان جميع الممكنات من حيث هو جميع ممكن لا يتسلسل الى البرهان
 الذي عزه فلهذا هو لا يكون بنفس ذلك المجموع او العلم متقدرا
 على المبدء ويتوقف تقدم الشئ على نفسه ولا يجوز ان ادخلت الكل على كل
 جزء فيلزم ان يكون على نفسه ولعلنا قد ذكرنا هو خارج عنه و
 الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو المبدأ انتهى وهذا البرهان
 الذي ياتي في تقريره وتخصيصه المحقق الدواني في رسالت القديرة في
 اثبات الواجب ثم اشبه الكلام عليه بالافرن عليه في مجموع والتعديل للبرهان
 اليه ان اراد حق التخصيص والبيان ان هذا البرهان اليه ما هو مما ذكره
 الفلاس في ابطال النسب واستند عليه بعض المتأخرين ايضا منهم
 الفخر الرازي فانه بعد ذكر ما قلناه عند البرهان الاول قال البرهان

هذا هو البرهان الذي ذكره الفلاس في
 كتابه في شرح الاشعارات في باب
 ما لا يكون له سبب في ذاته

نحوه در حدیث: حدیثی صحیح است که در حدیثی صحیح است

الثانی لما ثبت ان ذلك المحقق ممكن لذاته وهو ممكن لذاته فلا يؤثر
فقد كمال المحقق مؤثر والمؤثر في ذلك المحقق انما ان يكون هو ذلك المحقق
او شيء من الامور الخارجة فيه او شيء من الامور الخارجة عنه غير ان
يكون المؤثر في ذلك المحقق هو نفس ذلك المحقق لا متعلق يكون الشيء مؤثرا
في نفسه لا جاز ان يكون المؤثر في شيء من الامور الخارجة عنه لان
كل ما كان مؤثرا في غيره مركب ويجب كونه مؤثرا في جميع اقسام ذلك
المركب وذلك الغير الذي يمتثل له ذلك المركب لما كان اظرافا
وذلك المركب ان لم يكن له نفس وان لم يكن له نفس والاول باطل
لا متعلق يكون الشيء عليه لنفسه والثاني باطل لا متعلق هو والمباطل
ان يكون عليه ذلك المحقق في نفسه او في امر الامور الخارجة عنه ويجب
ان يكون عليه امر خارج عنه والحق في كون جميع المركبات بالذات لا
يكون ممكن لذاته ولا موجود لا يكون ممكن لذاته ويجب ان يكون له
ذاته فثبت انها جميع المركبات انما موجود واجب لذاته وهو المطلق انيق
ولما كان ما ذكرناه في هذا البرهان الاول من اكمال الاستدلال الواجب
بدون ان ينتهي السلسلة في هذا البرهان انما يمتنع تصديق بعضهم
كخاصة الموافقة وشارحه لتقرير هذا البرهان على وجهين في ذلك
فما لا يغير الشق الاخر منه بعد ابطال الشكوك الاولين بشارحه
ان تلك السلسلة الخارجة من توحيد لا يخرج بها من اقسام السلسلة فان جميع
الاجزاء لو وقع بغير ما كان المحقق واقعا بغير ان ليس في المحقق في مستوى
فكلا الاجزاء فلم يكن العلم بخارجية علم المحقق لا مستقلا في وجوده

شبه

بالذات

بالذات والذات في تلك السلسلة الخارجية موجودة موجودة بغير ان السلسلة
فلا يكون ذلك الجواب مستندا الى ذلك واخلة في السلسلة والاقوال
موجودان على مقوم واحد متخففة هو ان عدمه بشارة ذلك الجواب المعلقة
في السلسلة خلاف الموضع لانا قد فرضنا ان كل واحد من اقسام
السلسلة مستندا الى اخرها الى غير النهاية بهت وابقه اذ لم
يستند ذلك الجواب المعلقة داخل كان طرفا في تلك السلسلة فيكون
مشتا بهت مع فرضها في مشا بهت واذ استلزم جواز شيء بعده كان
يجب ان تسلسل في انقضاء ولا يخفى ان على تقدير ان هذا السلسلة تنوار
الموجودين على مقوم في البرهان لا احتياج فيه الى ذلك المقتضى في
الشك في كل منها على حد بل يخفى ان يقع لوجوده تلك السلسلة الغير
المشتا بهت لا تصحبت كونه مركبة من اقسام ممكنة المعلقة وما يوضح ذلك
لهما سواء كان نفسا او جزوا او امر خارجا عنها لا بد وان يكون له
الحال من الامور الخارجة على ما ذكر في ابطال الشق الثاني والمفروض ان
الحال من الامور الخارجة على ان في خصوصية السلسلة فيلزم تواردها
الموجودين على مقوم فلا يوجد السلسلة الغير المشتا بهت وهو المطلق
فقد برهنا لا بد من ذلك ان ما يمكن ان يورد عليه فهو مشترك في
يظهر به ان تامل ثم ان الغرض في تاملت الفلاسفة اعترض على
برهانهم هذا لا بطلان التسلسل بان لفظ الممكن والواجب به الامان
يراد بالواجب المعلقة لوجوده ويراد بالممكن ما لوجوده على وان كان
المراد بهذا لفظ جميع الماهية لفظه فقول كل واحد ممكن على ان له على زائدة على ذاته

والكل ليس يمكن عامية ان ليس له علة زائدة على ذاته خارجة
عنه فان اراد بلفظ الممكن غيره اذ انه قد ليس بمفهوم انتفع
جوابه ان المراد بالممكن له علة غير ذاته وبالواجب له علة سواء
كانت خارجة او داخلية فيكون الممكن له علة لا يتجاوز العلة هو ذاته
فان قيل هذا يجب ان يكون المركب من الواجبين مثلا ممكن لا يتجاوز
الجزء فلان اول اللاحقة الزام احكام ذلك المركب وان كان كل من
أجزاءه واجبا وقد اورد بعضهم وثباتا ان كلامهم في المركب للمكانات
والحكم فيه فلا يخفى ان احتمال وجود مركب الذي لا يجرى الحكم فيه وثباتا
ان الموضوع في الحكم يكونان يستلزم ان لا آخر من العلم ان على اصل
هذا البرهان سواء استعمل في ابطال الشئ او اثبات الواجبين لثبات
المرشودة اذ لا ما اخر من ثباتا لواء ابطال الشئ الثاني لا
المقدتين العتين ابطالوا بها كون على الجميع جوده اهداهم قوام علة
الممكن له كونه وثباتا لواء قوامه فاذ كان علة كونه بزم ان يكون علة
نفسه وتعلقه وكلام القوم في تبرير هذا الاخر من مضطرب وما يوجب
من التفتيح والتحليل من على واحد من المقدتين اما الاول فاستدبان
الواجب اذا اثر في ممكن حصل بكونها وذلك للبحر يمكن لتوقفه على
الممكن الذي هو جوده فلا بد له من علة وتبين ان يكون ذلك العلة
على الخارج لا مشتقا ان يكون الواجب اثر الشئ واما الثاني فاستدبان
بان اذا فرضنا ان يكون قبل المعنى الاخر علة للمعنى الاخر وقبل المعنى
الثاني علة للمعنى الثاني وهكذا فيكون بزم السلسلة الى مجموع قبل

الحال

المعنى الاخر علة للخارج منها ولا بد ان يكون علة لنفسه لعدم وجوده في الخارج
في الاول ان المراد بالعلة هيما هو الفاعل المستقل بالثابت على ما مضى ان لا
شيء من اجزاء السلسلة الا اليها والمصدر عنه ولا شبهة في ان العلم بهذا
الواجب لا يوجب الممكن يجب ان يكون علة الخارج اذ لو لم يستند بعض
الاجزاء اليه بلا واسطة او بواسطة مصدر عنه لا يستند اليه مطلقا
لا مكانه ووجوب استناده العلة فيلزم ان لا يكون ما فرضناه علة
مستقلة بالمعنى المذكور على مستقلة بذلك المعنى هفت واذا ثبتت
بمذه القوم في المركب من الممكنات وكلامنا فيه فانه في المنع ولم يبق
للمسئلة صلاحيه السندية وى اصل اذ في الثاني ان اذ اثبتنا المراد
بالعلة وثبت انها بالمعنى المذكور يجب ان يكون علة الخارج فكل ما
من اجزاء السلسلة علة للحل سواء كان ما قبل المعنى الاخر او غيره يجب
كونه جزءا من السلسلة ان يكون لا اقل علة لنفسه ايتم قطعنا في دفع
المنع مع سنده ولا يخفى ان مناط الدفيع على ما ذكره تخصيص الصلة
بما على مستقلة يجب ان لا يكون بزم اجزاء تلك السلسلة الاستدرا
اليه او لا واسطة ما صدر عنه فلهذا تخرج ان يعود ويقول في
الحال على مستقل كذا هو مسلم في المركب الآتي والمشتا به واما
في المركب من الآتي والغير المشتا به التي يستند بعضها لبعض على ما هو
المفروض في السلسلة التي كلامنا فيها فم والاشتباه انما وقع في قولهم
ان فرضنا مستقلة للسلسلة يجب ان يستند البعض على
كل جزء منها بواسطة او بغير واسطة ولكن لا يجب ذلك لم لا يخفى لها

لا فاعل من ان شيئا لا يتغير الا بغيره فاعل قارح من غير سواء يستلزم العلة
 المذكورة المتضمنة والمجردة كالمثل المتضمن الا ان كان فاعل شي من اجزاء السلسلة اصلها
 يرض علة فعلية اوله منه بان يكون عليه لها لان تاثيره كذا في السلسلة
 بتجديد القوة وتأثيره بتجديد وتحصيل ما تحت فلو كان علة السلسلة في
 منها لم تزد في المرحوم وبذلك يطل الشئ في الاشارات اعمالي عليه يكون
 حيث قال وليس يحصل لافاد اوله بذلك لان كل ما يستلزم علة لا
 قلنا يحصل السلسلة اولها بالذات هو اقبل المتضمن الا ان يرض يحصل المتضمن
 ان يرض في السلسلة اوله فلو حصل له اولها بالذات وبواسطة يحصل السلسلة
 فيكون متعين كونه علة للسلسلة في المرحوم فيكون بلا علة المقدم المذكورة
 في اشارة الى افعاله من الذي ذكرنا انه في القوى لا غير افعاله على البرهان
 بالمرتب يحصل العلة فاعل يستعمل في المرحوم فيكون من غير علة فيكون
 متوهم على ذلك في تصويره انما الفرق بين المركب من الاقسام والاشياء
 والمركب من الاشياء في الاحتياج الى فاعل كذا فيكون ان يكون جميع
 غير متمايزة مستغنية عن مثل ذلك فاعل وجوده لا ينفك عن القوة
 الطبيعية كما سبق قلت على عدم الفرق بين المركب من المكنة والاشياء
 والمركب من المتمايزة بل بينه وبين ممكن واحدة امكانه وان كان لا
 عليه طس فلما ان العاقل والمشاو لا يمكن ان الطمان المذكورة في
 الى فاعل مستعمل في المرحوم على السلسلة المرحوم ايضا فكلما في
 المشاهير بل الفرق اذا اشتراك في الملائم يستلزم الاشتراك في الاقسام
 فبملائمة المقدم المذكورة يحكم كل عاقل بان لا يبرهن المكنة

في هذا المقدم المذكور في الحكم
 فاعل في المكنة المكنات من ذلك
 يكون علة المكنات في المكنات
 والعلة في المكنة علة جميعها

متمايز

متمايزة او غير متمايزة من فاعل كذا ولما كان الفاعل بالاشتغال
 المذكور لا يجوز ان يكون معلولا لشي من اجزاء السلسلة اصلها
 يكون علة متمايزة او مقيدة كما هو حال كل فرض من اجزاء
 السلسلة علة لها وهو شرط غير من حيث لا عسا لا اول بالعلية
 بالذات ويجب الاعتبار الثاني بالعلية على الاطلاق ثم لما كان
 الاعتبار ان المذكور ان راجعا الى الصفة الاستقلال المذكورة
 وهو الاصل في علة الموصوفين بالجميع استراليا بقوله العلة
 بهذه الصفة على جميع اجزائه فبذلك لا خلاف صحة ما قيل انه
 لا يمكن ان يكون مكن من المكنة متمايزة لوجوب المكنة
 في بعض النسخ لوجوب المكنة والصحيح هو الاول وتوضيح
 تفرقه في الحكم المقتضية مقدمة مشهورة وهي ان كل موجود ممكن
 واجب بالغير متضمن عدمه ولا يجوز انفكاك وجوده عن ذلك
 الوجوب وذلك الوجوب على تقدير عدمها الوجوب الباقى على وجوده
 وهو وجوب فيض من علة التامتها على انه الاولوية الثانية
 من العلة في المكنة في وجوده لم يحصل الا في سبيل فلو كان العلة متضمن
 عدمه بها وانما الحد هو المسبب بالوجوب الباقى وتاثيرها الوجوب
 اللاحق لوجوده وهو وجوب كونه موجودا بشرط وجوده وهو
 الذي يسميه المنطقيون بالوجوب بشرط المحول اي كون المحول في
 لادام ثابتا لموضوع وهذا اللاحق لا يمكن للموجود ثابتا انما اذا
 لم يمتنع عدمه بشرط وجوده جازما متضمن وجوده وهو

في هذا المقدم المذكور في الحكم
 فاعل في المكنة المكنات من ذلك
 يكون علة المكنات في المكنات
 والعلة في المكنة علة جميعها

البطالان والوجوب السابق بالضرورة المحال وما ورد عن غيره
 كذا وانما بالنظر المحال ما ورد عن غيره فيقولون ان بعض الحكماء
 يجوزوا صدوره عنه بدون ان ينزه المحال للوجوب بل قالوا بان ذلك
 الوجوب متناف لا اختيار وبعضهم مع ظهور الفلاسفة لم يوزوه
 ومكروا بان لا يجب عنه علة لم يوجبوا له ان صادرا عن موجب
 او حتى راعوا منهم ان الوجوب بالاشياء لا ينافي الاختيار وذلك لظهور
 القول بان كل ممكن محض هو بوجوبه وبتوحيده على هذا الخلاف جواز
 خلف المقصود من علة التامة وعدم جواز انما بالنظر المحال على الخلق
 المستبعد لجميع الشرائط التي جميع ما يتوقف عليه الفعل الذي هو
 عنه بالضرورة التامة ان لا يجوز عدم صدور الفعل في كل بوجوب السابق
 او يجوز في كل ما يحل به خلفه عن العلة التامة في كل بوجوب
 السابق ويعتقد ان كل الخلق قد ثبت قضي نفسه بلا وجه له
 من الوجوبين الممكن لا يشك في امكانه التامة لان امكانه التامة يكون
 التامة مع قطع النظر عن كونه متبوعا او اذ كان الوجوب بان يكون
 بالنظر الميزة اما السابق في النظر الميزة او العلة وانما الاصح في النظر
 الميزة وجود الممكن واخذ من مقدمه نفس في ذلك حال الممكن المعروف
 كونه محققا باشتراطه احد هما لا عدم علة وجوده والاشياء في مقدمها
 مع عدم مشقة شيئا منها لان الممكن الذي ثابت له بالنظر الميزة
 اذا تهمت هذه المقترنة فما علم انه يمكن ان يكون المقترنة الاولى
 من المقترنتين اللتين ذكرهما الخليل في هذا المعنى قوله لا يمكن محال

لا يمكن

من الممكن حيث الوجوب الممكن اشتراطه البرهان مشهور قوله انما لو كان
 واجبا لانه لم يوجد وجوبه لغيره فيلزم ان لا يوجد وجوده اما الاول فانه
 قد ظهر عدم الواجب والخصا الموقوفة الممكن ليس ارتفاع جميع
 باسرها متناه بالذات لانها باسرها ممكنة ولا يغيره لان الغير الغير المتغير
 به رفع جميع الممكن لا بد ان يكون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته وللوجوب
 عدمه وانما الشك في وجوده ان لا يوجد واجبا لذاته ولا واجبا لغيره لم يجر
 موجودا في المقترنة المشهورة انما في ذلك بان لا يجب بالذات وانما
 بالغير لا يوجد المقترنة الثانية من المقترنتين المذكورتين اشتراطه
 البرهان الذي نسب صاحب المواقف الى نفسه حيث قال في محله
 محققا لا يخفى انه وتقرره بعبارة ان الموجودات لو كانت باسرها
 ممكنة لاحتاج الكل الى وجود مستقل يكون ارتفاع الكرامة بان لا يوجد
 ولا واحد من اجزاءها متبعا بالنظر الى وجوده اذ لا ينبى جميع اقسام العلم
 لا يكون موجبا لوجوده وانما الذي فرض عدم جميع الاقسام لا يمكنه بالنظر
 الى وجوده يكون خارجا عن الجميع فيكون واجبا وهو المحال المستبعد
 في السبيل الشريف العالم المستقل متناه لا يستبعد وجوده في نفسه
 انما ذلكم الكتاب الاية او الواجب صدر عنه والتحقيق ان الواجب انما رساله
 المفترضة بتقرير هذا البرهان في ذلك التفسير ثم اعرض عن ذلك لان ما كان
 المقصود الموجد مستقل في الحق الا انه من ذلك هو ان لا يستبعد اشتراط عدم
 شيئا من الآحاد والايه او الواجب هو صادر عنه والما هو بوجوه وجه نقول ان
 العلة المستقلة التي باقية عدم المقترنة في نفسه انما هو اصل

ان الموجد المستقل المذكور في المقدمة الاولى لم يرد ان اذا افترضنا
المفرد في نفسه المتعلق بها ولكن في المقدمة الثانية وان افترضنا ان
منه في نفسه الاول وليس يتوجه اليه في الثانية فيكون ان كان
الحق بعد ذلك من استنباط علم في افعال المقدمة الثانية وعدم تبيينها
لا يتجلى انما في تفسيرهم لا يتجلى في حقيقة ان في عدم التبيين
الامكان انما في نظام في نفسه الاول وعدم محتمل في ان لا يثبت بحركته
ويستلزم ان يكون مقدار في الافعال في وقت جهتها ان في الحقيقة بالاول
هو وجوب وجود الحقائق في الثانية استبعادها صرح به الحق في الدولة
ثم قال في قوله في الثاني بعد العمل بالاول ففعل في هذا التفسير
ناظر في العمل في الحقيقة حيث جعل افعالها مسلكا مستويا
اما نفسه ثم ذكر في الاخر ان مسلك آخر في انكرت انما في الفعل
تجبر على معانته انما في نظام في مسلكه في نفسه في ان لا يثبت
يعطف احد على الآخر عطفا على طريق التفسير والبيان ان في الحقيقة
ان كان منها وان كان من كونه في ان مسلكه في ان كان في الحقيقة
في الحقيقة وانما في الحقيقة في العبارة في انهم في انهم في الطريق
افترض وجوب الوجود في الحقيقة في العلم به الحقائق مسلكا وفي ان الكون
الاول في الحقيقة في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
الحق في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
وكذا في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
في الثانية في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم

وكذا استقلت المقدمة الثانية بان لا يجب به وجود الحقائق ويتبع به عدمها بل يجب
ان يكون في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
استبعد به رفع جميع الحقائق لا بد من ان يكون موجودا في انهم في انهم
لما في الثانية في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
بالنظر في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
الحق في الحقيقة في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
والنظام في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
مستبعد ثم ان تصدق لاجلها وانما في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
بمنه واستمر عليه رايه في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
اقول في الطريق الواقعة في هذا المسلك في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
الموجود في الحقائق في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
ممكن انما في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
ما في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
ولا بالنظر في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
كلها في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
موجودة في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
من قولنا في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
بالنظر في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
ممكنة معدومة في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم
عدمها في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم في انهم

فلا يوجد له ملزاة ولا غير ملزاة
والموجود له ملزاة ولا غير ملزاة
فلا يوجد له ملزاة ولا غير ملزاة
فلا يوجد له ملزاة ولا غير ملزاة

المختار

12

جواز اشتراك المقتدان الشرط او وجود كل واحد في الآخر بحيث يثبت موجب له و
الظن ان الشيء ادا به الحاصل من امراته والا بعد فحين ان شرع الصلح
ذكر ان بعضهم نفى الطلاق بهذا الامكان على الاستعداد التام واعتبر
لا يستعدان يفرق بين الاستعداد في الوقوع بان يخص الطلاق الوقوع على
هذه المشتبه ان صحت اثره وقها في محل ان عرفت ما تواتر عليك فتوتر
البرهان على الطريق الاول ان نفي ان الممكن بهذا الامكان يجوز وقوعه
بالجواب وكل ممكن كذلك ممكنة بهذا الامكان لا اقل انه لو لم يكن لعدله كسر
يتبع وقوعه ضرورة وممكنه فيجب ان يتحقق واجب بالثبات لا يلزم الدوام
او التمسك وقس عليه احواله في سائر الطرق فالفرق بينه وبين الممكن
المشهور الذي يشك فيه بالوجود ان المخطط فيه يحده هذا الامكان مع قطع
النظر عن الوجود بالفعل وان كان محالاً فيشكل عنه الوجود فيمكن للممكن
المشهور ان يقع المخطط بينه وبين الممكن بالفعل والفرق بينه وبين الممكن
المشهور ان الذين يشبهون فيه بالامكان بشرط الكثرة كما انهم ارادوا
به الامكان الاصح واخذوا الكثرة معه بخلاف هذا المنك وهو مخط
ثم لا يخفى انه في هاتين صورتين المخطوطة هذا المنك ان كان محود
بهذا الامكان لكن هذا الامكان لا يثبت في نفسه او موجود عندهم كالمسبق
في الحاصل مستلزما لما وقع به موجوده فحده ومعلوم لا وقع فيها فرق
عنه اللهم الا ان لهذا الامكان اعتبارين اعتبار ان استعداده للوقوع وتوقف المخطط
في هذا المنك بمواظباته الثانية من الاول فيحصل **قال** المقصود في
الفصل الثالثة في صفات تعلم العلم ان صفاته انما هي اهل البيت سلام الله عليهم اجمعين

بهر شخص عدم الوجوب السابق فلو قيل بغيره بل هو من الزمان في القدرة بان
 محقق المحالين والفساد القائلين بان الشيء لم يجب بوجوب سابق
 لم يوجد انهم يفتقدون كسب سابق فلو كان ان الشيء من الامكانات لكان
 هو الرابع والحاكم فان ان يكون متافاة حدوث الزمان في الوجود
 من الازمان فان قيل ان حدوث الزمان كما عرفت يستلزم سبق العلم بالحدث
 كذا في شدة الازمان بغير عدم الازمان كما يجب كما سبق في الجواب وذلك
 على تقدير ان الزمان لا يكون كالمطبق على الفلاسفة وجميع من المتكلمين والاشاعرة
 فمن عدم بقاء الزمان في حيث هو كذا في بعضهم فلا يكون له كونه لا يخلو
 في عدم خصوص من الزمان ولا يكون مستلزما ذلك التخصيص لا العلم
 لا استواء سببه المجمع المحرود ولا العلم الفاعل لا يقتضيه اعتبار الاشياء
 فلا يكون ضرورة ان يقتضيه فوازم الاشياء كما بين في شدة التخصيص لا التخصيص
 وهو مع الاتفاق والمقتضيات الالجابية الطبيعية في تقدير الزمان لا الزمان
 لكن من جهة التعلق مع الوجوب القائم ان لا يتوقف على شرط او اقدم الشئ
 في الشرط كذا في ان يكون عليه كما سبق في قوله الشئ وعلم من عدم
 كذا في المذكور نحن اذ لم نترجم بعض حدوث الزمان بغيره في غيره من
 الوجوب بالحق المذكور وهو مع الاتفاق وليس ان حدوث الزمان
 للعالم المتأخر على الازمان اذ كان الزمان اعم منها من غير اعتبار
 موجوده من عدمه هو الواجب بل شانه لا يكون من جهة العالم كما هو على
 محقق المتكلمين والاشاعرة ان يكون موجودا مستقرا لا كالعارضة
 بحسب كالمجب اليه الفلاسفة ومن تبهم في جهة المحرود في الوجود والادول

شانه

من الازمان بغيره بل هو من الزمان في القدرة بان
 في حيث هو كذا في بعضهم فلا يكون له كونه لا يخلو
 في عدم خصوص من الزمان ولا يكون مستلزما ذلك التخصيص لا العلم
 لا استواء سببه المجمع المحرود ولا العلم الفاعل لا يقتضيه اعتبار الاشياء
 فلا يكون ضرورة ان يقتضيه فوازم الاشياء كما بين في شدة التخصيص لا التخصيص
 وهو مع الاتفاق والمقتضيات الالجابية الطبيعية في تقدير الزمان لا الزمان
 لكن من جهة التعلق مع الوجوب القائم ان لا يتوقف على شرط او اقدم الشئ
 في الشرط كذا في ان يكون عليه كما سبق في قوله الشئ وعلم من عدم
 كذا في المذكور نحن اذ لم نترجم بعض حدوث الزمان بغيره في غيره من
 الوجوب بالحق المذكور وهو مع الاتفاق وليس ان حدوث الزمان
 للعالم المتأخر على الازمان اذ كان الزمان اعم منها من غير اعتبار
 موجوده من عدمه هو الواجب بل شانه لا يكون من جهة العالم كما هو على
 محقق المتكلمين والاشاعرة ان يكون موجودا مستقرا لا كالعارضة
 بحسب كالمجب اليه الفلاسفة ومن تبهم في جهة المحرود في الوجود والادول

فقد انبأ المليون قاطبة ان تأثيره في العالم بالقدرة والاختيار
 وانما في جميع ذلك ليس الا ان اثبات القدرة لهما من ضروريات
 قبول الدين وسليم الخلق بالحق الاعتراف بحقيقة الشرائع والافعال
 بالحوادث والاحتساب مع الاعتقاد بكونه موجبا غير محار فوهم ان الاختيار
 الذي من ضروريات الاديان هو المتقابل لا بالباطن بل بالظاهر فيكون عندنا في
 حقيقة الشرائع كونها افعالهم على وفق الدواعي وطباق المصالح والافعال
 لا زعموا لا تنفك عنه بل هو في الواقع من شرائط التأثير فيهم انهم يتصوروا
 على تلك الحقيقة بل يعتقدون انهم الاختيارية لا محبة الاختيار بل بالباطن
 اعتقاد الانسداد للطباق اصبحت الواجب على الاختيار بل بالانكشاف فيكون
 ضرره بالجميع الاديان ولم يبالوا بالباطن بل بالظاهر انما الشرائط
 وجوبها بقا اذ لم يستدعها لثمة المنية باجماع الانبياء وهم وقوم ثلث
 تعطلوا بان الرغوم والوجوب السابق في افعالهم بل استحقاق العمل
 وهو لا يخط لا يستحق العبادات التي عليه ثبوت جميع الاديان والملائكة
 بان هو الاختيار المتقابل لا بالباطن بل بالظاهر فلهذا عندنا الاختيار بجميع
 معانيه **قال الشيخ** بالقدرة والاختيار هذا ان العتقان مع انفسهم
 معنيها العتقاد الاول تقابل الحق والاشياء تقابل الاختيار فظهر وقد
 مر ان الاول من صفات الذات والثاني من صفات الفعل يستعملان
 اصطلاحا في هذا المقام مترادفين في مقابلة الاختيار بالاشهاد على
 كلامهم ووجه من شارب النسيان فقال هو متقابل لا بالباطن بل بالظاهر
 القادر انهم ولكن المحقق الدواعي تعدد البيان الذي في شارب النسيان قول صاحب العتقاد

فقد انبأ المليون قاطبة ان تأثيره في العالم بالقدرة والاختيار
 وانما في جميع ذلك ليس الا ان اثبات القدرة لهما من ضروريات
 قبول الدين وسليم الخلق بالحق الاعتراف بحقيقة الشرائع والافعال
 بالحوادث والاحتساب مع الاعتقاد بكونه موجبا غير محار فوهم ان الاختيار
 الذي من ضروريات الاديان هو المتقابل لا بالباطن بل بالظاهر فيكون عندنا في
 حقيقة الشرائع كونها افعالهم على وفق الدواعي وطباق المصالح والافعال
 لا زعموا لا تنفك عنه بل هو في الواقع من شرائط التأثير فيهم انهم يتصوروا
 على تلك الحقيقة بل يعتقدون انهم الاختيارية لا محبة الاختيار بل بالباطن
 اعتقاد الانسداد للطباق اصبحت الواجب على الاختيار بل بالانكشاف فيكون
 ضرره بالجميع الاديان ولم يبالوا بالباطن بل بالظاهر انما الشرائط
 وجوبها بقا اذ لم يستدعها لثمة المنية باجماع الانبياء وهم وقوم ثلث
 تعطلوا بان الرغوم والوجوب السابق في افعالهم بل استحقاق العمل
 وهو لا يخط لا يستحق العبادات التي عليه ثبوت جميع الاديان والملائكة
 بان هو الاختيار المتقابل لا بالباطن بل بالظاهر فلهذا عندنا الاختيار بجميع
 معانيه **قال الشيخ** بالقدرة والاختيار هذا ان العتقان مع انفسهم
 معنيها العتقاد الاول تقابل الحق والاشياء تقابل الاختيار فظهر وقد
 مر ان الاول من صفات الذات والثاني من صفات الفعل يستعملان
 اصطلاحا في هذا المقام مترادفين في مقابلة الاختيار بالاشهاد على
 كلامهم ووجه من شارب النسيان فقال هو متقابل لا بالباطن بل بالظاهر
 القادر انهم ولكن المحقق الدواعي تعدد البيان الذي في شارب النسيان قول صاحب العتقاد

المستحيل الذي يقول الفلاسفة ونفي المليون قاطبة هو يكون غير
مخصوص بحد من الزمان بل عاماً لجميع الاوقات الموكودة والموعدة فان
بعضهم قائل بقوله ان شئاً من الاشياء قد فعل في صفة من الزمان لا يعرف
عنها الا بالاجابة **قوله** والعرض منه ان مع الوجود بهذا ليس الامكان
مقصوده ان العرض من تغيره بما ذكرنا ان مع الوجود المستحيل في
غير الزمان بين المليونين وهو ان لا يكون له وجود في الزمان
منه في الامكان بالنظر الى ذات الفاعل من حيث هو فاعل في الزمان
بينهما في هذا المعنى كيف واهم الصبارين في المقولتين عن العلة من حيث
تغير القدرة الى امتلاكها في صفة صدور الفعل والصدور وازدادها
امكان الصدور والاصدور بالنسبة الى الفاعل من حيث هو فاعل
وتأثيرها ايضاً عواقبها في الحين وصرحوا ايضاً بان الوجود والعدم في
مكان بالنسبة الى الذات فلا يبعد ان يفسر القدرة القائل بالمليون
دون الفلاسفة بما هو متفق عليه بل يجب ان يفسر بما هو متقابل
لعل الفلاسفة ليس تصور شأنيها فيه فم لما قالوا ان الفعل مع امكان
صدوره ولا صدوره بالنسبة الى الذات لازم لانه مستحيل الانكسار
عند جميع الاوقات بالنظر الى الشرايط ورضه العاين يجب ان يكون
قول المليونين في مقابلة تلك المقالة ان ليس شئاً منها لا زلاته بحيث
يستحيل ان يجب ان يخل الفاعل التي يستعملها الشئ بهذا كما ذكرنا في
معنا ليس الامكان بالنظر الى ذات الفاعل في متفق عليه بين
الفرقيين وتبين ايضاً ان الزمان بينهم وبين المليون ليس الا في قدم

العالم

العالم وتروى فان الامكان بالنظر الى ذات الفاعل لا يمكن متفق عليه
فلا يبعد الزمان الا في احوال الفعل المزمع على سبيل الامكان المذكورة وعدم الزمان
لكذلك هو صفة القدم والحدوث وتبين ايضاً ان المتأخر في هذا الكتاب
ان يفسر الاجاب باشتياق الشئ الى ذاته فيكون اجاباً والعالم مطلقاً في
لغز في القدرة بالتفسير المذكور وهو تخصيص المصنف في هذا الكتاب بما
يسير من قريب في ما ذكرناه يظهر بهذا التور في ما فهم بعض الناظرين
في هذا المقام فقال بكلامه جميع النسخ التي وصلت اليها والاصواب ان
ليس الا الامكان بالنظر الى ذات الفاعل من حيث هو فاعل كما في
الي قوله وازداد الامكان الصدور والاصدور بالنسبة الى الفاعل من
حيث هو فاعل وقوله انهما في ان اجاباً والعالم في مكانة في
استطاعت من العلم التبر وتصور هذا التبر في ذكره بعض الافاضل قوله
لا معنى للفظ الا بهذا الاشارة الى تعديل بان يفسر بمشاهدة الى المقام
لا اشارة الى بيان من سبب المليون فيكون الكلام في قوة الاعتراض
على الشئ بان الصفة المشهورة في هذا المقام ليس الا الامكان بالنظر الى الذات
الذي قال به الحكم ايضاً وهو غير مناسب لبيان هذا سبب المليون في قوله
الصحة في بيان هذا سبب المليون في قوله ان الزمان غير مناسب بالنسبة
ما ذكرناه من عدم اشتياق الاشياء الى ذاته فيجب عليك ان طرح جميع
واخر في لفظ الجواب في هذا التبر والافاضل في هذا المقام في هذا
على ذلك هو جواب وعدم قوله في جميع النسخ ان مع كماله في
عدم اعتناق فيه مطلق مستند الى ابد لا خلاف مطلب كما في قوله لا يثبت

المقدمه المذكورة وعدم ايرادها في الجواب بهذا المشكك في المقدمه
 ان المقدمه بالخط منها عندنا ومعلوم انها لا رتبة لموضع الجواب الطائفة اذ
 لا ستره بل ان قلت لا رتبة للموجب بهذا المعنى لا تصور الا بان لا يكون
 الموجب تاما مستحقا للشرائط الموقوفة عليها تحقق التاثير في نفس الامر
 بل يكون مما يتوقف تايده على شرط غير محقق في الازال لتوقف تايده النار
 الموجب في الاخرى في الخطب الخطب على تحقيق شرطه فلا يمكن ان يكون ذلك
 المقدمه المذكورة ليست لما رتبته لموضع الجواب الطائفة والنزاع
 القائلون بل لعدم صدور بحوادث البعوتية من قبل الازام ووجودها
 لا ياتي بها في التعاقب وبذلك يصح ايرادها في المقدمه **قوله**
 القائل ان يمارض المصالح غير هذه المعارضة ان تايده فيها في وجود
 العالم سواء في حق قديما او قديما ان لم يكن بالاجاب بل في المقدمه المذكورة
 بل بالاعتبار الذي يتبادر في صحة الفعل والترك وعدم ايرادها في
 لذاته على سبيل الاستحالة المذكورة لم يرد في القائل على القول في تركه
 على تقدير القدم لا يستواء نسبت الفعل والترك لغيره في الازال على ما يدعي عليه
 تعريف الا في المقدمه المذكورة بل يلزم تركه في المقدمه بل على ما ذهب اليه المقدم
 من القول بالاجاب الخاص المأثورة في حقهم اقتضاها الواقع في حقهم
 الا في تلك وازوم احتياج التاثير في الشرط حادث وبذلك المستند
 للمعنى على تقدير حدوثه لئلا يلزم الخلف من القول في تمام مقبلة تمام ان
 لم يكن موجبا يلزم احد الامرين المستحيلين عند المقدم ايها المأثوم الاول
 فقط واما المأثوم الثاني فموضع تسليمه بآثاره ايراد الدليل المأثورة

بهذه المقدمه من قبل ولا يخفى ان ذلك المعارضة على ما مرنا ما حسن وانما
 من جهة عليه بعض الافاضل سيما ما مرنا من الافاضل المسلكه هو تخصيص
 ايراد كلا الامرين المستحيلين في ما عدا موضع حدوث العالم مع نفي الاجاب
 المذكور بان يقال في حقها ان لم يتوقف التاثير على شرط حادث يلزم
 التزم من غير مرجح وان توقف يلزم التزم بحصول المقدمه الاولى في المقدمه
 بدلا من قول المستند لئلا يلزم الخلف من الموجب التام وانما حملنا ما
 على ما حملنا للموجبين الاول والثاني في الكلام على ذلك ما حمل على المقدم
 حيث ان لم ينعج المعارضة على نفي حصول الدليل ولم يقل ان لم يكن بالاجاب
 بل في المقدمه المذكورة لتوقفه على شرط حادث لئلا يلزم مع انه في تخصيص
 المذكور اظهر واضع بل يكون الا تايده على مكرامه مستند كما وحيث ان يتبدل
 حيث الخلف بالترتيب بل يلزم على تقدير عدم توقف التاثير على شرط حادث
 غير موجوب لان الخلف على تقدير المذكور اظهر منه والمعارضة بالمثل
 الطغى مع ان المناصب ترجيح المرجح كما لا يخفى وحيث ان اشار
 الى ان الامر الثاني على بعض الحدود على طبق ما ذكره الشرح وانما الخط
 صدرت الخلف لا يظهر ولا لاقتضاه وازوم ارتكاب بغير الموجب في المثال
 وكذا الموضع لعدم المطابقة مع ما ذكره الشرح وحيث ان لم يخص في الدليل
 الا في المقدمه صورة الاجاب او الا في المقدمه بل ثبت المقدم على التقديرين
 فتاسب ان لا يخصص المقدم في هذا الدليل على الاجاب صورة فموضع
 المقدم او حدوثه الثاني ان حقيقة المعارضة ايراد دليل تام يدل على
 خلاف ما يدعي عليه دليل الحكم كان ثبت الا في المقدم بل في المقدمه

مشتتة للايجاب وانما يشبه اذا بطل لا غير وعلق لا غير فوضف حدوث فقط
 في الخارج لا يكون ثمة في نفسه بل في سبب حدوثه والارام وادبس ان كان في
 خصوص صاحب المكان سياتيها بوجه **قوله** او صحيح ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 بل هو في التنس في الامور المحيطة وكذا في التنس في الامور من فوضف حدوث
 ان في الامور حدث **قوله** بل ان يقول في هذا الزمان طائفة الامور المحيطة
 اعترف بحقيقة المقدمة القائل بان لو كان حادثا لتوقف في كونه على اليجاب
 كما قرره ومع ذلك يتم عليه دليل المقدمة في طائفة حادثة المصنوعة من جوهين
 اولها ثمة ان المقدم في المعارضة بالبرهان واليمين اثبات المقدمة
 بصورة اثبات اليجاب الذي يستلزم ثمة في المقدم الاصح في النزاع بين
 الحق والخطا فليس نوع ثمة في الزام المقدم في قبول الحق في الزام المذكور
 بخلاف هذا البرهان فان حجة في الاستدلال في تقدير الامر في حقيقة المقدمة
 المذكورة وقوله ان لو كان حادثا لتوقف على شرط طائفة الامور لا بد ان لا يتوقف
 عليه بل يكون القاعل لما يستلزم الشرط في الوقوف عليها التام في نفس
 الامر في كانه موجبا لان الخلف من الموجب التام فان فوضف محذرا
 يتم بخلف العلة السامعة عن المقدم فان قلت كيف هذا يقول في الامور
 الخلق من العلة السامعة لسببها الموجب والمحملة رقت نعم ولكن في وقت
 التخرج بالاشياء المذكورين في طائفة الامور في طائفة الامور فان استحال
 الاول متعلق على ما دون الشدة **قوله** بخلف العلة السامعة عن المقدم في
 استناد الخلق الى العلة لا الى المقدم كما هو المشهور في تعقيب اليجاب
 فتدبر **قوله** وهو بطل عند المقدم ان التنس في فلا يكون انه يفرج في الال

الخ

يخرج بطائفة او قدم العالم فلا يكون الزام حقيقة المقدم في الزام المعارضة
 والدليل المذكور من الماقرين في هذه المقدمة القائل بان الشيء لو كان حادثا
 لتوقف في على المقدم في تعيينه ان المقدم وكذا المعارضة في غير قائلين بحقيقة المقدم
 المذكورة والارام على القول باليجاب والعقد لعدم امكان تقدمه في سائر
 المقدمات وانما اصح ربط الحادث بالتقديم باثبات الدواعي القديمة على الوجه
 الذي يحيط بتفصيل الجاد حادث بوقته بدون ان يلزم الخلف في الارجح
 بل هو في التوقف على الشرط الحادث المستلزم للتنس كما يستلزم ذلك
 فحق ذلك ما يصح استعمال المقدمة المذكورة في مطلق الامور لا على طريق محذور
 والارام الغير المستلزم للقيام **قوله** وكذا المعارضة في الزام واقعة الاشياء
 في القول بصفحة المقدمة المذكورة في طائفة الامور لا بد ان لا يسلم في البرهان
 المذكورة في الشرط في ان يحصر من سبب التنس في الاشياء في طائفة الامور في حصة
 في اشياء موجبة في سبب الامور في طائفة الامور لا بد ان لا يسلم في الاشياء
 السامعة عند الزام لا في طائفة الاشياء في طائفة الامور لا بد ان لا يسلم في
 الاستدلال في المذكورة في الاشياء في سبب التنس في الاشياء في طائفة الامور
 لم يتقبل براده بعض الظن من غير محذور في الاشياء البعيدة السخيفة في بيان
 منها ما هو صحيح منها فلا يظن في الكلام بذكر **قوله** والارام في طائفة الامور
 كانه قائل يقول سلكنا ان المقدمة المذكورة في سبب عند المقدم والمقدم في الامور
 قائلون بالاحتياط في الزام اليجاب المذكور والقول بهذا الاحتياط
 وجود الدواعي على ما ذهبوا اليه في ثمة توقف في طائفة الامور لا بد ان لا يسلم في
 على سبب الوجوب اوله وثوبه باعتبار الدواعي المذكور بدون احتياج الى التنس

والدليل المذكور فلا يكون
 مقتضاة **قوله** والحال ان القول في
 المقدم صح

يتم منه ان بعض العلة
 صح

حدوثه البرهنة لا يثبت من جهة العالم مع انه العالم بمنزلة الذي يتحقق شرط
 حدوثه اليومية الذي يفرضه بانبات تلك كونه لا يبرهن لتوهم بالاجابة
 المذكورة ان يقولوا باننا لا نعرف حدوث مطلق العالم لا معناه ان تلك الذات
 عنه فثبت ذلك لو فرض حدوثه لكان فرضنا محال لا يمكن ان يثبت محال
 لكونه قد باننا وانما معناه كقولهم توقف على شرط حادث ولو لم يكن التوقف
 على الشرط لكان حادث متفقا على الإطلاق لعدم ان فرضنا لا يثبت كلفانية
 الدواعي من جهة المعارضة ولا باطلا على التوهم على تقدير الابطال المذكور
 على خصوص ذلك التقدير فثبت استعماله في الدليل ولا يقدم في التوهم المذكور
 لوقوع حالات اخرى يتبين على ذلك التقدير ولو كان بعضها يقتضي لبعضها
 كعدمه فثبت قدمه وقدمه بعض الاقاصيل جارية الخلق والاثبات فثبت الابطال
 على عدم الوجود لوضوحه على ذلك المقام والمشرطه تقتضي ان عدم هذا التوهم و
 الطلب فيه بقوله فانهم قالوا الدواعي التي هي عين الزمان القديم كان
 في تخصيص الابطال كحادث بذلك الوقت كما فيها فلا يمكن الاستدلال بان
 على تقدير الابطال لو كان العالم حادثا لتوقف على شرط حادث كلفانية
 الدواعي القديم على منزههم في تخصيص الابطال فلا يتوقف على شرط حادث
 فلو استدللنا على هذا الاستدلال المعنى المعارضة معناه ان لو لم يكن محو
 ايضا وكان العالم حادثا لتوقف على شرط حادث بالالزام ولا يمكن التوقف
 بالاجابة والا فثبت ذلك ان الدواعي لا فيها في تخصيص الابطال كحادث فثبت ان
 العالم محو جازا ولا يمكن من الغوايا ان الحجة لو كان حادثا لتوقف
 على شرط حادث بل كلف الدواعي في تخصيص الابطال لا يستلزم فرض الابطال بثبوت

التوقف

التوقف على شرط حادث فيمكن الاستدلال ولا يمكن المعارضة
 بل يمكن ان يكون الاثر حادثا يمكن القول بان تخصيصه هو الدواعي لا يتحقق بالشرط
 حادث سواء كان العالم محو جازا او محو راسخا لكان حدوث الاثر
 مع الابطال اما لا يعقل لتوهم عدمه في ان القول بالدواعي صورة الابطال
 مع حدوثه وهو توهم فاسد لان القول بالتوقف على شرط حادث
 انما قاله المستدل على فرض اجتماع الحادث مع الابطال مع قطع
 في هذه المرتبة من حيث ان هذا الفرض وقوعها وكما بان في توقفه على
 شرط حادث وانما ثبت في تقدير الحادث مع هذه الصورة مستند
 بالحق ولا يتصل به التقدير معناه بانما يجب ان يتبين في التوهم
 ان الابطال لا يستلزم الابطال فثبت انما يستدل بالحق
 كما في التوهم في الصورة من ان الشرط حادث لبطالان التوهم بالبرهان
 المقام مطلقا في الحق وهو الوجه فيلزم التسلسل فيلزم على المقام بمراتب
 القول بانما يجب بالبرهان وموهم الابطال مطلقا وهو لا يثبت عليه
 لانه فاقبل بالاجابة انما فيكون المعارضة اية التوهم لا يتحقق بان
 انه تحول المقام والمعارضة كلفانية الدواعي في تخصيص الابطال كحادث بوقته
 انما هو على تقدير الافتراض لا مطلقا او لوقال بالاجابة المذكور
 الدواعي القديم اشتراك الذات عن جازا العالم لكان فرض حدوثه
 في فرضنا لا يمكن انما هو متوقف الدواعي المذكور فلا يمكن ان يستدلوا
 التخصيص بوقت حدوثه المستدل ذلك الدواعي التي يستلزم التخصيص
 الدواعي في صورة الافتراض انما هو لا يقتضي ان الدواعي لا يتعدوا الا

[illegible]

نعم انما هو في الجواب ان فيه تقدير تحت ان الزعم الشك في موافقته ثم قد يشك
منهم جميع القائلين بالاجاب الخاص لم تعد له تقدير بعيدا ويناسب ذكر الخاص
الخاص لان يقال لا يخرجهم من اعم الحكم وان لم يكن لفظ الاجاب قد تقدم وكيفية
لفظ الاجاب الذي يقتضيه الحكم في افعال العباد فيكون من جهة ان يقتضيه عليه
مسئلة من سبب ان يعلق الاجاب بالرفع من سبب هذا المقام فاحصل
قول والما بالاجاب دلت على انك قد وفق الحق الحكماء في قوله ان الرجوع بطريق
الارادة بين محل الصلة لهم لم يصح قوله خبر وشا العالم دونهم وهو ان وجود
الحادث عنده لا يتوقف على وجود حادث كذا عليه السلام الحكماء لم يعلق عنده
علم القائل المصطفى من ترجيع ايجاد العالم في الوقت الذي لا يتصور فلا يلزم عليه
التقدير الجواب دلت على ان اعم اريد وقدم العالم كما قدم عليهم وايضا لما بين سبب
عدم مناسبة الدليل المذكور في الرجوع الى الماضي بان وقت وجود الحادث في شرط
حادث غير مزمع عنده اراد ان يذكر ذلك بكتاب طرية في تحقيق ربط
الحادث بالقديم على وجه يتحقق هذا الظاهر وهو ان السابق للمفهوم وان كان
قائلا بوجوب المرجح الموجب في الفعل الاختيار في كل كيفية للحادثة
عنده المرجح القديم الذي هو الداعي في علم القائل المصطفى وازالها على
الحكماء القائلين بوجوب المرجح الحادث من نفس المستقدم العالم فيجب
وجود الحادث عنده في وقت حدوثه بانظر الى الدواعي المذكور فضعف
بعد الاجاب الخاص ولا ينبغي له اجتماع جميع القول بخروج العالم
وانما يظنون في ما يستقدم القدم من الاجاب بجمع الاشياء الا انك لم تكن
في الاستدلال على ذلك فرب بما زمانه لولا انه لم تقدم بالضرورة فلا يثبت

الدليل المذكورة الشرح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الخطيب

وكتبه على التخصيص من قبل
هذا العالم حبيب

الدقيق

الرفعة التي لا يمكن ان يعلمها غير من لا يحب عنه مخالفة ولا يلزم من عدم
علمه ما يظن به من نظره ذلك وقوعه من بعض جهات الحركات وتعيين
اقدارها من السرعة والبطء ومواضع الواجهات والتخفيفات والتأخيرات
والكوابك وامثالها في الواقع وسيد الخلق في بحث المادة ما جاز من
اكتياام والفرق في هذه المسئلة والحال ان الشخص تلك الامور في
امثاله الجارية عن الامتياز والاختلاف فيها يلزم ان يكون هو الحكم الفاعلة
في نفس الامر لا الاولاد والابون الاستدلال بما يلزم من المصلحة المرسية
في جميع افعال العلوة كما هو من غيره ولا يلزم ان يكون امره موجودا
في الخارج فيكون قديما او حاضرا حقيقة والقول بان حاله في نفسه
ثابتا لغرض من غير وجوده في نفسه ان الفعل المذكور في نفسه لا
الذي يلزم وان جريته في نفسه لا يكون عرضا له غير مسموع **قال** وزعموا
بخصيصه او بخصيص انا والاولاد لا يلزم ذلك في ذات الوقت
الزمن الثانية في ترتيب الشيء والاولاد في ترتيب المعنى **قال** وهو قول
ابن القيم الحلي من هذا الحسن به الجهر والحياطة وليس في الحقيقة
مفرق بين الفعلية وبينها من معرفة بعقد في مذهب واحد الا ان الحياطة
خارجة اثبات المعلوم شيئا في ثبوت كونه جوهرا وعرضا وامثاله
لحججنا من الاجناس وانظر الكيفية من بعدة مسائل من اعادة
اخر كونه قادرا غير مكره ولا كاره وفي نفس نفسه الخلق وقضاها
عباده الامر بمكة اضبط الشرح سنا واما صاحب المواقف فثبت
الحسب المكنة في طائفة **قال** ومنه من جعله من غير ذلك المعنى

والتوقيت في الوقت قصده ذوات الوقت على سبيل
الوجوب ويصل حد في العالمين
الوقت في العالمين والوقت في العالمين
والتوقيت في الوقت قصده ذوات الوقت على سبيل
الوجوب ويصل حد في العالمين

والا لاشي عال عليه فلا نقاب بالنسبة اليها مقيده في الحضور بل يراها
 فكلب باي متواضع العود ليس عند ركب صبي ولا ماسا انهم ولا يخط
 انضال شوي حلفت اليه عند الحضور في الامس ان يقال مثل هذا الكلام
 يتوجب على اثره ان الفعل لا يقع فانه ان توقفت على شرط بل لم تسبق
 لم توقفت بل لم تسبق في الزمان لا في المشاء الخلف والترتيب لا في الزمان فلا يكون
 مع عدم ذلك الخلف ان يكون اثره صادقا وهو موقوف بمنع امتناع الخلف
 بحسب ان من الفعل الخلف ووجوب ان يكون هناك صفة مبرزة لا يصح
 الا عالم الاسرار **قول** واذا وجدنا الجواب لا نقاب ان قدم العالم في السابق
 لا نقاب ان نقاب كذا في الزمان في الزمان لا في المشاء في الزمان لا في المشاء
 المذكور انما يبين ضرورة فلا يخفى على من يفهم ان زوم قدم الفعل المطلق
 لا يجزى انما يظهر بضم كون الفاعل قد مر وظ ان زوم اللان المذكور لا يجزى
 ليس ببيان حيث لا يحتاج الى تبيين في الغلظة من معنى ذلك لا يجزى **قول**
 كلام الاشارة اليه في قوله ان تأثيره خالف وجود العالم ليس لا يجزى
 بالمعنى المذكور والانه قد مر ضرورة **قول** ذلك التوقف في بعض احوال الكلام
 شيان الاول ان شرط التوقف على حدوثه ان لا يشترط في الفعل بانه
 لو كان صادقا لتوقف على شرط محقق لا مر من انه في مسامحة المقدم والمعتزل
 بل ان كثر المحالين والثالث ان توقفت حدوثه على شرط مستلزم لتقدم الشيء
 على نفسه والاولى ببحث على الشئ بالشيء والثالث انما يفسر في الحقيقة في المقام
 وهو ان لا ياتي هذا الحدث في الماضي كما سنده في المذكور بل انما هو في الماضي
 عز قريب واما تعديل مقدمه لكون التوقف مستلزم لتقدم الشيء على نفسه

خ

مع ان هذا الخلف لا يشترط في الوجود المذكور متوسط استلزامه في الوجود
 وهو التوقف في احتمالات فالقاصر السلك كما جعل للشيء على الشئ
 والحيث مقدرة في ظهوره بعبارة فاعترض على الخلف بقوله ولا يخفى ما فيه
 قد رقت ان المقدم ان لو كان في زمن العالم صادقا لتوقف على امر حادث
 وهذا ما لا يشبه فيه وفي تقدير كون المراد حدوث الفعل المطلق لزوم التوقف
 على الشرط مما لا يقبل المنع ايضا وغاية لازم من استلزام الخلف ان يكون في زمن
 العالم مقدر على ان لا تقدم الشيء على نفسه مع ان في الكلام ضرورة فان
 المناظرة فافهم انهم ولعل ان كون المقدم حدوث في زمن العالم في الماضي
 سابقا انما في تقديره لا يجزى بل في قدم جميع احوال العالم وقد بينا في محله
 وان كون لزوم التوقف على تقدير حدوث الفعل المطلق مما لا يقبل المنع
 لا يصح ان يكون مبنيا على ان حدوثه لا يتصور الا مع كون الموقوف
 الاستحالة الخلف عنه ضرورة فيجوز تقديره ان يكون ناقصا حتى لا يخل
 لما حصل في غير محقق في الزمان هو المراد بالتوقف على شرط وبمناظر لا يخل
 المنع قد سبق الاشارة اليه في توجيه الامتناع الى المقدمات التي ذكرها الشئ
 وان كون اللان مقدم في هذا فانه لا تقدم الشيء على نفسه نظير ما نقل عن راي
 اثبات الواجب على قول الحق ليس للوجود والمطلق من حيث هو موجود
 والانه مقدم الشيء على نفسه انما في الوجود والمطلق ليس الا الموجود
 ومحققه ضمنه في توقفت على حقيقة ضمنه في الوجود والمطلق ليس الا الموجود
 لا الدور في ذلك وان كون الكلام مشتملا على نحو من قانون المناظرة اشارة
 الى ان الخلف اليه احدث في فرضه لا يجزى المذكور تسليمه لمعنى

معناه المانع في صدره فلهذا ان ابطال التوقف المذكور يستلزم
 الشيء نفسه في صدره المستدل بل في قوله فانه ايضا يصدر ابطال
 بل هو نفس هذا توجيه كلامه ذلك لان هذا هو المعنى الذي هو في هذا
 المقام جعل الامور في كلام الله تعالى على الشيء والى الله سند المنع
 فمرا السند بان التوقف على الشرط الحادث يجوز ان يكون محالاً لان
 ان يكون حدوث الفعل المطلق محالاً فيكون تارة منه بالاجابة
 بالحق المذكور ويكون ذلك مستلزماً في احوال التوقف على الشرط
 الحادث فلا يكون التوقف على الشرط حادثاً ام محالاً فيستلزم استحالة
 في الدليل بان استعمال الشيء في الدليل على المستدل المانع لظهور ان يقول
 ان الشيء لم يرافقه الامور في الدليل انتهى في ابواب عما يتوجب عليه من ان
 تسليم بدو المستدل فيكون خارجاً عن القانون بان يخص تسليم المانع
 مدعى المستدل لا يثبت مطلوب بل لا بد من بيان وان كان المذكور
 مدعياً لئلا على الامور المذكور وانهم بهذا على السند الاخص
 انتهى ثم ايراد قوله في الشك على وجه يندفع اعتراض القائل المذكور بان
 اللازم تقدم وقوعه ولا تقدم الشيء على نفسه فذكر في ان الشرط الحادث
 المتوقف عليه الفعل المطلق في مراحله اذ الفعل المطلق فيكون الفعل
 المطلق متحققاً فيه فيلزم تحقق الطبيعة قبل تحقق الطبيعة وموت
 الشيء على نفسه ثم ابواب عما يتوجب عليه من ان تشييد المغيرة فلا يضر
 بالمستدل بل ينفعه بان المقدمة المانعة في الدليل ومن التوقف
 على الشرط الحادث فيرسل عند انهم بل يخطئ عند بل هو المستدل المذكور

فان

فكيف يجوز للمستدل استعمال المقدمة الباطلة في دليله بالاجابة
 مقدمة اخرى كما يفيد المستدل على تقدير كون مقدمات دليله صادقة
 ولم يكن امره الا ان كان اذا كانت مقدماته مقدمات دليله لا يكون
 ذلك المستدل مستلزماً في قوله ان يقول ان ذلك المستدل نشأ من المانع
 اخذ في الدليل وهو التوقف على الشرط الحادث فيكون الدليل مقروفاً
 انتهى ولا يخفى فانه اما اوله فلان السند يجب ان يكون من باب النفس
 المقدمة المنعومة وهو على هذا التقدير مشتق على فانه اخذ في نفس
 الزوم المانع لزوم التوقف المذكور حدوث الفعل المطلق وهو
 تكافؤ هذا والاشياء فلان محالاً في حدوث او التوقف المذكور
 لا يقع في صورة الدليل وهو على اذ وجوب كون المقدم او السند الامور
 محالاً في جاز استعماله لم يذهب اليه وهم انهم كيف واكثر القياسات
 الاستثنائية من هذا القيل خصوصاً فيما يستتبع من رفع الشك
 ورفع المقدم كما في ما نحن فيه فان كونها محالاً في هذه الصورة معين
 المستدل كما لا يخفى فلو جاز الخفي في امثال ذلك لكان يقول المانع في
 الامر في في الدليل الحان قياس الخلف مره ودارا بهت واما
 ثانياً فلان المقدم من كون الحث خارجاً عن القانون كما هو ظاهر الى
 ان طريقة المانع ان يكون بعدد دفع مدعى المستدل فيستلزم
 لمقتضى منصفه وهو المبدأ بالواجب عدم القانون وليس ان يتركيب
 المدعى الواقع او ان المدعى يطل سلطان هذا السند في براءة المدعى
 هذا التسليم لا يثبت المدعى او بانه دخل في السند الاخص فيعلم

ان بعض الناس قد ترددوا في هذا السند بوجوه كثيرة المذكورة لما كان
 حالها بان لا يتوقف الحادث على تلك المحررات على شرط حادث غائبة
 بل على التوقف عن الموضوع التام وذلك لان ذلك لا يمكن الاستدلال به في
 محو المحررات المذكورة في الدرر المتخلف فلا يستلزم التوقف في وجهه
 كما هو كونه مستلزما لكونه من القانون بوجهه تسليم المحررات ان اذا
 فرضنا ان المحررات فلا يتوقف في وجهه فرض استلزامه التوقف في وجهه
 التوقف في وجهه انما يكون استلزامه لتلك التوقف في وجهه
 على فرض ان التوقف في وجهه فرض استلزامه لا يمكن ان لا يستلزم
 قائل من واما رابعها فلا بد ان اثبات حقيقة الطبيعة فبما هي في الحقيقة
 لا يمكن ان يثبت الواسع من الطبيعة ليس له حقيقة على
 وجودها بل هو في الحقيقة لا يستلزم التوقف في وجهه
 تقدم الحجة على نفسه بتقدم فرضه في وجهه في وجهه
 شخص معين على نفسه فلا يلزم بهما من التوقف على الشرط المتقدم
 من ايراد الفعل المطلق على الشرط بهما وان نقل الكلام الى الشرط
 هكذا يلزم الشخص كما ذكره الشخص في وجهه في وجهه
 المقام بان يتكرر في وجهه الفعل المطلق فادنا والفعل في وجهه
 عن ذلك التعلق في وجهه في وجهه على شرط التوقف في وجهه
 يكون اول اصداره عن ذلك الشرط لا الشرط المفروض اولا مست واما
 قاص فلا بد ان غاية الزعم في عدم تسليم المقدمة المأثورة في وجهه
 على ما عاده عدم صحة استلزامه ولا يتوقف ان لا يلزم منها بعد استلزامها

موافقا

موافقا لمقتضى المستدل في وجهه في وجهه في وجهه
 كما هو بان لا يتوقف في وجهه في وجهه في وجهه
 وليس فرض المحررات الا ذلك مع ان عدم كونه غائبة للمستدل لا يلزم
 فثبت انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الدليل ومعلوم ان مثل ذلك ان لم يقدح في وجهه في وجهه
 وذلك على ما ذكرنا من وجهه في وجهه في وجهه
 الاولى في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اخرى في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 برزاف انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 القدر في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الدليل دون المفرد في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 ممن لم يجعل في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 فظهر ان كل كلام في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 هو انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 كذلك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 محتوينا على السند المذكور في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 من جهة وتقدم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 خلاف ذلك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 على شرط حادث المراد بالشرط هنا مطلق الوجه في وجهه في وجهه

وہجرت

قوي

موجباتها فالوجوب لواقع في كلام الشئ يكون بصيغة الفاعل وقولنا انما
قيدها بآخره وكان الوجه في قوله بصيغة المفعول والوجوب بصيغة المفعول
لا يكون التام واللام اعز من على الشئ بان قيد التام مستدركا له ونحو
بنيته لان اطلاق لفظ الوجوب على كل فعل كالظن من اطلاقه قائم بوجوبه
انما على معنى صورة في غيره لا باعتبار تارة عن فعله فبما هذا لا يناسب اطلاق
صيغة المفعول في حال صحتها انه واجب على الطابع وعلى غيره
الا على الجواز واداة الوجوب على بنية المضارع فيحذف اطلاقه على الطابع
وغيره على السواء ويكون مقابلا للثبوت في جميعه ثم ان عدم كونه التام
لما هو من تأثير الطابع ايقن موقوف على حصول الشئ في وضع
الموافق ثم انه اطلاق الوجوب التام على الفاعل والوجه الصحيح للشرائط
لانه على معنى خاص اطلاقه كم سبق في تحقيق معاني الايجاب والاختيار
منه ان الاختيار لما على الايجاب الخاص بانيه الوجوب ان يقع على
فلا يتصور ان يطلق عليه الايجاب شي من معانيه **وقوله** في قولنا هذا
التقدير للتوضيح يعني رفع الاستدعاء الذي يمكن ان يشك من الغفلة
عن معنى الايجاب المتعارف فيه فعل على المعنى المعروف به للمعاني المستكفاه
جواز اطلاق لفظ الوجوب عليها فالتقدير بانهم رفعه وذكرنا الاستدعاء
لاجل ان الوجوب العالي به المسمى بغير تام ولا خلاف عندنا انه المحصور
كان ايجاد العالم فيه صافيا لمصلحة **وقوله** قلنا لا يخرج منه لان الوجوب
التم المشترك يعني ان الوجوب العالي به المسمى ايضا تام لا اعتداه الى
جميع الماهيات في العالم والاراء ونحوه من شرائط الاخر في كل الاماكن

اكتسبوا في

في قوله كيف وجد ذلك ليس لم يذكر من بيان التطبيق فيها أصلاً فإنه
 ما اعتد به من بيان أن قوله من الأفعال وأما ذلك يمكن موجهة في الخارج
 معاً لم التطبيق لأن وقوعه وأما وجهها بأن أفعال الأفعال ليس في الوجه
 لها جواز ليست بحجة على الخارج في ثبات أفعالها لا الوجه الذي في قوله
 وجوده منفصل في الزمن دفعة ومن المعلوم أن لا يتصور أفعالاً منفصلة
 المتعاقبة بالأفعال والأفعال كانت موجودة معاً في الخارج أفلا
 الزمن مكدراً كرهه وظل لا يجري في الشئ المذكور فلا يكون دافلاً
 في المتعاقبة التي يزعمها باستثناء هذا العذر فظهر أن التعقيب المتعاقبة
 بادخال الشئ المذكور فيها جائداً صلاطاً القدم وحاشاً مقدم الشئ
 في هذا التقدير لم يقدم الفعل المطلق إذ فرض عدم الشئ في الأمر
 المتعاقبة يستلزم أن لا يكون من مفردها وهو معنى قدم النفع مع شئ
 كإزدياد في ذلك البقاء السفة في الصور الجسمية وأما أنها لا تتوقف على
 وجودها على ذلك أن يكون مسبوقاً بالقدم لم يتم أن يكون الطبيعة
 الجسمية لا غير متعقبة إلا في ضمن الأفعال مسبوقاً به فيكون عادة متعقبة
 بهذا الحكم في الشئ ولكن على تقدير عدم شئ الأفعال كونه الطبيعة قائمة
 لما يتصور أن يكون فوئها متعقبة فيها لم يتم أن يكون الأفعال متعاقبة وهو
 الفرض في أن يكون قديمة وسبقاً لظهور في هذا العلم أن الأفعال
 والقدم المستعملين كما هو كره وش والقدم الواقعان في الأفعال على ما
 وأما أن الطبيعة إذا كانت قديمة غير القدم المذكور لا يتصور ذلك إلا بأن
 يكون من غير أن يتألف الطبيعة قديماً أو على الحقيقة أن تلك الشرط المتألف

۱۰۰

في كمالها اجتماع النقيضين ويكون
والا يكون مستلزما

11

الاجتماع فيما لا يزال المستحق للحق بالتعلق المذكور في جميع الحالات من حيثية
 يكون الاجتماع في الأثر لا في الموضوع كالموجب تام في الفعل الموضوع
 التوقف وجوده على تلك الشرائط فلا بد من تعلق الفعل الموضوع عن الموجد
 التام وهو الملق ويجاب ان يمكن ان يكون مطلقا على تعدي الايجاب
 بل من تعلق عن الموجب التام ان يكون التوقف هو الفعل الموضوع
 او الشروط المذكورة اذا لموضوع الاجتماع في الأثر مع اختلاف في
 من شروط الشروط بل من تعلق الفعل الموضوع في اوضاع الاجتماع فيما لا يزال
 على ما هو مقتضى الفرض بل من تعلق الشروط لا فيكون تعلق المقام التام
 عن الموجب التام لان التبع اوانه على تعدي الاجتماع الموضوع في الأثر بل من تعلق
 المقام الذي هو الشروط عن الموجب التام فان قلت على فرض الاجتماع فيما لا يزال
 بل من تعلق الفعل التام كونه تاما والموجب قدما قلت نعم كونه تاما هو مقتضى
 عن الموجب التام بل لان الموجب المذكور انما يتم بالشروط التي فرضت في
 مقتضى في الأثر بل فيما لا يزال فيكون تاما اذا حدثت التعلق في خلاف
 قلت تعلق الشروط المذكورة للجمعية في أن حدوث الفعل يتبعه بل ان يكون
 عن الموجب التام فيواز توقيها على امر فاعلم ان اذا احدثنا على ما هو مقتضى
 الفعل في السلسلة المدة وضرة والتعلق عنها فلا حاجة بتوصل سلكه بل يكون بهذه
 السلسلة الصغرى في الأثر فان كانت غرضها تامة على موضوع الفرض في جميع أحواله
 انما ان يكون مقتضى او متعاقبة تعلق الشرع الا ان الاجتماع بل من تعلق
 الملق وقد رقت كما مره فان قلت يمكن ان يكون السلسلة ملتبسة منها بان
 يكون طائفة منها بغيره وان من متعاقبة فينبغي التوضيح طائفة هذا التعدي فلا

تعلق

الاجتماع

لم يتصور من هذه الصورة لظهور ان حكم احدهما لا ينافي ان اثبتت في جميع
 افراد الزمان بان لا يتصور من غير تعلق احداهما في حكم المتعاقبة في اقدم
 قدرا لمستكره الا في حكم التعلق المذكور في التعلق في اقدم التعلق
 عن الموجب كالمسابق يقول وايضا وكذا تعلق لان من يتوجب الضمان
 الذي تقدم ان يتم تقيده كما في غير يقول فان قيل نعم قال بعض الشافعيين
 في هذا المقام ان التعلق بل من ذلك التعلق لحدوث مطلق التعلق الموجب
 من واقع التعلق الذي ذكره في ذيل قول الركن متعاقبة يقول على هذا التقدير
 بل من تقدم الفعل المطلق ثم قال في الاعتراض وكذا ان يبقى ان كل واحد
 من التبعين يكون مع قطعه النظر عن الآخر ومثل هذا التصريح ذكره السيد
 في حاشيته من غير تعلق العين في مثل هذا المقام وبموجبه هذه الحاشيات
 في مقام التعلق والتعلق في الأثر لا في الموضوع اذ قد تقدم ان يكون كلاهما في
 التعلق لا زعمه القائل بل هو حاصلها ان على تقدير حدوث المذكور
 الشروط بل من التعلق وتقدم الفعل المطلق جميعا كما يقول في مقتضى التعلق
 ولا شبهة في ان ايراد ذلك التعلق في مقام التعلق مستلزما لاراد احداهما
 فيكونان متعاقبين في هذا المقام وايضا التعلق في التعلق مع التعلق
 كحريته في صدق تحقيق المقام لا في مقام تعلق الملام وانما الحق الذي
 هو حدوثه على تقدير الايجاب يجوز ان يستلزم المتعاقبة فلا بأس
 بزمها جميعا فلا يحتاج الى امثال الاعتراض المذكور في قوله وقد قلت
 اني التمسك بل من التعلق على تقدير حدوث كل واحد في المطابقين في
 يستلزم الايجاب المقدم المذكور فيكون اعتبار التوقف وما يتبعه

من ابطال التمسك مستدرك **قول** فان قيل في جميع مبرهاين التمسك لا يرد
المذكور واما ان التمسك لا ينفك ليس كما في المطر المذكور واعتبار
التوقف ليس مستدركا فاما ان كان كذلك لو كان المراد ان الارض
منها لا يجاب المذكور قدم الفعل المطلق فيكون تقيده قدوة الفعل
المطلق في كانه من الخلف بل لا يتصور التوقف اجماعا على ان
الاستمرار قدم الشيء على نفسه ولكن يجوز ان يكون مراد التمسك في الداء
منها لا يجاب المذكور قدم العالم بخصه ويجوز ان يكون تقيده قدوة
الشخص المذكور وجوز من كماله في ان وجه التقدير من ان لا يلزم الخلف
في ان توقفه على شخص اوجه آخر وممكن في ان اتمام الدليل الى ابطال هذا
الامتناع فلا يكون مستدركا وليعلم ان هذا التوسيع كلام القس وان
توسيع الامتناع التوقف وما يتبعه من المقدمات وكنت تبعد عما هو مبدعه
اي في تقرير الدليل على وجهه في حدوث العالم كما هو مفاد عبارة القس
وذلك لان ثبوت حدوث مبرهاين العالم ضروري فلو كان مراده ان صورة
مبرهاين لا يجاب المذكور فلا حاجة الى تقرير الدليل الى احواله الماثلة
قبل من حدوث العالم ولا يوافق صورة تقرير قدم معقولية الواسطة
وما اورد عليه من ان الثابت فيها سبق انما هو حدوث الاجسام واما
لا يصح ما سؤل الله تعالى فتدبر واما في وقوع التوسيع المذكور اذ كان
لزم الخلف كما في بيان استمرار الالهي القدم النسخ وسبق على القدم
مطلقا وثبت بخصه بيان استمرار حدوث الخلف اي الالهي برون
اعتبار الامانة بيان استمرار الالهي لقدم الشخص او لغيره فيحتاج

فيه التمسك بغير الخلف من المقدار يكون الاستدراك باقيا فان بعض الناس
في هذا المقام ومثال التوسيع ان مراد التمسك من قولهم قدم القدم بالشخص او
القدم بغيره الا برون والالهي بحدوث الشخص بحدوث الشخص لا برون
حادثه فلا بد من قول لا يكون حادثا له ولا يكون مستدركا وقيل في ذلك
التوسيع هو ان الاستدراك باقيا لانه لا يتم المقدم برونه بان يقول
في بيان المتأخرة ممكن ان تأثيره قدوة وجود العالم ان كان الالهي برون قدم
بالشخص والقدم بغيره الا برون والالهي بحدوث الشخص بحدوث الشخص لا برون
مستدرك في البيان ان اثره لا ينفك فانه لان السوال هو الجواب لا يرتبط
على ذلك بل دعوى الجواب بها اي كفاية لزم الخلف على تقدير حدوث
بناء على التمسك تسليم التمسك المقام الى بيان الاستمرار وعدم الاكفاء
بما هو ضرورة الاستمرار المذكور فيكون اعادة الدعوى المذكورة وتوقع
السوال والجواب على المعنى لو كانت الدعوى مستدركا مطلقا بيان
استمرار الالهي القدم وعدم الاحتياج مطلقا لولا ان كان حادثا له في الجاني
توسيع السوال والجواب في هذا الوجه مبرهاين وليس فليس **قول** وايضا لا
وقع آخر التوسيع المذكور لان هذا الدليل برون التوسيع لا يتم الالهي
المقدرة انما لولا ان كان حادثا بالشخص او لغيره في توقعه في شرط حادث
وقدم عليه لا لا ينفك هذا التوسيع مبرهاين بطله عند المقدم مطلقا فلا يلزم
اجراء الدليل بهذا التوسيع اي قدم مبرهاين برون **قول** قالوا في توجيه على ان
السابقة خصوصا بغيره الا برون فيظهر منها ان المقدرة المذكورة في بيان
استمرار الالهي القدم لعل الاحتياج الدليل المسوق من قبل القس في الالهي

فإن كان يكون السلسله ماضيه جـ ولى اعتبارا من جهة آخرها بالانتهى الى المراتب
في ذلك لا يتبين لكان صورة السلسله والاعتناء في ذلك السلسله ان كان لها اعتبار
مطلقة فيقول مذهبنا ان يكون محصورا بين من هو من قبله فيكون له تميزا خاصا
كلاهما اما في السلسله ان يكون في ذاتها ان تكون في كل واحد من الطرفين في السلسله
الاطراف في ذلك السلسله الذي يحضر في كل واحد من الطرفين في السلسله المذكور
ثبت في هذا السلسله ان يكون في الترتيب الاول والاول المذكور ومنه في كل
الترتيب الثاني ايضا فاقول **قال الشيخ** بل لما ثبت حدوث الاربعه و
عوارضها في الاثبات باقامه الدليل على محض ذلك والاصح المذهب في السلسله
العامة بحدوث الجميع بقوله ولا يقدم سوى الله تعالى وايضا في قولنا
الشيء في ذاتها بقوله ويرى ان يكون في ذاتها دليلا على انها في قولنا
و هو على قولنا وعلى الشيء في ذاته فلهذا في قولنا في السلسله بان الترتيب
فاعلم بان الاثبات على ما في قولنا في ذاتها لا يكون قديما ولا في قولنا في ذاتها
لو كان ذلك كما يشوبه ايضا عبارة الاول ما لا يقل بقوله ولا يكون في ذاته
ما في قولنا في ذاتها لكان اثبات الاثبات في ذاتها بحدوث العالم ورافعا
قال الشيخ ولما ثبت غنوه وجود الجواهر في السلسله
ما في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها
قال الشيخ لم يثبت غنوه في ذاتها في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها
الدليل على اعتبار العقل شيئا ان يكون وجوده وهذا لا يثبت في
اعتقاده ان لا يقدم سوى الله تعالى في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها
عقله لا يوجب المركب كما لا يخفى في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها في قولنا في ذاتها

لا تقصروا

[illegible]

المكت من غير العلم لا يكفي انك في هذا ترجمته كما قد ولا يخفى ان اتمام هذا العمل
 وما يشبهه موقوف على تعين مقدمة صحيحة هي ان مثل الربط الذي
 يكون فيما بين بعض المحاور كربط حركة اليد وحركة القدم
 من ان الثانية مع كونها تحت تأثير وجود الاولى لا يمكن ان يكون
 معها لا غير متفكر منها ان لا يجوز ان يكون فيما بين بعض القدر يكون
 قديم ممكن متوقفاً لوجوده على وجود قديم آخر واجب بالذات مستنداً
 اليه من غير ان يكون له في نفسه فان جواز هذا الاحتمال صافق في هذه العلوم
 والياد وكذا في الكتب بالوجود من هذا النوع من الربط بينهما في
 ان ليس لحياد المهدوم او احداثه محاد في نسبة التأثير
 في حال البقاء او اياد الموهوبه القدر البقاء فنعلم ان لا بد من العلم في كل
 وان سببه ضبط الموهوبه فقط ان يكون في الوجود المكت في الموهوبه المذكور
 وان سببه شيئاً آخر فلا بد ان تمام الدلائل في التوضيح لا بد من العلم
 في حفظ فان الدليل على ان المظهر ليس له بدوان في ضبط هذا الاحتمال
 مما لا يشك في الحيل في ان الاستاورد في سلكه في قواعد العدة لا يثبت
 حدوث العالم انما على تقدير ثبوت موجبه لمسلماً عقلياً متناهياً هو
 ان تصح مقدم على طبيعة العالم من حيث مراح الفهم المشترك بينه وبين
 تقدير ما باعتباره يكون القدر المشترك كمنزلة شخص موجود في الخارج مؤثر
 عندهم سواء كان القدر المشترك موجوداً في الخارج او مفهوماً في انفس اعتباراً
 محضاً لان تصح مقدم على كل في القدر المشترك كالتقدم والحد الذي يكون كقوله
 باعتبار وجوده واعتبار تحقق كل واحد من افراد مظهره ما سوى الله تعالى

والاخر

ولا مقدم على كل واحد من افراد في التقدم والحد من المظهر المذكور مقدم على طبيعة
 ذلك الشيء من حيث هو المظهر المذكور ولا تصح مقدم هذا التقدم على حقيقة
 من مراتب نفس الامر خصوصاً من هذه الكيفية اما من قبل العالم او من
 حدوثه ولا يلزم شيء على تقدير تقدم العالم زماناً او قدم الزمان عن معانته
 حدوث الزمان وان لم يكن زماناً ولا اولاً ولا مستدام خلاف الفرض والوجود
 من تخصيص الكمال والثاني يستلزم المظهر وهو حدوث العالم زماناً على تقدير
 ثبوت واجب الوجود انما في ان قلت يمكن اجراء هذا الدليل في صفات
 ذاته فعمل على تقدير كونه في ذاته في الذات كما هو في الذات مع انه في ذاته
 ان لا يلا شبهة في مقتضى الدليل قلنا مادة النفس يجب ان يكون ممكنة
 ويستحيل ان يكون له صفات موجودة زائدة على ما تفرغ في حاله
 لئلا يكون في اللوانم الموهوبه تقدم مفروض لا يستحيل وجود لوانم كك
 كالشخص فانه اذا فرض ان يكون قديمه فلو انما الزائدة عليها المخصوصة
 كما كنهوا في امور اخرى يجب ان تكون قديمه مع انها يلزم من هذا الدليل ان
 تكون حادثة تحت ذلك الفرض الكسبي فلا يتحقق العمل به بل هو
 استحالة مادة النفس فان قلت مادة النفس ليست لوانم مطلق بل لوانم
 على تقدير وجوده في اللوانم وان شك في هذا التقدير كما يكون في هذا بل هو
 كان المقدري لا قلنا اذا اعترفتم بان حادثة اللوانم على اطلاقها في نفسها
 ذلك التقدير ايها فلا يصح ان يكون مادة النفس فان قلت استحال
 على اطلاقها يستلزم استحالة التقدير في الممكنة المضافة لنفس الامر ولا
 فيمكن ان يشك في نفس الامر على تقدير شئ في نفسه كما ان فساد العالم في

جميع التقديرات يستحيل

في جميع التقديرات المطابقة لنفس الامر ان الممكن على تقدير وجوده في الوجود
 بل واجب قلنا انه انما يتصور فيكون ممكنه بل نفس الامر لا يتغير بغير
 على بعض التقديرات الغير المطابقة للواقع ولو انك تقبلا بانما يتصور بعض
 الغير المطابقة للواقع المتصور المذكور على تقدير عدم الشئ فلا يتصور النفس ايضا
 او انما النفس على عدم وجوده وشمع اقتضاها العبد حدوثه ولا يفسد
 بالمستلزم ان الشئ حدوثه على ذلك التقدير المستلزم ان يستلزم انما يتصور
 فان قلت كيف يجوز التزام حدوث الشئ على تقدير عدم الشئ مستلزم
 ان هذا التقدير مستلزم لعدم وجود العقل انما يتصور على ان لا يوجد
 وان كان المعلوم على ما قلناه غايه الامر ان يكون هذا الاشكال محال ولا يجر
 في التزامه على تقدير وجوده في الوجود فان قلت اذا جازنا الاشكال
 المذكور على فرض محال المعلوم يجوز لنا ان لا نعرف بصدق في الشئ من المتصورات
 اللاحقة التي تكون مقدما على ما لا يصح ان يكون مصدر بعض تلك المتصورات
 لو كان فيها الكمال الاعلى وتأويله ان وقع في القسما واما هذه المتصورات
 مثلا لا نرى لوجود الشئ في الوجود انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما
 يجوز انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 المذكور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 على عقول الملائكة الواقعية تعالى في الوجود انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 هيما وقرينة هذا التقدير شئت قدم الشئ مع وجوده وشمع اقتضاها العبد حدوثه ولا يفسد
 بنا في مطلوبنا ان نفس الشئ على ما عرفت من ان النفس انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 من لا يتصور ان نفس الشئ على ما عرفت من ان النفس انما يتصور انما يتصور انما يتصور

عن قول

عن قول من صورته انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 المستلزم انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 وليد لا يجوز انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 اثبات محال التقدير المذكور في عدم وجوده انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 ما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 اراد به الحدوث النبوي لا غير قوله كما ان الله ولم يكن معه شيئا او الحدوث
 العدمية انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 لا يوفى فان ذلك يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 ارادنا وليس على خلاف ما يدعيه بل يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 الظاهر ان الله لا يغير الله او ردنا الفلاسفة ومن يتصور انما يتصور انما يتصور
 لما يستلزمه المبدأ كالتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 فيجب عليه انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 بولائه المبدأ انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 الالهة المبدعات المذكورة تصدقها انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 فاجزا بالافاق ولا يجرى بعرف انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 كونه شئ ليس انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 السوال في انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 من وجوب كون انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 من المبدأ الى الاربعة ولا يجرى من وجوب انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور

عن موجود ما في شئ على تقدير
 حدوثه انما يتصور انما يتصور
 بنا على عدم وقوعه انما يتصور
 يجوز ان يكون المراد من انما يتصور

اعتقادنا بهذه المقدمات واعتقادنا بانها مساوية لها فمما عرفت من ذلك ان
 يجب تحقيق الواجب تصدق مرتبة من الواقع والواقع كان جميعا سواء كان المقدم
 في تلك المرتبة معدوما بعد مرجح فالصواب ليس مرتبة سابقة وما يراه بطلان
 هذا التمسك وبل انما هو قسما ان يكون قبل الحقيقة من الحقيقة انما هو بالانتماء
 انقطاعا فلا بد ان يكون المقدم الغير الزائد والنازلة لا يكون في مقامها ولا يتم القول
 لان تقدم المقدم العرفي السابق العرفي مرتبة ذات المجرى تصدق على كونه
 من احوال السلسلة دفعة واحدة مستمرة مستمرة على القدرة المشتركة فيتم ان
 يكون الطبيعة التي مسبوقة بمرحلة المقدم فلا يكون قد تميزت بهذا المعنى وذلك
 المؤثر الذي يمتد من حيثها بالافراد والطبيعة في هذا الحكم على ان يكون من حيثها
 فتذكر وعلى تقدير من لا يفرق بين اي نوع المقدم الا انما هو المقدم او المقدم المتكبر
 ان لا ينافي الصورة المفروضة مع حقيقة الحديث على التماثل وبل المذكور مع ان ياتي
 علوم الاولين والآخرين على الصلوة والسلام صرح في رواية جابر الجعفي في انما
 واستدل بشيخ موقوف مقتضاه على بطلان الصورة المفروضة حيث قال في تحقيق
 الحديث لا يمتد من كانه ولو خلق الله من حيثها اذا لم يكن له انقطاعا بعد ولم يزل
 اذا وصفت شيئا ولكن كان الله ولا شيء معه حديث فخلق شيئا قد عرفت ان
 المتناقضة بينهما من جهة ان الصورة المفروضة مستمرة المقدم الا انما هو من حيثها
 الحديث مثلا فلو عرفت بذلك فانضم بطلان التمسك والمذكور بالمراد
 فيه التماثل وتبين الحكم بوجه لا يتكبر الخارج الا من التعديل في حفظه فقط
 سيف الجاهدين وانظر في سلك نظائره المرفوعة لا تعرف الجاهدين انما
 بعض المتصوفة منهم فاشارة تاويل كناية بما تفرق من بعض مثل انما

لا يصح

لا يصح انما الحديث قال الان انما كذا كذا، اما ان يسموه من ان التعيين
 احوال اعتبارية ظهورا باعتبارها بطلانها اسارت فيها فلا يكون معتبرا شيئا
 موجبا ومنه ان لا يلزم الا بغير الحديث تعبرا عن هذا المعنى لا يجوز ان لا
 لكنا وقد صرح به في رواية شيخ الربيع بان من اجل ان كل من كان في مكان
 هو مضمون الحديث القديم كانت كثر محضها في ظهور الحق في النظر
 العين والعلل فتعريف بالتمسك من تلك المعاداة النبوية والوارثا القرب
 على اعتبار هذه المحال الشاعرية والتوهم الباطلة في قلبه لا يمكن ان
 اي شيا على ان كثرنا من ان القدرة اثبات حدوث العالم هو الامام
 المعتقده حدوث جميع ما سوى الله تعالى والحديث الدال على ليس
 المتكلمين في هذا المقام الثقات لا يجوز المذكور الخالف لها بما
 دليل على قوة على ابطال التمسك في الاستدلال اثبات حدوث جميع
 مرجع الاجماع والحديث والخلق انما ذلك توقف اثبات حدوث
 العالم الخلية على اثبات القدرة على الاجماع والحديث فيفقد الى
 توقف اثبات اصل القدرة ايضا عليها بالواسطة وفيه شئ اما
 اولها فلا ان الواسطة غير معقولة في اثبات القدرة بها او لا
 بالامانة اثبات تلك الواسطة وانما ثانيا فلا ان الشئ يسبق
 في سمع العلم ان التصديق بالرسالة الرسل وانما لا يكتب بتوقف
 على التصديق بالعلم والقدرة فيكون اثبات شيئا منها بالادلة
 دورا والحق انما لم يتكبر ذلك على ساعد عليه فمما ذكره لا يشك
 التعويل منها على ما ينافيه كما لا يخفى والما تحقيق انه من اجل ان

3

واقع لبعض الظواهر في هذا المقام حيث حمل المارقة في قولنا ولا اصل
المارقة لغزات الموجد على ما للمادة حيث اعترض على تخصيص المارقة
بان البرهان المنقول اعين بمقتضى ما عليه قوله وقرناه والاعيان المباد
موجودة واقضاة وجود موجود مساو كان هو امر واقضاة كان
او امر باقخص بخلاف جمل سلطنة انتهى وزعم بعض الفضلاء ان قيد المارقة
هنا ليس للتفخيص حيث قال بعض الحكماء ان البرهان العقلي والاعيان
ان لمجرد الوجود الاوهن مطلقا يصدر عن الابداء والاولى هي عين القوة فلهذا
المارقة لغزات الموجد الى الجاهلية اما ان المارقة لغزات الموجد والاعيان
المادية وهر صائفة بالنسبة الى تلك السلطة الموقوفة انما مجردة
المادة المعاني يجب ان يكون مبايناً للعلم بوجه انه في نظر الاطراف
الكلية والتميز **قوله** وهذا لا ينافي في تخرج كما اشار اليه بقيد المارقة
لغات الموجد في وقت وانما في ذلك ان تعرفه ان معرفة كونها
العبارة عن الاعراض المارقة لغزات الموجد حيث تعرف عدم اللزاقة
المذكور موقوف على معرفة ان موجد له هو العبارة بالحق والاولى
وبهذا المعنى في سائر الاعراض فها هو الموقوف موجد لا تعرف حالها
من المارقة والمعرفة فلا تعرف في كل من هذه الملة بتأثير اعلى الدليل
لا والحق ان تعيين الاعراض التي تخص بالجداء والمبدء سبحانه في المارقة
لغات الموجد كما لا يكون في الماهية اذا تميز به عن سائر الماهيات
الابدية لا يمكن ان يكون مستلزاما لان مارقة قاعته بهذا المعنى
ان تكون المارقة صفة للاعراض فاقضاة والماعيان ان يكون صفة

الجزء والاعراض كغيرها من الابدان كذا في السبعة والاربع المذكور ان
 كذا يكون متعارفا عن ممكن سواء كان المتعارف المذكور هو اء وعنا لا يمكن
 ان يكون الحكم المذكور هو جلاله بل يجب ان يكون موقفا هو الواجب
 آخر يكون متعارفا بالنسبة الى هذا القدر وان كان كذا في ابطال
 الواسطة المذكورة لظهور ان العالم محتمل متعارف الى الموضوع يكون
 سابقا لكل المحل فيكون هو الاعم من ذلك كذا في ان لا يقول
 بهذا القدر لا يطل الواسطة التي لا يكون ان يوجد في الموضوع على سبيل
 المستثناة امر متعارف لانه مستثناة و هو بالوجود والعالم محتمل فيكون
 العالم عن الواسطة المذكورة على سبيل التوليد فلا ينفك هذا العالم
 عن دليل آخر وادركه الاشعة في بطلان اصل التوليد مع كذا في قوله كذا
 في توليد محتمل من حيث انه لم يذهب الى ان يكون التوليد انما لا ينفك
 في المقام ثم ان بعض الغرض بعدة ثلث من جهة المتعارف على ان يخص
 قصد التوحيد صرح بالحق بعدة من عدم متافاة دليل الصدور كذا
 العبادة منهم بانه استراة كلام من يقول ان كان الشافعي في الموضع
 فالعبادة مجرورة من تارة الى الجليل لم يرد من عدم تأثير العبادة في العالم على الاقا
 وارجح ان من عدم العلم الافعال انما كانت من انسب جميع الخلق والعدم والقوة
 في عدم كونهم موقوف على العلم لا فاعلم هو كذا في مع القدرة والاضاير
 الصلة القائمة بينه ان يكون وسائط لم يظهر تلك الاضال مع العلم بالاضاير
 الوجود وهذا القدر كذا في كونهم غير مجبورين فكذا في الاضال الستة ان يكون
 في قوله لا في سلسل الوضو الاضال لا يترك ان يكون من مفرغ الوجود

بمناسبت

الافان

في قوله لا في سلسل الوضو ورسالة التوقف لبعضها على بعض في قوله
 الوجود ووصول الى عدم صلاحية غير هذا الوجه كعدم الوضو مثلا
 عند قلة لا يمكن ان يصير صدور الموضوع منه لان مرتبة وجوده انما يمكن
 بمراد طلاله وبذلك سائر الموجود وهذا التحقيق غير قائله الاثارة مع
 بشرها كذا في الحكم بان لا يؤثر في الوجود الا انه لان الحكم يقولون بالوجود
 والارسطو وعقلا لا يجاب بانهم يقولون بالقدرة مما توقف عليها الشايع
 بحيث لا ترتب عليها كذا في الاشياء بل القدرة رومية كذا في الاشياء
 فانهم يقولون ترتب تلك السمة المحصورة على تلك القدرة بوجه عاده
 كما ان الالف انما اذا حمل شيئا ونقل بغير اده ويصير شخص آخر يده تحت
 كذا في قوله لا في الوضع يده في فعله كذا في الامور لا يمكن بالسنن الا انه
 عند انهم وفيه بعد الاضامن من عدم ملائمة هذا النوع من العلم الى الظهور
 ان في صدور المتولين بين مقتضى الدليل وضرورة استناد الحركات الاربعة
 اليهم على سبيل الصدور عنهم كالحج بلا على سبيل التوقف لعام ان كل جميع
 ما يحكي في المورسائط و هو باو عاده ان هذا القدر لا يكفي في دفع لوم محتمل
 بل هو قول بالحق الصواب والالام ان المذكوران كانهما بوجيان في الفعل
 المذكورة بوجيان ليعتق بلافق يقتدر به من كذا في الرقش والاضاير الشمس
 من الاثارة والاضاير في الامور كذا في كونه مجرور او مرفوعا وسواء كانا في
 الضمير في تسمية بل بعبارة روي في تلك الاضال على الواسطة كذا
 بالقدرة والارادة فلا شك في كونه كذا في مقتضى التوقف عن
 توجب الحجة والالامه عقلا على شئ من الاضال لا يتأثر به الى ان لا يبرهنه

الاعتقاد و عدم اعتقاد فی القلوب و العباد المتأثرة بالضرورة الدينية و هو يكون
 تلك الامور بالنسبة الى افعالهم عند المنصف العبد الغير المتأثر بالاعتقاد العقل
 الا كونه في الايمان و لولم يتأثر الايمان و هو ثابت الدار على اليقظة و هو
 عقار لا يتغير مع تغير الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 لو لم يكن و ساعد لم يتغير تلك الاعتقاد ان يكون هذه المقالة في قوله ان الاعتقاد
 لو لم يتغير بالضرورة فقلنا ان الاعتقاد لا يتغير في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 لا يغير عدم الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 اعتقاد او رد الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 موافقا لاعتقاد المعتزلة مع قوله في الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 ان هذا الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 فكلما زاد الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 المعتزلة القائلون بان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 عليها بدلائل قاطعة في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 منها مطلوبهم كما ترى في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 من كلامهم المتداول بين المعتزلة ان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 لا يغير ترتيبه من كلامهم في بيان ترتيب الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 القصير انما مشعر بان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 الاعتقاد ان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 وادارة الحق في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد

الاعتقاد

اعتراضات الفلاس في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 منهم فان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 على الاطلاق لم يتغير في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 قبله لا يتغير في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 تلك المقالة في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 انما ان سلسله المكنات الموجودة بعضها تربط ببعض ربطا وجوبا
 لا يمكن ان تختلف الا في بعضها من الابق و هكذا انما ان يتغير الاعتقاد
 المبادئ التي هو الواجب لذاته فلا يتغير في وجود هذه السلسلة في مرتبة
 الوجوب الابق فكما ان الاعتقاد في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 الوجوب في مرتبة الاعتقاد المترتبة عليها و هو ثابت في الاعتقاد و هو ثابت في الاعتقاد
 على مرتبة الاعتقاد ككسره و هكذا وليس في مرتبة الاعتقاد في مرتبة الاعتقاد
 هذه السلسلة شأن سوى كونها من الوسائط والاسباب
 يحكم ايقاع عدم الترتيب بين هذه السلسلة و السلسلة العظمى المتصلة
 على جميع الموجودات الممكنة في ان الوجوب كل من اياها في نفس مرتبة
 جارية المقطع لهذه السلسلة المذكورة وان ما سواه لا دخل له في ذلك
 كونه من الآلات والاسباب والنظر ان كلام صاحب القصص ايقاع
 على ما قرره في هذا الاصل و المرتبة على ما في غير ما ذكرنا في كتابنا
 على سبيل الصدور الى الغير اذ كانت الواسطة المستندة اليه في مرتبة
 المرتبة المذكورة عقلا كما في المتولدات و لما اذا كانت الواسطة
 بحيث يحجز العقل لا انك كسره و بيان ما ترتب عليها كالمبادئ القوية

لافعال الاختيارية حيث يصح الصدور والاصدور بالنسبة اليها بان
وجوب كمالها على الحق فكل من خرج صادرا عنها صدرت الواسطة عنه
ثم وهذا هو كماله في هذه المنة من صدور الافعال الاختيارية من المباد
مجان وجود المصير مع جميع ما تقدم على فعل الاختيارية من القدرة بالذات
وغيرها صادرة عن غير ما تقدم اصلهم والى ذلك الشبهة المبينة على قائل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ عن ادلة الخلقين الخالفين هنا كما خرج سابقا من الفسحة
والظن كما مر ان المراد من قوله الخلقون في حق تعالي بالايضا الطائفتين
ما تضمنه كثر المتشككين فان في المعارضة الاولى مع جوابها باليقين
يناسب ما ذهبوا اليه لما ذهب اليه من كونهم على ما تقدم في حق تعالي
وتوضيح المبينة في الاول ان حال هذه المعارضة احد طرفي الفعل
واجب والاخر محضه وانما فيستحيل التمكن من كل من الفعل والترك كما هو
مقتضى القدرة فلو تم التمكن المذكور على صحته بالانظر الى شرائط التام
ايضا فيكون كحال العبارة عن الايجاب القابل لاحتوائهم لتمام
جواب الله لايضا كما كيف ولا يتبادر ذلك في فهم الله اذ هو مقرر
بالكسالة المذكورة بالنظر الى الشرائط وانما الخلاف بينه وبينهم كما هو سابقا
في كيفية اقتضاها الشرائط لذلك كحال ان الله هو ان يستقر الشرائط
المذكورة في الامز لا تتكامل فيهم وليس في عبارة الله ما يمكن ان يحل
على مقتضى هذه الحقيقة المشارة فيها بينه وبينهم المناسبة لتمامها

الذات

المذكور في الشبهة وادلة هذا الزام الكسالة المذكورة بالنظر الى الشرائط بتمامها
بالنظر الى ذات العلم من حيث ينسب ذلك اليه من غير الاحتياج بالنظر الى مجرد الذات
كقوله الغاشية فالتحقق ان الله تعالى لا يملكها او لا يملكها كالمراثة في العباد
في ان المنظر ان ثبت الاختيار بالحق القابل للايضا الطائفتين في قولنا لا يملكها
في طبق ذلك في كمالها المقام اليقيني لا يملكها في سبب عدمه ولكن الحق لا يستبعد ذلك
بما يحل في المضاف في غير هذا الموضع في حق الله تعالى في حق الله تعالى في هذا
الخطوط وبعض الاقوال في بعض المصنفين ان هذا الدليل لا يقره الشيخ مع جوابه
ليس موافقا لما تقدم في الحق من موضع خلاف بين المصنفين في حق الله تعالى
المقام وبقية فيما سبق استظهارا بعدم الموافقة المذكورة كون المقصود في ذلك
ان ثبت الاختيار بالحق القابل للايضا الطائفتين كما هو مقتضى قوله في الخط ان
المصنف هذا اشارة الى انهم جميعا يجهلون باعتبار الوجوب المذكور في حق الله تعالى
ان نسبة الخلقين في هذا المقام كثيرة في حق الله تعالى في الكتب الكلامية الا انه لا
يكون مسكينا في حق الله تعالى الا في القدرة مطلقا ومما في الشافعي في خصوص
قدرة الواجب هو الادلة الثلاثة التي اجاب بها الله تعالى ما ذكرنا من ان الله
منه حكمه الا وهو ما تشبه به في مسكنا الشافعي ما وصفه الحق في الاشارة الى
بانه هو السوا القوي الذي عليه يقولون وبمصورون ولطيفه ان القادر حكمه
عليه بان يصح منه الفعل على ما ذكرنا في الركعة لا من الفعل على ما لا يتصور
مجان ان هذا الطرفين فيه من حيث لا يتبادر في الترجيح بالبرهان وان يكون الطرف
الراجح واجبا كحال ترجيح المرحوم فلو كان المرحوم الجواب لحد الطرفين لكان
لغات القادر والحاوية فرق بينه وبين الموصوفين كحال تمكن من الطرفين الا انهما يحصل

المراد ان كان
المراد ان كان

اللائق فيه

177

الى القادر فيكون جوابه ان لا يوجد ان كل العيوب في عبارة الحكم
 الاسم من السابق واللاحق فينبغي رفع الجوابين عن معارضة قوله الـ
 عندنا في رتبة الزلات تعليل المناسبة واثارة الامم عدم
 مناسبة عبارة الشئ انها موصوفة بالثابت لا بالمتغير
 موصوفة بالزيادة الـ الـ الـ مع انها خلاف منسوب المقوم ويمكن
 ان يكون المقوم انما هو الحقيقة المذكورة موصوفة بكون الـ الـ
 المقام بترتبة ما يبرح مرة من رتبة العبارة انما ليست على ما ينبغي لانها
 لا تناسب الا منسوب كل بكون الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 ولكن المناسب على هذا التقدير ان يتناول الـ الـ الـ الـ الـ
 بزيادة الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 على القدرة على الزلات الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 مستقلة لزيادة الزلات الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 تعرض على الجنب والـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 المذكور وان كان مطابقتها لما قصده الشئ لكن لا ينبغي كون اللفظ
 موصوفاً بخلاف المقوم وعدم الجوابين كما هو اعتبار الـ الـ الـ
 عبارة الشئ باللفظ المذكور اربعة غير ملائمة لوجه آخر في العيوب المذكورة
 انما يتبرع على اعتبار الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 اولاً فان جمهور الفلاسفة ايقنوا ان العيوب المذكورة باعتبار العينية
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ

بانت الوقت نياحي انما نظر الما قول الطائفة الثانية ان لا يخلو لا على انما كانت
الوقت وتوثر كجواب ان هذا العبارة مرفوعة ان لم يترتب في التعليل الاشياء
المذكورة بذات الوقت ان الما انما في معنى ما لا يجر او هو الما في الما في معنى
العبارة ان والاشياء ما فيها ان هو صفة تترتب على الطائفة الثانية ومعلوم ان
مذهبهم على ما مرس بقا انهم يملكون بذات الوقت سواء تعلق به او لم تعلق
فلا ينفك الوقت وانه انما هو ان يكون معلقا على الما في الما في الما في الما في
مواقفة الاشياء المذكورة في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
فليس اشياء صدور الفعل في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
قال بعض الاقوال بعد ما علم هذا الكلام على هذا الوجه في الما في الما في الما في
ان يكون مالا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ولا يخفى ان هذه الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
على هذا الاعتبار في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ما يترتب سببا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
العبارة بين واحد على التقدير المذكور في سبب الما في الما في الما في
فلهذا ان الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
الاشياء في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
مذهبهم بل الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
طبق ما ذكره في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
اذ كان محلا بذات الما في الما في الما في الما في الما في الما في
فذلك الوقت محلا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في

ما مر

ما مرس بقا مارجع في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
الوقت على سبيل الوجوب وتعلق اصدوس العالم في ذلك الوقت في
لا في الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في
عليك في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
الوقت في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
انما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ملا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
لعل الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ان يكون في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
على مذهبهم في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
بموجب القدرة وقدرتها في الما في الما في الما في الما في
انما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
فان انما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
وقت في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ولا يمكن في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
ممكن في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
لا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
بما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
الا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في

بالفعل وتعرفت ان رتبة القدرة لا تفعل والركيب ان يكون على السواء
فليس يمكن ان يكون التمكن من الركبة في حال وقوع الفعل في اخرى فالحق في
الماوراء فاورده عليه البحث بعبود السوال والقاض السواء اعبر بالثبات
فرجع لوضع البحث المذكورة في حق الفعل فافهمه في حاله على الاماكن التي
يحيط بعينه مفصلا بحقيقة الحال **فقد** فعبود السوال في التفسير بان
يقا ان كان في حاله وقوع الفعل فيجب وجوده فلا يمكن ان يقع الفعل في
الزمان فيسكن في دفعه بان وجوب الفعل والرك لا يشا في الحال لا يتايل
بالنظر الى ذات القادر فينبغي ان يجاب اولها بان لا يتصور السوال
ولا يحتاج في دفعه اليه ولا يلحق ان السوال لما يعود في طرفة عين في نفس
حيث جعل طرف التمكن الذي هو وجه القدرة ثانيا في حاله وقوعه في
ان التمكن المذكور انما هو في حاله التمكن منه سواء كان فاعلا او مفعولا ثانيا
في حاله العمل بعبود السوال لا يمكن ان يتايل في نفس وقوعه ووقوعه في حاله
يقول يمكن ان يجعل قول النفس في ثانيا في حاله وقوعه في النفس لا يمكن ان
هو ما يطوع السوال فينبغي ان يثبت من انية ولكن تكلف بعبود السوال
فان قيل الثاني بتقدم القدرة وكون التمكن في حاله وقوعه على وجه السوال
الا ان تعرف ببقا في الما في حاله قلنا لما كان بناء المعارضة الثانية في عدم
جواز اجتماع القدرة مع عدم المقدور وتوقع بحد بيان الحكم في تقدمها على
بل اذا لا يتايل المذكور فان لم يعرفه القائل بالتقدم ببقا في حاله وقوعه في النفس
في القدرة كالحادث فلا يتصور على وجه وان اعترف بانها يتصور على وجه حقيقة
المعارضة الا وان القدرة المتضمنة لا يمكن ان لا يكون محققا مع الوقوع

اولا مشايخ

اولا مشايخ واجوب الجواب على ان المعروف بانها كانت من صاحبها لا تقع
بأنها غير حادثة فلا يكون قدرة بالمعنى المعبر فيها بل شرطها شرط تحقق
القدرة ثم ان القاض السواء اراه في بحثه في نفس الشئ بل اننا
منه في جواب اصل المعارضة فقال عود السوال على التعدي من زمانه
ان غدا وجود الفعل في ثانيا في حاله وقوعه في القدرة بلا شبهة وقد عرفنا
سبوقه ووجه سبوقه وعدم موافقته في الطريقة لا في الشارة انهم تنصوا
فيما نحن فيه فلا يحتاج الى القول بان كلام الحق ليس مع الاعتراض في
نفسه في دفعه على غير وجه لا تقدم بعضنا طرفين في هذا المقام ونظن ان
القاض المذكور انما وقع في سوء فهم الشئ كما مرث الاشارة اليه **فقد**
فلا تحقق القدرة على المستقبل يعني كما انه كان يعلم ان اصل السوال في عدم
ان لا تحقق القدرة على ثانيا في المستقبل في حاله وقوعه في السوال لا يمكن
القدرة على ثانيا في المستقبل يعني فيكون التمكن لا يحقق القدرة على
المستقبل في الفعل المعبر في مقام المعارضة المذكورة **فقد** ويجيب الجواب
المذكور في حق تعيين احداهما ان دفع السوال وبيان تحقق القدرة
على المستقبل يعني في الجواب المذكور بان يقال وجوب الوقوع والعدم
في ثانيا في حاله وقوعه لا ينافي التمكن باعتبار ان ذلك لا ينافي في السوال
ويحقق القدرة على المستقبل في مقام الجواب المعبر في حاله وقوعه في السوال
المسبقة باعتبار ان ذلك جواز تقدم القدرة في الجواب مع انه يجوز ان
عدم ان ثانيا في المذكور في دفع سवाल كانت القدرة متقدمة او لا
فيكون الجواب حقيقة هذا الالتزام ويكون محال في تقدم القدرة

١١
 لقوله البين وثبتها ان دفع اصل المعارضة حتى تاج المحجوب المحذور
 بناء على ان جواب المسئلة يكون متبينا على ما تقدم القدرة المدفوعة
 بعوض السؤال الجواب وان يتك هذا الجواب ويجوز ان يكون
 طول المسئلة باعتبار التثبت او لا يجرب ثم طرأ بعد ظهور
 ثم التمسك بجواب فصار **قوله** ان القدرة على الفعل ارادة بالفعل
 مطلق المدفوعة او كذا الفعل مثلا وترك ذلك قياسا عليه فيجب
 اكثر المعارضة انما مقدمة على الفعل وتركه فيجب ان يكون محظرا
 في زمان قبل تحقق شيء منها بل قبل زمان إمكانها انما لعدم إمكان
 حدوث شيء منها يرون سبق القدرة زمانا عندهم ومذهب
 الاشاعرة انما مقارنته لتحقيق الواقع منها ولا يتحقق في هذا
 الزمان الابد وقوله بين وبوده شعرا بان الماد لا يقبله وجه
 فهو الائمة منها وهذا هو احد مواضع الاشتباه في هذا الفن
 ثم ان الاشاعرة تمسكوا بليون ذكرها الشيخ في بحثه الكيفية في
 مع بعض ما روي عليها والمعارضة التي يوجب وجوده في ذلك المقام
 في ذلك لم يثبت بقوله الخلفا لما في المتن في قوله اما المحال
 والمراد بالاولى ما ذكره في الجواب والاشاعرة على ما قرره الشيخ في
 ان لو لم يكن القدرة قبل الفعل بل مقارنته في زمانه فانه يلزم
 المحال بل مقدم العالم وحدث قدرة احدته ضرورة عدم
 انشغال احداهما عن الاخر والاشاعرة انفسهم يوجبون انما ترك المحسنة
 وكره ذلك لظهور انه خارج عن محل الزمان كما صرح به الشيخ في جواب

ان تقدم قدرة احدنا مما اتفق عليه الإنشائيان فلا طائل من ذلك من حيث سطحية
 شأنا كما في الاولين ايضا فالحقيق ان كل انزال للخاصية من حقها ان يقال
 مذهب الاخرى وان الصواب شارب عنهما وتوضيحه البيان ان تقدم
 القدرة في زمان الفعل والترك بان يكون الفعل متمكنا في الحال
 ايما في زمنها فاما في الزمان فتعذر المعادلة انما يتصور ان كان الفعل
 مستقرا في الحال مستقرا او محالا جميعا ما يتوقف على القدرة في زمان
 الحال من خصوص الشرائط وارتفاع العوائق ومزج مجملته وجود الفعل في
 زمانه في عدم صدور رضاء القدرة ورضاها وقت من فاعلا آخر وانما
 بهذا الاجتماع ضروري في القدرة في ذلك فلا يمكن ان يتحقق القدرة
 في هذا الوجه الا ان يبرهن ان جميع الامور في احوالها المستقلة
 للبعد في الزمان يومية كما وقع في احوالنا حيث اصحاب العصبية
 انهم ظاهري وان مقارنتها في وجودها متعلق بالواقع من الفعل والترك
 كما قولنا الاشارة باليد مع ما يكون في الفعل من ان الترك من احوال الطرفين
 لا يتصور الا مع التمكن من الطرفين الاخر وان ما يتعلق بالاحد بهما
 مقدرة في الاستساية ولا مفر للتقابل في الاعراف بخلافه كما كان
 لا يتصور القوت بينهما المانع دعوى الاستساية والتفريق والابواب
 تفريقين بل ابراهيم الماريني فالحق ان القدرة انما هي في زمان امكان
 صدور الفعل والترك على كل ما يمتنع ان كان في واقعا منها في
 هذا الزمان بالقدرة يكون متعاقبا بغير ممكن فيها في سبيل البديهة
 قولنا مستطاع بين الاطراف الذي هو القول مستطاعا مستندة على

والقول هو جواب السؤال **فقد** وجب على الاول والآخر ان يكونا ان التكليف
 لا يتصور ان يكون ما لا يتحقق اذا كان مقتضى التكليف ايقاع الفعل
 حال التكليف مقدم على وقت الفعل لانه مع ان تحقق القدرة في تلك الحال
 محتج عندنا ولكن مقتضاها الايقاع في تلك الحال وتحقيق القدرة في هذه
 الحال ممكن فليس التكليف باعتبارها فالاولا بالحق في التكليف وشأن الحال
 ما بعد فاعلم وعليه ما ورد في بعض النسخ ان هذا هو الجواب الثاني
 والامان من ان هذا التزام ان يكون التكليف ليس ثابتا قبل الفعل وهو حال القول
 ولا شك في بطلان ذلك ان التكليف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 كونه ويا ثم يتلوه ان التكليف لا يتصور في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 الرد انتهى في العلم ان هذا الجواب والابواب ودفع مذكورة في الشرح الذي لا يفتقر
 بانه تغير في بعض النسخ في ان الشرح لا يفتقر في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 بل هو عدم العصبية ان لا يكون التكليف قبل الفعل لعدم القدرة في العصبية ومع
 الفعل لا عصبية ان لا يكون التكليف لا يسلم عدم التكليف قبل القدرة في كل وقت
 العصبية لا يلزم ان قبل الفعل لعدم القدرة والآخر ان التكليف فلا مثالا
 ولا يخفى ان يمكن الاستدلال ان يكون لعدم القدرة في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 لثبوت التكليف بالتقديرات والآخر ومع عدم الامتناع ولا يخفى ان التكليف
 الا بهذا التقدير كما لا يخفى بالاطاعة والآخر في التكليف بقدرة المدقق متعارفا
 القدرة في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع العصبية عندنا واحدة
 ان لم يكن عدم العصبية ان لم يتم الاطاعة ايضا فكيف فكيف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 الصورتين بالتشريع وتسلو الاخرى مع ذلك لا يكون ايضا

ما يلزم

في إطلاق القدرة والتسبب فان لا يتم ذلك في كل وقت ممكن فلا يتم
 الكلام معهم في ان الاطاعة والعقاب في الاطاعة والعصيان بالحق
 المذكورين عندنا من ان يكون التكليف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 هذا الاصل وبعد ان افهمنا من ان التكليف لا يستلزم به الامتناع في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 وان يتبدل لا يمانع من ان يكون التكليف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 ان يتحقق مع القدرة على التكليف والعصية في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 المفروض ومع هذا التقدير يكون في القدرة متحققا ولكن لا يجوز ان يتحقق مع
 التكليف بالاطاعة لا سيما في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 مع كونها شرطية وانما في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 ونعم تكلف القدرة على التصديق من ان كان لا خلاف في ابطال الجواب
 ولكن ارادوا ان يكون في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 في الاصل في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 اولم يكن الايمان كالتكليف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 مع جاز في موضع الرفع **فقد** على دفع هذا اليراد في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 اليراد المذكور ان التكليف في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 اما سواء فرض استمرار القدرة في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 او في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 من دفع ان التكليف غير مشروط بوجود القدرة في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 بدون تحقق القدرة في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع
 عن المخلص والمأخذ في كل وقت ممكن محذرا لا يستلزم به الامتناع

بالايان فلا يعبر عنهم تحقق القدرة عند تحقق التحصيل على القدرة الاولى
 تحقق التحصيل عند تحقق القدرة على القدرة الثانية على ما لا يعبر عن كون
 تحقق التحصيل ببقاء الفعل في ذاته كما لا يفرق بين كونها معقولة وفارقة
 بالان في كونها تحصيلية من حيث تحقق القدرة على كونها التحصيلية وقد روت
 ان الامانة لا يترتب من كونها كذا في صدور التحصيلية عن التحصيلية ممكنة عادة
 كما لا يترتب من كونها التحصيلية كونه لا يترتب بالايان الذي لا يترتب
 قدرة على قط نفيها كونه وقوع التحصيل بالايان في كل معنى انه لا يكون
 التحصيلية بغير القدرة رات العادية لتلحق التحصيلية بالايان والايان لا السعة
 والفرق بين الصورتين قد ذكر في بعض النسخ ان الاول من الثانية
 اعتمادا على دعوى انهما في كل ما يتعلق بالتحصيلية والقادر مطلقا كما هو المذكور
 في اصل الدليل اعراضا بالايان بغيرها وبالفراقة في اصلها الموقوت واعلم
 بالايان في كل ما رتب انما ان يتبع الفعل العلم الله بعدم وقوعه وحق
 ارادة او تباينه بعدمه فان فعله لا يتعلق بالقدرة التي لا تدرك القدرة
 التي لا تدرك الفعل لا قبل ولا يتحقق بالقدرة عند تحقق التحصيل بهذا
 بل واقع الجماع والايان كونه العاقل كونه وقد مضى التمهيد وما قال بعض
 اننا نرى من بعد توتر من كل الرفع بان شرط القدرة هو اجتماع
 مع الفعل لا اجتماعها مع التحصيل لان ما ذكره المحقق انما يكون له وحق
 مع مراد من بعد القدرة انما ان صدق على ان قد رتب الايمان على وقوعه
 القدرة على حصول الفعل انما يظهر في نفسه بعد ان من جملة او من جملة
 من الايمان والرفع واما ما في دة بعض الاقوال فيقول لا يان ان هذا

على ان

لا يان وبقية جواب المذكور ان لا اختصاص لهذا الكلام بالان الثاني ولا
 احتياج على هذا الزعم ان التحصيل ببقاء الايمان في ذاته كما لا يان
 منطوق الجواب المذكور في حال تفرقه من حيث هو من ان يكون التحصيل
 متعلقا ببقاء الايمان في الحال بالحق الذي يثبت في كل ان بناء على اشياء
 تحقق القدرة فيما يان وقوع التحصيل بالايان في ذات هذا الرفع
 المقصود من تحقيق التحصيل بالاعتبار كون متعلقا ببقاء الفعل في
 الحال كما هو منطوق الجواب فتدبر قولنا على ان التحصيل مع المقصود
 الشق الثاني يدرك ان لم يتم عدم تحقق التحصيل على القدرة
 في ان كان كان ما ذهب اليه البعض من غيرهم كالحكم كالحكمين كون
 لا يوافق طريقه في الدعوى فانما ذهب الى انه باق على حدوث
 الفعل من منقطع بانما لا ينسب بهذا المقام وقع الايمان المذكور
 بالايان طريقته حيث لا يصير عدلا فظهر عيب اصل الرفع باعتبار
 تحقيق الشق الثاني في فهم في اصل هذه العلاقة ان التحصيل
 انه يكون مستمرا متعلقا في الحال في ذاته كما لا يان منه مع باعتبار
 تحققه في حال تحقق القدرة كما في صورة تحقق الايمان في الحال في ذاته
 كما لا يان في متعلقه بتحصيل الحال بهذا التحصيل قولنا لا يان في التحصيل
 قال بعض الفضلاء اقول لا شك في تحقق تحصيل الحال في نفسه ذلك
 التحصيل ولكن مع سبق القدرة لانه لو لم يسبق القدرة على الفعل والقادر
 في ذاته عدم الفعل لا يان انما ان يكون التحصيل الذي به يحصل فعل
 المقدور منه يعني هذا التحصيل موجودا مع القادر في ذاته عدم

والجواب انهم يتصلون به اقله الا ان مع شدة ضعفهم في حال الدليل المذكور
 وان كان لا ينبغي ان يكون له دفعه كالأزام عدم استتالته الى
 زمانه الكونيين مستنداً بجواز بلوغ القوة والضعف الى حدته مع
 الزمان و قد لا يتصور ان نسبة مراتب القيل الى الجبلية والضعف
 وان كانت غير حتمية لكنها عادية ونسبة الزمان الى الزمان
 معتدلة به وقد يبرهن اقله على ان المقياس ان يكون المقدار نسبة
 الى مقدار آخر لا يبرهن تلك النسبة بل هي النسبة العادية و قد لا
 الشهادة هو انهم عن ان البركة في الجواب وتورده في وجه سقط
 عنه ما دفعوه به من ان اقتضاها حركة مخصوصة باعتبار القوة والارادة
 وحجم الحركة مسافة مخصوصة قدر معين من الزمان من دون
 الاربع المثلثة فيه و قد لا يكون بازا المعادوق فاذا كان
 الاربعة الثمانية باعتبار المقياس القوي ساعة فحينئذ يكون باعتبار
 الضعيف اربع ساعات ونصف ساعة فيكون زمانه عديم المعادوق
 ساعة و قد لا المعادوق الضعيف ساعة ونصف فلا يتساوياً
قوله كذا في ما يندرج تحت هذه القابضة ما هو مساوئ للفرص
 المتعلق بها من ان لا نسبة الى حساب الزمان لعدم القابضة في ان كان
 افعالهم ليست معلومة بالاعراض عند ان شدة بل هو معين في العزلة
 القابضة بشدة الفرص والقابضة لا تقبل كاستمرار التكليف والاشارة
 القابضة لا تستمر الا بقول شدة الفرص والقابضة لعدم شدة الفرص
 المذكورة لا استمرار التكليف متعلق عليه بين الفرصين ولما لا يبرهن القابضة

في الثالث من

مطلق

مطلق ما يترتب عليه من النتائج او لم يثبت القابضة المساوئ للفرص
 في الواقع يكون في جواب الزمان عدم العلم بالعلم من تعيين القابضة
 وقد توهم بعض النظار في هذا المقام ان هذه القابضة هي كونه
 للتحصيل لا يتبع بالنسبة الى التكليف بل هو القوة به فاعترض بان هذا
 انما يكون له وجه على تقدير ان يصدر التكليف عن المطلق ولا يتبع
 فامية ان سببته لا ينافي في خلاف السبب في بعض المواد المانعة او
 فقدان شرط او غيرها اذ لا يلزم ان يكون سبباً تاماً مستقلاً
 بل هو الشرائط والاعمال الموانع **قوله** وبحق ان الزمان المذكور لفظ
 قال بعض النظار ان يكون تقييداً من سبب الاشياء على ان افعالهم
 في الزمان وقدره اختيارية ثم لا ينافي في الزمان في الزمان في الزمان
 ومن المصطلح ان كان الله تعالى خلق مع الماوراة غير مؤثرة في ذلك
 يتوهم كونه اختيارياً و لا ينافي في القدرة و بناءً على هذا المعنى على
 ان افعالهم غير متناهية في الزمان واقعة باختيارهم بان جعلهم في الزمان
 وخلق فيهم قدرة مؤثرة في افعالهم عند تعلق الارادة بهم بافعالهم في الزمان
 ان القدرة مع الفعل هي حقيقة بالذات كعمله على واحدة وقوله
 المعزلة انما قبله في قبلة بالذات كتحريم المعزلة على المعزلة في الزمان
 الزمان في كونه القدرة قبل الفعل او بعد الفعل على ما زعم النظار
 وفيه ان كون زمانها بهذا القليلة والمعية الزمانيين كما شاء الظاهر
 من ان يكون من حيث صحف المتكلمين ولا ينافي في مهارتهم المستقلة في
 هذا المقام بقول الله تعالى ويكره ان يقع القدرة على المستقبل مع عدم

في الحال وقدر الشئ عبارة عن التمكن من الفعل في زمانه والوقت المحقق في
 زمان الزمان قبل او بعد وجوده وكيف ولو كان الزمان كما هو في حصاره
 كما بان المذكور ان هذه هي المعركة غير متساوية في حصار الزمان المعركة
 بعضهم مع بعض في زمانها والوقت في الفعل او انشائها في غير معقول او انشأ
 هذه المعركة كما ان الزمان في نفسه قد يكون في زمانه اريد بالقدرة في حال
 بعض المحققين انهم ليس بهذه القوة في انشائها في زمانهم دون هذه الاشياء
 القليلة فيكون قدرته غير متوفرة في انشائها في زمانهم دون هذه الاشياء
 فانهم لا يقولون بان قدرته في انشائها في زمانهم فلا يكون قدرتهم
 بهذا القدر في انشائها في زمانهم كما عرفت انهم ليسوا بغير
 الماهية بعد التاثير بالفعل في انشائها في زمانهم فلا يكون متوفرة وقد عرفت
 ان الشئ في حجب الكليات الغيبية حيث قال بعد ثبوتها بالقدرة
 تارة بانها غير متوفرة في الزمان والارادة في نفسه يكون مبطلا لا فعال
 تحلته فان قيل القدرة الهادئة غير متوفرة عند الشئ الاشعري فلا بد من
 في نفسه من التفسير في ان الشئ بان ليس المراد انشائها بالفعل في القوة
 في انشائها في زمانها التاثير في الماهية وما هو به الا مدعى حيث قال
 القدرة صفة وجودية في زمانها في الابد والاحداث باقية وتصور
 محقق قامت بها بالفعل لا من الزمان والترك بدلا عن الفعل والقدرة
 الهادئة فيكون لم يؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الازمنة انتهى ولا يخفى
 ان في هذا الكلام يعرف ان الاشئ مع قوله بان القدرة لا يتعلق
 الا بالظرف الواحد يمكن ان يقول ان القادر في هذه المعركة والترك

في الزمان

في الزمان والقدرة في زمانه عبارة عن التمكن من الفعل في زمانه والوقت المحقق في
 زمان الزمان قبل او بعد وجوده وكيف ولو كان الزمان كما هو في حصاره
 كما بان المذكور ان هذه هي المعركة غير متساوية في حصار الزمان المعركة
 بعضهم مع بعض في زمانها والوقت في الفعل او انشائها في غير معقول او انشأ
 هذه المعركة كما ان الزمان في نفسه قد يكون في زمانه اريد بالقدرة في حال
 بعض المحققين انهم ليس بهذه القوة في انشائها في زمانهم دون هذه الاشياء
 القليلة فيكون قدرته غير متوفرة في انشائها في زمانهم دون هذه الاشياء
 فانهم لا يقولون بان قدرته في انشائها في زمانهم فلا يكون قدرتهم
 بهذا القدر في انشائها في زمانهم كما عرفت انهم ليسوا بغير
 الماهية بعد التاثير بالفعل في انشائها في زمانهم فلا يكون متوفرة وقد عرفت
 ان الشئ في حجب الكليات الغيبية حيث قال بعد ثبوتها بالقدرة
 تارة بانها غير متوفرة في الزمان والارادة في نفسه يكون مبطلا لا فعال
 تحلته فان قيل القدرة الهادئة غير متوفرة عند الشئ الاشعري فلا بد من
 في نفسه من التفسير في ان الشئ بان ليس المراد انشائها بالفعل في القوة
 في انشائها في زمانها التاثير في الماهية وما هو به الا مدعى حيث قال
 القدرة صفة وجودية في زمانها في الابد والاحداث باقية وتصور
 محقق قامت بها بالفعل لا من الزمان والترك بدلا عن الفعل والقدرة
 الهادئة فيكون لم يؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الازمنة انتهى ولا يخفى
 ان في هذا الكلام يعرف ان الاشئ مع قوله بان القدرة لا يتعلق
 الا بالظرف الواحد يمكن ان يقول ان القادر في هذه المعركة والترك

فيتميزها بالاشارة والوسم لم يتركها بل كان منشاها ذلك الشئ الاول الذي هو
 انفسا من الزمان بالذي طابقه المعنى وادركه ان في هذه الطائفة
 على ما في شئ الموافق لغيره وجوب الشئ لا جاز ان يندفع تحتها الا ان الفعل يكون
 من حيث الحقيقة من غير ان يكون مع ذلك كالمشكلة فيجب ان كان تأثيره في
 عدم تحقق شرائط التأثير بها قط كما هو المفروض في هذا الشئ فظهر ان
 اقتضاه الحق من تطبيق الشئ الثالث على ما ذهب منه الطائفة في غير
 كون الزمان لفظا لشيء فيجب ان يكون الزمان بين الترتيبين معنوية في
 الشئ او اقرب من ذلك ان يراه في العقدة في هذا الزمان كما يظهر من احوال
 باطراف مما لا يتم من غير ان يكون بالمثل وهو من نفس القوة المذكورة مع
 اجتماع الشرائط برصوم اقرب ولا يكون القوة المذكورة وسائر الزمان
 بالنسبة اليه كما لا تاتى والاسباب في كون قوله في شئ في باطن النظر
 فظهر من ان اجتماع الشرائط ولا يمكن ان يكون بالنسبة الى الطرفين
 الفعل والترك كالمعلوم وقومها معا بالنسبة الى الطرفين الواقع منها وهو
 ذلك لا يتجلى بالنسبة الى هذا الطرف مستتم مستمرا معا في الواقع
 هذا الطرف في زمان ذلك لا يتجلى فلا يكون العقدة بل هي المذكور في الفعل
 ومتعلقا بالدرجة المقدورة من مقاديرها فيكون المعنى ان يكون في
 على ان ذلك لا يتجلى لا يمكن حصوله بالنسبة الى الطرفين الا في شئ
 لظاير من وجوب طرف وامتناع الآخر فلهذا لا ينظر في كون الفعل الا في شئ
 مستمرا لكونه على شئ من شرائط التأثير بالنسبة الى الطرفين فيكون
 الاتجلى في وجوب شئ مستمرا اجتماع الوجوبين في الطرفين والعشاق

في الزمان

في اجتماع اولوية وقوع طرف مع اولوية وقوع الآخر لغيرها باعتبار باطنها
 على انفسا من الزمان مستمرا في النظام ان قال لا بد من وجودها من باطنها بالفعل
 والآخر بالتركيب فيجب الاشارة انهم لم يقدموا ذلك كما لا يتجلى على ان
 الواقع لم يكن المعاصر في وقت وقوعه في الزمان وملا فظهر ان كل طرف في الطرفين في
 الترتيب والاختيار ويؤيد ذلك انه بعض المشاير رد على الحق في الزمان
 فيما اورد من دليلهم التناقض من ضعفه لان الحضور الاشارة في الاجتماع الى
 العلة وهو انهم يقولون ان الفعل يحتاج الى القوة سابقة عليه ومقتضى
 من كلامهم ان العقدة في الزمان كما لا يتجلى في الفعل الذي يتلوها في شئ
 زمانا مستمرا في الزمان في اختياره في الزمان وان لا يحصل هذه العقدة
 يحصل من رتبة متفرقة عن التكمين والعقدة فان في التكمين من طرف الفعل
 الروية فالروية المتقدمة متفرقة عن التكمين وهو العقدة وقد ان هذا
 من الاجتماع لا يتجلى مع الفعل فتكون الحضور الاشارة في الاجتماع الى العلة
 لا يتجلى في الاجتماع في عزمه هذا لا يرجع الى ما حصل من فطرهما
 صورة في الزمان فيكون وجوده في الزمان اعم من احوالها ليس بالبدن
 مما ذكره القوم من اجتماعها لم يكونا في الزمان فيكون تصويرها في الزمان
 من ان الزمان هو وجودها في الزمان الا ان المعنى لا يترشح الى سياق
 دليلهم الاول وهو ان التكليف الحق مستمرا لا يتجلى في الزمان
 والعقاب انما يقع في الزمان كما ان العبد مستمرا في فعله في الزمان
 متكمنا في الحال من افعال الفعل في ثمة الحال اذ لم يتحقق الاستقلال بهذا
 الحق لكان عند التكليف المتقدم على وقت الفعل لا يكون غير قادر على التكليف

على ما في شئ الموافق لغيره وجوب الشئ لا جاز ان يندفع تحتها الا ان الفعل يكون من حيث الحقيقة من غير ان يكون مع ذلك كالمشكلة فيجب ان كان تأثيره في عدم تحقق شرائط التأثير بها قط كما هو المفروض في هذا الشئ فظهر ان اقتضاه الحق من تطبيق الشئ الثالث على ما ذهب منه الطائفة في غير كون الزمان لفظا لشيء فيجب ان يكون الزمان بين الترتيبين معنوية في الشئ او اقرب من ذلك ان يراه في العقدة في هذا الزمان كما يظهر من احوال باطراف مما لا يتم من غير ان يكون بالمثل وهو من نفس القوة المذكورة مع اجتماع الشرائط برصوم اقرب ولا يكون القوة المذكورة وسائر الزمان بالنسبة اليه كما لا تاتى والاسباب في كون قوله في شئ في باطن النظر فظهر من ان اجتماع الشرائط ولا يمكن ان يكون بالنسبة الى الطرفين الفعل والترك كالمعلوم وقومها معا بالنسبة الى الطرفين الواقع منها وهو ذلك لا يتجلى بالنسبة الى هذا الطرف مستمرا مستمرا معا في الواقع هذا الطرف في زمان ذلك لا يتجلى فلا يكون العقدة بل هي المذكور في الفعل ومتعلقا بالدرجة المقدورة من مقاديرها فيكون المعنى ان يكون في على ان ذلك لا يتجلى لا يمكن حصوله بالنسبة الى الطرفين الا في شئ لظاير من وجوب طرف وامتناع الآخر فلهذا لا ينظر في كون الفعل الا في شئ مستمرا لكونه على شئ من شرائط التأثير بالنسبة الى الطرفين فيكون الاتجلى في وجوب شئ مستمرا اجتماع الوجوبين في الطرفين والعشاق

غير القادر فيجب اعتقاد ان الاشاعة بالذات فيهم زعموا انه لو كان السبب متحركا
 مما يقع تحت قوتها وقوة الحركة المستمرة فيكون له دور في عدم جواز المقدورين
 قدرتين فيخرج عن سلطانها ويعدم قدرته فان قلت الاشاعة بوزن
 المقدورين قدرتين وانما المتكامل المعزلة فيكون بوزنهما يكون المقدور
 باين قدره وكسب لا يبين قدرتين مؤثرتين ولما كان ذلك سببا في عبارة
 على سبب ان الاشاعة بالمقدرة الغير المؤثرة في الواقع يكون المقدورين
 مقدورين في الواقع قدرة مؤثرة والمعزلة المتكاملة لم يالوا في عدم
 عدم قدرته بل بالبرهان المشاع قدرته تعالى بعض مقدور الصباد
 كما يجوز تفصيل بعضها ان تقع في نفس ذاته تلك الامور التي لا يمكن ان لا يتغير
 قضية العدم في تمام الحكمة عليهم وان لا يتأثر ذلك سلطانها في الثاني ان
 المؤثرين بعد الاتفاق على ان المؤثر في الفعل لا يتأثر فيجب ان تقدم
 على ثباتها في العقل على العقل كغيرها من المسائل في علمها صاحب
 المواضع اختلاف المؤثر في الفعل الصباد في ذاته حيث الاشاعة الى ان
 المؤثر في ذاته هو قدرة الوجود وانما في عبارة بخلق قدرة غير مؤثرة
 فيهم عند خلق الفعل بقدرة اعتقدوا اناسه الصباد ان المقدم عليه
 هو المؤثر فيه من قدرة الوجود ولما ثبت المعزلة الى ان المؤثر في قدرته
 لا قدرته المتقدرة ان قدرته فيجب ان يكون مقدمة عليها المتصور
 التأثير المذكور في وجود هذا الوجود ان الشهادة ذكره من غير المعزلة
 من فضل المعزلة ان قال الا قول في فعلها في الاول والا في الثاني في
 وكذا القول ان لا يفعل والعقل لا يكون الا في الثانية ويؤثر في

ان صاحب

ان صاحب المطاوعة ذكر في حاشية اننا لم نعلم على القدم ان تعلق القدرة
 معناه ان يجادوا في الجاد الموجود في حق هذا الوجود ان يكون مقدور
 من الاشياء الذي كونه في دليلهم في الثاني احتياج الفعل لا يتأثر في
 الى المؤثر الذي يجب تقدمه عليه كما تابنا على القضية المستحق
 عليها بفعل ذلك لا يتأثر في الا بوجه التي سبق ذكرها والمجرب
 اللائق عند ان يقع انما يجب على القضية المذكورة تقدم المؤثر
 الحق في وهو القادر لا ما يستدعي التاثير في جاز ان القدرة فان
 مع كون القدرة مؤثرة او غير مؤثرة ان المتصف بالقدرة
 هل يؤثر في قدرته ام لا انما هو الوجود الذي يمكن ان يكون
 باعثة في نوع الوعيان في هذه المسئلة وانما ان يكون انما
 انما فيهما في الاعراض في انما في كل نوع من كلام بعضهم
 بانما في الشرح في الاشاعة من استدلهم على المعية بان الموضوع لا يتغير
 في انما في فلو كانت قبل الفعل لا تعدت حال الفعل فيكون وجود
 المقدور بدون القدرة والمقدور بدون العلة ويخرج في غير
 جواز ان المعزلة لا يحتاجون في قوله بتقدم القدرة الى القول
 يتأثر في ان بعضهم يوزعون قائلها ومن اوجب منهم قائلها قال
 باحتياج تعلق الباقية بالمقدور كما في بعضهم كالنظام والكيفية
 وافق الاشاعة في عدم تأثر الاعراض مطلقا ولا ان مقصدا الاشاعة
 من هذا الدليل كما هو في الشرح هو الا انما على المعزلة والا فيهم لا يتأثر
 في انما في القدرة في ذاته فيمكن ان يكون باعثة في نوع طائفة في

في بقا القدرة وعدم بقاها اذا كان القائلون منهم بقاها فمفهوم
 في ذهابهم لا عدم بقا الاعراض وكانوا قائلين بعدم جواز بقا القدرة
 كقولهم في مطلق الاعراض كمن لا ارضي معلوم والثاني اني لما
 نقل عنهم شرح الموافقة من قولهم بعدم الوجوب لا عدم الجواز كما
 قرئ في كل ما يعلم من عبارة بعض صرح به صاحب الموافقة حيث
 قال وقالت المعتزلة القدرة قبل الفعل فمفهوم من قائلها انما
 وجود الفعل وان لم يكن قدرة عليه فان شرطها لينة ومفهوم
 منها انه انما لا يذهب عليك لانه في النية كما عرفت من نقل شرح
 الموافقة انما هو وجوب فعلها جواز استقامتها حال وجود الفعل لوز
 تحققها ايضا في تلك الحالة والفرق بينه وبين عدم تحققه الا ان
 الفعل كما نقل في نظام الا ان بقا القائلون منهم بعدم جواز بقا
 الاعراض مطلقا كالنظام والكلي بحسب ما يقولوا بعدم جواز بقا
 القدرة لا محذور فيكون في النية كما عرفت في وجوب وثانيه قوله
 وكلام الحق يمكن ان يكون تاما الى الابد فيكون من احوال
 مقصرا في النقل وتحقيق ايضا فاحر ارض ان طاعة المدعي في مثل
قوله وايضا كان الدليل الثاني على صحة ما صرح فيه بان القدرة
 غير محتاج اليها عند حصول الفعل ولا يلحق ان انما يدعى عدم
 بقاها عند المستدرك لان عدم جواز تحققه الا قبل الفعل كما هو
 المدعى مع ان هذا الدليل على ما قرئ من موافقة لا يدل على عدم
 وجوب النية ايضا فانه قد مضى بان انه جاز يتعلق القدرة

بالفعل

بالفعل فحادث حال حدوثه ثم القدرة على البقاء والبقاء والبقاء
 بيان الملازمة ان المانع من تحقق القدرة بالبقاء ليس بالاكونه تحقق
 الوجود والحادث حال حدوثه محقق الوجود ايضا انما هو انما
 يدل على عدم جواز تحققه بالفعل حال حدوثه فيمكن ان يكون
 ذلك وجوب بقاها كغيرها بشرط الوجود المقدور كما هو منسوب
 الطائفة الاولى منهم **قوله** فان قيل لعل المعنى انما كان الحق في
 الحقيقة السابقة لا بقدره انما يقول ويمكن الجواب ان المانع من
 الدليل المذكور لا يلحق المانع من تحققه خصوص ما في قوله ان
 لما اورد عليه صدر منه انما يشبه استشهاده لتوسيع الكلام المقصود
 مع جوابه بان التوسيع ان يمكن ان يكون اعتقاد المعنى ان القدرة
 صالحة من القوة التي تقتضي ان يشترط معها عدم تحقق شرطها
 فلا يتحقق الا قبل الفعل فاما في القدرة اذا استدل على عدمها
 بان في وجودها لا يشترط وجوده بتحقيق شرطها الا ان لا محذور
 وفي عدمه عدمه كذا فلا يتحقق القدرة المشروطة بانها لا محذور
 في حاله كما لا يخفى لطفه انما يجب عنه بمنزلة جواب الحق ان
 انما يشترطه ان يكون القدرة في حال الوجود او العدم شرطها
 بعدم منقاة الوجوب باعتبار الشرط لظهور القدرة لما فاته لما
 اعتقده فلا بد له بناء على هذا الاعتقاد من التزام كون القدرة متقدمة
 على المقدور مجتمعة مع عدمه ولهذا قال ويمكن اجتماع القدرة **قوله**
 قلنا لا يسب هذا التوسيع كما ينبغي شيئا مما ذكر ان يقولوا بغير

القدرة في ادفع الاعتقاد المذكور انما يناسب الحكم بوجوب اجتماعهما
 لعدم الامكان والاحتياج ان يترتب على ان المتبادر لا يمكن ان يكون
 الخاص والايكوان يكون المراد به الامكان العام الخلق للوجوب
 كما ان الشارة اليه وعلى تقدير ان يكون المراد به الامكان الخاص
 يمكن ان يكون اختياره على الوجوب للاستشارة اما ان في جوابه
 الدليل على الخلق من حيث هو ان هذا القدرة وان كان مذهب فوقي
 وقد فهم بعض الفضلاء ان مقتضى المنع عدم مساعدة هذا الوجوب
 انما قول الحق المعنوي بلفظه ولا يكون فتا الى لا يسعد قوله
 اجتماع القدرة على المستقبل مع عدمه في الحال لان هذا مشروط بان
 قابلية القدرة بوجوب الوجود ولكن لا يقول انما يحتمل مع عدمه
 ان القابل المذكور في القدرة راسا انه هو بوجوب هذا فتأمل
 قوله والاول في توجيهه والجهل ان المناقضة التي بها وضع التوجيه الاول
 يتوجه على هذا التوجيه ايضا سواء كان اعتقاد الحق موافقا للواقع
 الاول والثاني من المعترضات فان القول بوجوب التقدم مطلقا
 مستلزم للقول بوجوب اجتماعهما مع عدم المقدور لان قول الحق
 هنا باعتبار قولهم لا يمكن فان المناسبات ان يقول الحق في متعاليهم
 ويمكن وفيه لا يمكن ان يقر الاول ايضا على وجه يتقبل مع ذلك الغلط
 كما لا يخفى فينا سبب قول الحق فلا يتوجه عليه المناقضة المذكورة
 قوله لا يكون ان يحتمل مع عدمه بناء على ما مر من اعتقادهم ان القدرة
 على الفعل انما كانت قدرة على حقيقة اذا كانت مستحقة للشرائط

في الامكان

وفيه لا يتحقق تحقق الفصل عادة فلو كانت في حال عدم الفعل يجب
 ان يتحقق الفصل في حال عدمه فليكن اجتماع النقيضين وقار بعض
 الفضلاء امتثالا لهذا القول ان عدمه لا يجوز ان يكون متعلقا
 بالقدرة لانه لا يمكن ان يكون مقدورا وايضا يكون نفيها
 والنية لا يتقبل التاثير في جواب الحق بانه يمكن اجتماع القدرة مع
 عدمه بانه متعلق في ذلك عدم الفصل بما جاز في الزمان المستقبل
 فلا يجوز ولا يلزم من هذا كون عدمه ان القدرة انه هو وفي ذلك
 ان الكلام في القدرة على الفعل وان كان قد توده ان لا يكون القدرة
 على عدمه معقول لا لا غير بوطر وتوهم ان وجوده كونه قبل الفعل
 مستلزم لتحقق عدمه او لتاثيره في لا يتصور من عاقل ولهذا
 لم يتصور من احد من هذا التوهم وعلى تقدير ذلك لا ينبغي لغير المتخصصين
 لوجوب امتثال ذلك **قوله** متحققة في الحال المناسبات المقام ان يقول
 ممكنة في الحال المتناقضة قول الحق ويظهر للمباعدة المتقدمة التوجيه
 السابق فانهم **قوله** هذا راجع الى الاشوية لا يخفى ان الزعم على ذلك
 انما راجع الى ان القائلين بالاجابة مبادى جميع انهم موافقون
 له في قدرة الله والحق فيها فالاعتراض لا ينسب اليه
 بجعل حقيقة القدرة بما قبل الفعل متحققة في حال انه وفيه ان حكم
 التحقيق ايضا حكم الذي عدمه مناسبة المقام فالحق في توجيه كلام
 الحق انه توره موافقا لطيف المحمل فتذكر **قوله** **والشئ** وتوهم الدليل
 الثالث قرينة فليس المحمل هذا الدليل به جوازه بقوله المعاصرة

المتعلق هو

فلا يكون انزياحاً لونيّاً محضاً لانها لا تضاف الى التاثير لا عدم التاثير في الكلام
 يعني ان يكون سندا للشيء الملازمة في قدر اعتبار التاثير في القدرة على
 التاثير في ان يكون القادر مؤثراً في التاثير انما يتصور ان يكون مؤثراً
 اذا كان التاثير فعلاً عند الفعل الذي يتاثر به كذا عبارة عن انشاء وان يكون
 فعله ضرورياً وحيث ان يكون سندا للشيء بطلان الملازم على تقدير عدم اعتباره
 التاثير في التاثير في ان لا يكون التاثير في القدرة بالتاثير في ان لا يكون التاثير في ان
 تعلقها بمستلزمها التاثير في ان لا يكون التاثير في ان تعلقها عن انشاء الفعل
 وهو ليس بفعل فيستلزم ذلك الوجه من المذكورين في عبارة التاثير في ان يكون
 اللازم لان التاثير عليه في التاثير المذكور في ان يكون التاثير في ان
 ليس في فعل عبارة المقام اشارة الى ان الوجه من المذكورين لبطان
 اللازم وتوجبها بالنسبة الى ان لا يكون التاثير في انشاء الفعل الذي هو
 عبارة عن التاثير في ان يكون فعله عند التاثير في ان يكون
 متعلق القدرة كما هو من المصاحف بالانشاء المذكور يمكن ان يكون
 متعلق القدرة وان كان انزياحاً في معنى تعلقها به تعلقها بالبقاء
 قال بعض الاقوال في المناسبات في العبارة في عبارة الخشبة ان هذا يقال
 ليس في كون التاثير متعلق القدرة كون التاثير في انشاء
 الفعل فيكون متعلق القدرة فان الاستنباط لا يقع في ان التاثير في
 ان لا يكون التاثير في تعلق القدرة بالتاثير في انشاء الفعل في انشاء
 انهم ولا يخفى ان الخشبة في حده وتفسير كلام المقام على وجه ينطبق على ما هو عليه
 وظن ان ما ذكره في تفسيره الصق به في قوله ان كلام المقام على هذا الوجه

غير مناسب وانما المناسبات لو كان مراد هذا المقام ان بيان توازن
 تعلق القدرة بالانشاء المذكور فانه هو مناط الجواب في المكان في
 موقعه وتوجبها بالنسبة الى ان التاثير في الوجه من ان انشاء الفعل
 ان التاثير في فعل العدم في يتوجب عليه ان العدم في محض لا يتصل
 لقوله ان يكون انشاءه في ان يكون ان يكون انشاءه في ان يكون
 لعدم مشيئة ولا يخفى ان محض هذا الكلام من المقام على ما هو عليه الخشبة
 من ان الوجه من المذكورين بعيد جداً في ان نسبة الكلام في انشاءه
 مشيئة بالشيء في ان يكون بعض الاقوال في ان عبارة المقام بالنسبة
 الى ان لا يكون بطريق الاستدلال وبالجملة وبالنسبة الى ان التاثير في ان
 التاثير في ان لا يكون وقار التاثير في السكينة في توجب كلام المقام وهو ان
 ان الملازمة الاولى وما ذكره في البيان في ان لان الطرفين هو الفعل
 والتاثير في الوجه والعدم في يلزم كون العدم مقدوراً وعدم الفعل
 ليس في فعل العدم في ان العدم الاصل في ان العدم في محض
 لا يصح في ان يتاثر به في ان يكون من ان في بعض المظاهر في ان التاثير في ان
 ويكون ان يكون معناه في ان الطرفين المذكورين هما متعلق القدرة
 هو الفعل والتاثير في الوجه والعدم في يتوجب عليه ان العدم لا ينشأ
 محض لا يصح ان يكون متعلق القدرة فاشارة الى هذا بقوله واتصل
 انشاء الفعل ليس في فعل العدم في ان متعلق القدرة هو الفعل
 والانشاء ان التاثير في العدم في يلزم فعل العدم الذي هو فعل
 الفعل لان انشاء الفعل ليس في فعل العدم انهم في انما سبق اليه

١٢٥
 الاشارة من ان المقصود من العبودية والعدم هو الفعل والترك
 عما يظهر من تلك الحاصل وغيره **فول** وتحقيق العدم قبل القدرة
 لا ينافيه قال بعض النظارين هذا انما يصح اذا كان المراد قدرة
 العبد لان قدرة الواجب جبروتية لا قدسية ليس قبلها شيء
 اصلا الا ان يقال المراد قبل تعلق القدرة لان يكون عند بعض
 المتكلمين ان يكون تعلق القدرة القدسية جاتا من الله والحق
 ان الكلام في هذا المقام ليس في خصوص قدرة الله تعالى بل في تعلق
 القدرة فان مقصود المعارض كما اننا لا نرى سائبا في مطلق
 القدرة ولا ينافيه كون اصل البحث في قدرة الواجب
 فارد المحشى ان يشير الى ان ما ذكره المعارض من كجائية
 انزلية العدم لا ينافي في القدرة المحاذرة فضلا عن القديسية
 فلا يتبقى مما ذكره شيء منها فافهم **فول** وان يفعل
 فلا يستمر هذا بالنظر الى فعل القادر كما ان الاول يعني ان لا يفعل
 فيستمر العدم بالنظر الى تركه وليس كما بالنظر الى الازك
 كما يشعر كلام بعض النظارين حيث قال معنى كون
 الامتناع متعلق القدرة هو ان القادر ان لا يفعل
 فيستمر العدم وان يفعل فلا يستمر العدم
 فباستمرار الاستمرار وعدم الاستمرار يصح ان يكون
 لا شئ في العدم متعلق القدرة انتهى به
 تمت كتابته هذه النسخة الشريفة في المجلد الاول والكتاب

١٢٦

كل البصار من مؤلفات فاضل الخيرة كما هو البيان والتوضيح
 قدوة للتحقق ومناذرا للمدققين **استاد** اول الباب وال
 الافكار **استاد** في العقول والبصائر **اقاد** في القرون
 طاب الله تعالى شراؤه وجعل الجنة مثواه **عائذ** تراب اقدم
 عباد الله الراجح محمد بن محمد جهم الجليل في يوم الثلث من يوم
 الرابع عشر الثاني من شهر الثالث من سنة الاول من عشر الاول
 في غايته الثاني من الثالث من الهجرة افضل الانبياء وظهر
 المسلمين عليه وعلى الصلوات رب العالمين به
وقع الغاية من توبه في دار الفضل

السلطة والاسان

والبلد كالتوبة

اصيلان

بعون الله الملك المنان خالق الانس والجان وتوبه
 رسول الناس جميع الاديان وعترته طهره الله الشيعي
 انقراض الدهور والازمان

في سنة ١٢٣٢

ربنا

يا ناظر في هذا الكتاب من غير تمييز
 على الصنف والاستغفار لما فيه
 من بعد ذلك غفر الله له

من قبل الملك اقل الله والارباب
 في سنة ١٢٣٢

معصده درین امر الهی می گوید هر که در کار
 خیر و رحمت مقصد است مسلم
 از دل من غره و کز لطف عظیم کردگار
 شد نصیبم بی بوس سر را بقدر
 شاد و در آن شیرین زبان بجایین
 فاسر میدان جرات حیدر و دل کار
 آنکه هر دم از بسبب تیغ و خنجر برق رو
 میکند سر در میان سنگ پست
 کاروان را در راه حق صافه است
 در راه ای که ایمان شریفه حکم دار
 آید و گوید ازین قوم حیدر است
 از کجاست صدف پخته و طبع غبار
 پیش پای یار افکنده ارم
 آنچه از دست بر آمد که بر حق تبار
 تا کند و روزی از دیو چو شکله
 بجز در او کاسه چوین گشتی و کوزه
 از بهر این شور و پای مطیع انعام تو
 و یک جوش بحر ظرفیت در او قرار
 عطر مشک و عنبر و گل بر دامن غنچه
 آنکه نبوده از خلق جوشش در درون کار

ما را از این سخن هر که بگوید به خدا و به پیغمبر و به رسول
 و به ائمه و به خاندان ائمه و به سید و به صاحبزاده
 باد و بشخصه و در کتب و در کتب و در کتب
 از هر نوید حق بگرفت آفرین عباد
 فتح خیر کرد و کند از این راز تا رجا
 فتح با بدست بشهر و نیز احمد اشکار
 مرده بزم قیس را کرد از آفتابان و نسیم
 نت در عیالین تو باشد نیز آن نابکار
 مطلع دیگر که بزم زینت بازار و فکر
 شد ز دار الضرب طبع خوش و مریضکار
 شد ز نقش مهر تو فوادم کمال عیار
 نقره افزون میشود و درش چون در که دار
 بانوار که میخساند درین صفا و صافی
 مهران سیر ما بش میبهر بهر زهار
 خرم که بخواهد دل اعدا تو
 سینه تو روید زخما و بکشد از زار
 بگر که بکشد و در گشت را در حفا
 نیز نذر که درش از موج شمع آبدار
 میشود از ترس عرق کف دست باد در کاب
 میشود از که بفرم جنت بر دل کوار

والمزور

[illegible][illegible]



خطی